التفاف على القانون: السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل

مايك لويس

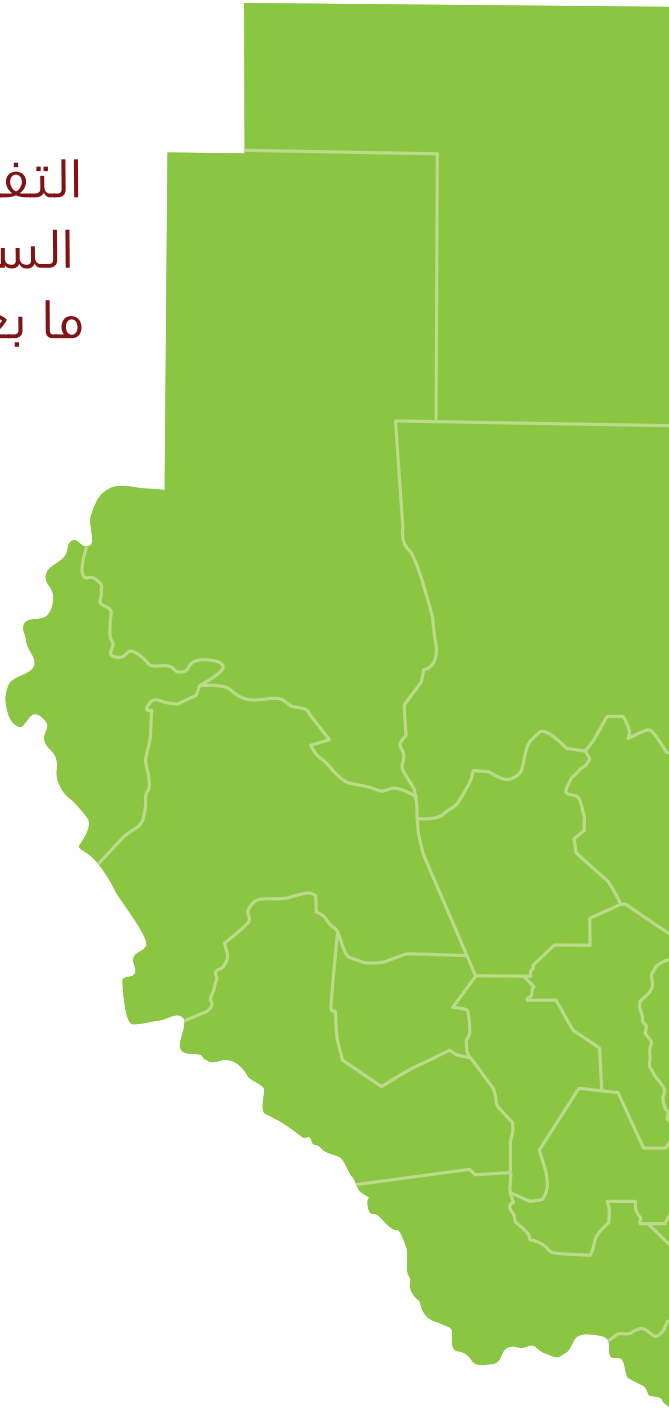

small arms survey
HSBA

١٨

التفاف على القانون: السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل

مايك لويس

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HM Government
Ministerie van Buitenlandse Zaken

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠٠٩

طبعة أولى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تحضير النسخة: تانيا أنولوكي

تدقيق اللغة: دونالد ستراتشن

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طبع في أوبتما وبالاتينو من قيل ريتشارد جونز،
rick@studioexile.com

طباعة *Nbmedia* في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي *ISBN 978-2-940415-17-5*

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، كندا، فنلندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه لما تلقاه المشروع من دعم في الماضي والحاضر قدمته حكومات استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، اسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانونو الاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غيرالحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

تلفون: ٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧+
فاكس: ٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨+
البريد الإلكتروني: *sas@smallarmssurvey.org*
الموقع الإلكتروني: *www.smallarmysurvey.org*

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من سنوات عدة يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع تطور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان *(UNIMS)* وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(UNDP)* وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)* على دعم مبادرات الحد من العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج *(DDR)* ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني *(SSR)* وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان الاستشارة السياسية الضرورية للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مصغرة باسم تقارير السودان والتي تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على العنوان التالي: *www.smallarmssurvey.org*

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع دعماً في السابق من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ووكالة التنمية الدولية الدنمركية *(Danida)*.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مك إيفوي , منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: *claire.mcevoy@smallarmssurvey.org*
الموقع الإلكتروني: *www.smallarmssurvey/sudan*

محرر سلسلة أوراق عمل الـ*HSBA*: اميل ليبرن

المحتويات

دراسات حالة ورسوم توضيحية ٨
مصطلحات ومختصرات ٩
نبذة عن الكاتب ١١
شكر وتقدير ١٢
الخلا صة ١٣

١. المقدمة ١٤

٢. القيود القانونية المفروضة على امدادات الاسلحة الى السودان ٢٠
اتفاق السلام الشامل ٢٠
حظر الأمم المتحدة للأسلحة على دارفور ٢١
حظر الاتحاد الأوروبي للأسلحة على السودان ٢١

٣. إمدادات الأسلحة إلى القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ... ٢٣
إمدادات الأسلحة إلى القوات المسلحة السودانية ٢٣
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: الصين وإيران ٢٥
إنتاج السودان المحلي للأسلحة ٣٥
إمدادات الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ٣٦

٤. إمدادات الأسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في السودان ٤٧
أسلحة من المستودعات الحكومية التابعة للدول المجاورة ٤٩
أسلحة زودتها القوات المسلحة السودانية أو أسلحة استولي عليها من مخزوناتها ... ٥١
أسلحة مسروقة من بعثات الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة لدعم عمليات السلام ٥٤
أسلحة أمدها الجيش الشعبي ٥٥
التهريب والتجارة على طريقة «النمل» عبر حدود السودان ٥٦

٥.عدم كفاية رصد تدفق الأسلحة إلى السودان وفي داخله ٥٨
بعثة الأمم المتحدة في السودان ورصد الأسلحة ٥٩
رصد حظر الاتحاد الأوروبي المفروض على السودان ٦٢

٦. الخاتمة ٦٣
ملحق ١ من يدفع ماذا؟ الانفاق العسكري لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان ٦٧
الحواشي ٧٠
ثبت المراجع ٨٢

دراسات حالة ورسوم توضيحية

خارطة ١	السودان
دراسة حالة ١	أسلحة برازيلية وأوكرانية إلى السودان: تشريح صفقة أسلحة
دراسة حالة ٢	امدادات أسلحة «متأوربة»: أبراج أسلحة بعيار ٣٥ ملم لمركبات قتال مدرعة للقوات المسلحة السودانية
دراسة حالة ٣	شحنات أسلحة أوكرانية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان
جدول رقم ١	عمليات نقل منظومات أسلحة رئيسية للسودان بحسب سجل الأمم المتحدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧
جدول رقم ٢	المصدرون الذين افادوا بتوريدهم السودان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والأسلحة العسكرية وقطع الغيار، ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، بالدولار الأمريكي، وفقاً لكومتريد
جدول رقم ٣	صادر الواردات التي أفاد بها السودان من الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها والأسلحة العسكرية وقطع الغيار، ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، بالدولار الأمريكي، وفقا لكومتريد
مجدول رقم ٤	مصادر الصادرات التي أبلغ بها المصدرون من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والأسلحة العسكرية وقطع الغيار، ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، بالدولار الأمريكي، وفقاً لكومتريد
جدول رقم ٥	معدات مشمولة بثلاث شهادات المستعمل النهائي لهيئة التصنيع الحربي السوداني
جدول رقم ٦	القيود المفروضة على الجهات ذات الصلة بصفقة أسلحة نايت – فوتر لحكومة السودان
جدول رقم ٧	الأسلحة المشحونة من أوكرانيا إلى مومباسا بموجب عقود «حكومة جنوب السودان»
جدول رقم ٨	موجز شحنات "كينيا"، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩
جدول ١ أ	انفاق حكومة جنوب السودان على الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ (بملايين الدولارات الأمريكية)
جدول ٢أ	انفاق حكومة الوحدة الوطنية على الدفاع، الأمن الوطني، حفظ القانون، والسلامة، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦
رسم بياني أ١	الانفاق العسكري المعلن لحكومتي الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان
إطار ١	قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة في السياق

مصطلحات ومختصرات

بعثة الاتحاد الافريقي في السودان	*AMIS*
الاتحاد الافريقي	*AU*
ناقلة أفراد مصفحة/مدرعة	*APC*
قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة	*Comtrade*
اتفاق السلام الشامل	*CPA*
جمهورية الكونغو الديمقراطية	*DRC*
الاتحاد الأوروبي	*EU*
شهادة المستعمل النهائي	*EUC*
حكومة الوحدة الوطنية	*GNU*
حكومة السودان	*GoS*
حكومة جنوب السودان	*GoSS*
مقذوفات شديدة الانفجار مضادة للدبابات	*HEAT*
مجلس الدفاع المشترك	*JDB*
حركة العدل والمساواة	*JEM*
الوحدة المشتركة/المدمجة	*JIU*
فرق الرصد المشتركة	*JMT*
جيش الرب للمقاومة	*LRA*
منظومات دفاع جوي محمولة	*MANPADS*
هيئة التصنيع الحربي	*MIC*
حزب المؤتمر الوطني	*NCP*
الجبهة الإسلامية القومية	*NIF*

جبهة المصالحة القومية	*NRF*
قوات الدفاع الشعبي	*PDF*
مصنع المتفجرات الباكستاني	*POF*
قنبلة يدوية ذات دفع صاروخي (قاذف)	*RPG*
القوات المسلحة السودانية	*SAF*
جيش تحرير السودان	*SLA*
الجيش الشعبي لتحرير السودان	*SPLA*
الحركة الشعبية لتحرير السودان	*SPLM*
لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان	*SSDDRC*
قوات دفاع جنوب السودان	*SSDF*
الإمارات العربية المتحدة	*UAE*
بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور (العملية المختلطة)	*UNAMID*
بعثة الأمم المتحدة في السودان	*UNMIS*

نبذة عن الكاتب

مايك لويس *(lewismh@gmail.com)* باحث وله بحوث منشورة في حقول حقوق الإنسان وتأثير الأسلحة التقليدية على الأمن الإنساني، والنزاعات، والخفارة، والفساد، وتمويل التنمية. كما أنه أنجز بحوثاً تحقيقية في تجارة الأسلحة ونقلها ذات التأثير المزعزع للاستقرار في جنوب افريقيا وليبيا والاتحاد الروسي والبرازيل وكينيا والسودان والصين والهند. ومنذ سنة ٢٠٠٦ وضع لويس بحوثاً وانجزها لمنظمة العفو الدولية وأوكسفام في بريطانيا العظمى، ومنظمة العالم الآمن *Saferworld*، ومركز جامعة برادفورد للتعاون الدولي والأمن، ومسح الأسلحة الصغيرة. سبق أن شغل منصب باحث مشارك في مؤسسة أوميغا للبحوث ومستشاراً في الشبكة الدولية للعدالة الضريبية.

شكر وعرفان

هذا الضرب من البحث هو مسعى، حتماً، تعاوني أكبر بكثير مما تشي به ضمنياً عملية ايراد اسم مؤلف واحد. أنا ممتن كثيراً لما حظيت به من دعم واسع من منظمة مسح الأسلحة الصغيرة خلال فترة البحث، وأخص بالتحديد كلير ماك إيفوي وكارول تورين. كما أشكر فوس كريس وكريس كول وخلدون قباني والباحثين في مؤسسة أوميغا للبحوث ومنظمة *Mispo.org*، وبالأخص كيت ريث، على ما قدموه من تحليلات عليمة في حقل الذخيرة والأسلحة. وأعرب عن امتناني بشكل خاص لدانسارت بيتر وكلير ماك إيفوي وبيتر كروس وليديا ستون لسخاء ما قدموه لي من توجيهات لا تقدر بثمن تتصل بجنوب السودان، وفتحوا لي دفاتر عناوينهم الخاصة على نحو غير منقطع. كما تكرم موظفو المنظمات غير الحكومية في جوبا ونيروبي بتقديم الدعم اللوجستي والمشورة السياسية. وقدم لي سيرجيو فيناردي من منظمة ترانسآرمز وأوليفر سبراغيو من منظمة العفو الدولية – المملكة المتحدة مساعدة مهمة تتصل بالنقل البحري وأمور أخرى كثيرة. كما شاركني عدد من الصحفيين بما لديهم من تبصّر ومعلومات: أنا ممتن خاصة لدانيال بيبر وديفيد ليبارد واندرو كارتر والعديد من الصحفيين في السودان وكينيا الذين لا يسعني تسميتهم هنا. وأشكر للورين وغيلفاند وأليسون بوشوني من نشرة جينز الدفاعية الاسبوعية مناقشتهما ذات الأهمية البالغة لصور الأقمار الصناعية. كما أحدثتْ المراجعات والتصحيحات والتعليقات التي أبدتها كلير ماك إيفوي واميل ليبرون واريك بيرمان وهكسفورد ديفيد وبريان وود وجيمس بيفان تحسناً كبيراً في النص النهائي. وأخيرا، أنا مدين لمحاورين عديدين في كينيا والسودان وألمانيا والمملكة المتحدة الذين لا استطيع الكشف عن اسمائهم هنا، ولكن ما كان لهذا العمل أن يكون على ما هو عليه من دونهم.

مُلخَّص

في محاولة للحد من انعدام الأمن في دارفور وبقية أنحاء السودان، فرض المجتمع الدولي قيوداً قانونية على عمليات نقل الأسلحة إلى السودان، بما في ذلك الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة في سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على توريد الأسلحة إلى دارفور، والحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة إلى السودان لسنة ١٩٩٤ (ثم جرى تحديثه في سنة ٢٠٠٤). كما وضع اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ بين حكومة السودان والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، زيادةً على ذلك، قيوداً على إمداد القوات المتمركزة في منطقة وقف إطلاق النارالمعدات العسكرية كما حددتها الاتفاقية. ورغم هذه التدابير فلم تنقطع عمليات نقل الأسلحة إلى جميع أنحاء السودان البتة، بله ازدادت في بعض الحالات. وتقدم ورقة العمل هذه، بالاعتماد على المقابلات وبيانات الجمارك والتجارة والوثائق الأصلية والتقارير المنشورة والأدلة المستنبطة من الصور الفوتوغرافية وصور الأقمار الصناعية، فضلاً عن التركيز على دراسات حالة محددة، تقدمُ لقطةً لما هو معروف عن عمليات نقل الأسلحة إلى القوات السودانية منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، وكذلك توزيع وتداول الأسلحة للجماعات المسلحة من غير الدولة. وتجادل الورقة بأن تدفق الأسلحة إلى السودان يتصف بشكل كبير من حيث الأشكال النمطية والجهات الفاعلة والأساليب بما أرسته الحرب الأهلية السودانية الثانية، إذ ما برح تدفق الأسلحة تهيمن عليه امدادت تتوسط بها دول راعية راسخة اقليمياً ودولياً، يسهله، مع ذلك، وسطاء الأسلحة الخاصون والممولون وجهات عاملة في عمليات النقل تتكون من طائفة واسعة ومتنوعة من عدة بلدان، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي – التي قد تشكل أهدافا أكثر مرونة من اجل فرض عقوبات وحظر قانونيين. وأخيرا، يتواصل، على ما يبدو، تحدر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تحصل عليها الجماعات المسلحة من غير الدول، وإن كان ذلك يتم عبر آليات امدادات متنوعة، من مخزونات الحكومات في المنطقة إلى حد كبير، وخاصة من تلك التابعة للقوات المسلحة السودانية نفسها.

١. المقدمة

تنامى منذ سنة ٢٠٠٥ الاهتمام السياسي الدولي بالنزاع المسلح في دارفورو انتقل السؤال المتعلق بمدى نطاق امدادات الاسلحة وديناميكياتها الى السودان من كونه تعبيراً عن الاهتمام الإنساني إلى قضية سياسية دولية. لقد اقتصر معظم نقد المجتمع الدولي والمدني لامدادات الاسلحة الى السودان اقتصاراً كبيراً على دارفور، وعلى عدد قليل من الدول التي تزود الخرطوم بالأسلحة، وخاصة الصين، وكذلك إيران والاتحاد الروسي (الإيكونومست، ٢٠٠٨). أما إعادة التسلح ضمن سياق التوتر بين الشمال والجنوب، وتدفق الأسلحة إلى المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة خارج دارفور، فقد تلقيا اهتماماً أقل بذلك بكثير.[١] تسعى هذه الورقة إلى المضي أبعد من الخرائط التجارية الأساسية لتدفق الأسلحة على الصعيد الدولي التي اعتمدت عليها بعض التحليلات الراهنة[٢]، هادفةً، بدلاً من ذلك، إلى فهم بنية وأساليب ووسائط تدفق الأسلحة إلى السودان وفي داخله منذ سنة ٢٠٠٥، وكذلك إعادة تركيز الاهتمام على مدى تدفق الأسلحة إلى نظامي الخرطوم وجنوب السودان.

ولهذا تتناول هذه الورقة بالتحليل المعلومات الحالية والجديدة المتصلة بعمليات نقل الأسلحة إلى القوات التابعة للدولة السودانية: القوات المسلحة السودانية *(SAF)* التابعة للحكومة الوطنية في الخرطوم[٣] والجيش الشعبي لتحرير السودان *(SPLA)* التابع لحكومة جنوب لسودان *(GoSS)* في جوبا.[٤] وهي تمثل أول صورة مصغرة ذات أهمية بالغة لإمدادات الأسلحة لما بعد سنة ٢٠٠٥ إلى كل من الشمال والجنوب. ويضع هذا التناول عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل نطاق شبكات أوسع من المساعدة والامداد العسكريين، التي لا يمكن فصل تدفق الأسلحة الصغيرة في السودان عنها. وتجادل الورقة بأن امدادات الأسلحة الحالية ذات الوتيرة المتسارعة للجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية – وإن كانت بأعداد أكبر بكثير وبتعقيد أعلى – هي تطورات تنطوي على أنماط امداد إقليمية ودولية ارسي في أوائل إلى منتصف التسعينات خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية. كما تؤكد بأن هذه التدفقات ترتكز في الولاءات الحكومية: العسكرية والإيديولوجية والدبلوماسية والاقتصادية. وغالباً ما تعتمد عمليات نقل الأسلحة الحكومية المسيسة، مع ذلك، على طائفة متنوعة دولية من الأطراف الخاصة والتجارية.

كما تقدم الورقة تحليلاً للمعلومات المتاحة الخاصة بمصادر الجماعات المسلحة من غير الدول من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العاملة في دارفور وجنوب السودان وشرق تشاد. وتعتمد على العمل التحقيقي للمنظمات غير الحكومية والصحفيين وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان منذ سنة ٢٠٠٥، وعلى معلومات جديدة قدمها مسؤولون في الأمم المتحدة

خارطة | السودان
مصر
ليبيا
تشاد
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
أوغندا
إثيوبيا
كينيا
الشمالية
البحر الأحمر
بور سودان
دنقلة
النيل
الدامر
شمال دارفور
الخرطوم
الخرطوم
كسلا
كسلا
ود مدني
القضارف
القضارف
الجزيرة
شمال كردفان
الجنينة
نيالا
غرب دارفور
نيالا
الأبيض
رباك
سنجة
سنار
النيل الأبيض
الدمازين
جنوب كردفان
جنوب دارفور
النيل الأزرق
كادوقلي
أعالي النيل
شمال بحر الغزال
ملكال
بنتيو
الوحدة
أويل
واو
واراب
غرب بحر الغزال
جونقلي
البحيرات
بور
غرب الاستوائية
شرق الاستوائية
جوبا
توريت
وسط الاستوائية
العاصمة الوطنية
العاصمة الاقليمية
عاصمة الولاية
حدود دولية
حدود شمال – جنوب
حدود ولائية
0 km 200

والحكومات والقوات المسلحة وأعضاء الجماعات المسلحة لإنشاء نموذج تجريبي لتدفق الأسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في السودان. وهي لا تقدم مسحاً شاملاً عن الجماعات المسلحة ولا بما تحتفظ به أو تقتنيه من أسلحة، بل تركز بدلاً من ذلك على ستة متجهات رئيسية لإمدادات الأسلحة لعدد من الجماعات المسلحة التي تشكّل تهديداً كبيراً للأمن البشري في جنوب السودان ودارفور. [٥]

النموذج المعروض هنا يشير إلى أن للأسلحة التي يعود مصدرها إلى القوات المسلحة السودانية ومورديها الإقليميين والدوليين الغلبةَ لدى ما تحوزه الجماعات المسلحة في جنوب السودان ودارفور من أسلحة. وتأتي، بدرجة أقل بكثير، الأسلحة القادمة من الدول المجاورة، بما في ذلك تشاد وليبيا، مع درجات متفاوتة من تواطؤ حكومات هذه البلدان في الأمر. وقد تتدفق الأسلحة القادمة من مصر وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على أسواق السودان الداخلية الخاصة. ومع ذلك، فإن أثر هذه التدفقات على حيازات الجماعات المسلحة المهمة في جنوب السودان وغربه، ربما هو أقل بكثير من أثر التدفقات الواسعة النطاق من المخزونات الحكومية.

ركزت بعض الروايات الشعبية المتعلقة بمد اسواق السلاح السوداء النزاعات في افريقيا على شبكات الجهات الخاصة، واصفةً اياها باعتبارها «جماعات خاصة اجرامية عبر وطنية» تعمل بشكل مستقل عن أي حكومة. [٦] مثل هذه الروايات تتغاضى أحياناً عن دور الحكومات والقوات الحكومية في سلسلة الإمدادات. [٧] و الدليل المقدم أدناه يقترح أن العلاقة بين تجارة السلاح العالمية والقوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة إنما تتوسط بها بصورة رئيسية دول من أفريقيا ومن خارجها. فتسليمات دولية جديدة للمنطقة لا تزال تنطبع بأنماط ثابتة ذات دوافع سياسية – جزئياً – من الإمداد لتزويد الشمال وحكومة جنوب السودان والدول المجاورة. وببلوغ الأسلحة الاراضي السودانية، يجري تداول بعض الاسلحة بسرعة كبيرة، وبشكل متعمد في كثير من الأحيان، إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في المنطقة. وما هو ذو دلالة ما تشير إليه الدلائل على أن أنماط ومصادر إمدادات الأسلحة إلى الجماعات من غير الدول في جنوب السودان التي امتدت حتى سنة ٢٠٠٥ تكررت جزئياً في إمداد الجماعات المسلحة في دارفور منذ سنة ٢٠٠٥. وباختصار فإن الجماعات المسلحة من غير الدول في السودان لم تزود خلال التسعينات بالأسلحة عبر «أمراء الحرب»، وإنما عبر اهمال وتواطؤ الحكومات، وفي غالب الأحيان، عبر مساعيها النشطة داخل المنطقة وخارجها.

غير أن عمليات النقل هذه التي ترعاها الحكومة لا تعمل من خلال قنوات حكومية بحتة. مثلها مثل أي نشاط تجاري على درجة كبيرة من الأهمية، فإنها تنطوي على مجموعة دولية من الجهات الفاعلة التجارية العاملة في إنتاج الأسلحة والسمسرة والنقل والتمويل – وهي شبكات لا تختلف جوهرياً عن التكوينات الدولية لمهربي الأسلحة غير المشروعة والأسواق الموازية. وتوضح ثلاث دراسات حالة في هذا التقرير الأطراف الفاعلة، وتستعرض آليات عمليات نقل الأسلحة إلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان من أوكرانيا والصين وبيلاروسيا – وهي الدول الثلاث

الموردة للأسلحة التي أبدت بطئاً في استجابتها للضغوط السياسية الدولية بخصوص توريد الأسلحة لمناطق النزاع في افريقيا. وفي جميع دراسات الحالة الثلاث يعتمد توريد الأسلحة على جهات تجارية في أوروبا وأماكن أخرى. وقد تصبح مجموعة هذه الجهات الفاعلة أكثر عرضة للتأثر بالضغوط السياسية والقانونية في المستقبل من الدول الموردة للحد من تدفق الأسلحة الذي ترعاه الدولة والذي تعتاش عليه حكومات السودان والجماعات المسلحة من غير الدول.

توثق هذه الورقة، فضلا عن استعراض تدفق الأسلحة إلى السودان في حقبة ما بعد سنة ٢٠٠٥، النطاق المتصاعد لشراء القوات الحكومية في شمالي السودان وجنوب السودان منظومات أسلحة رئيسية. ويزود قياس الامتلاك الجديد للأسلحة الجاري على ما يبدو منذ التسعينات في الشمال وشرع فيه بعد وقت قصير من توقيع اتفاق السلام الشامل في سنة ٢٠٠٥، بمؤشر واحد على مدى ما ستكون عليه شدة الصراع إذا ما انهاراتفاق السلام الشامل، بعواقب سلبية هائلة على الأمن الإنساني. تخلص الورقة إلى أن:

- الآليات الحالية الرامية إلى تنظيم عمليات نقل الأسلحة إلى السودان، وخاصة لمنع عمليات نقل الأسلحة إلى دارفور، لا تزال غير كافية للغاية.
- قدراً كبيراً من التوسع في قدرات الدولة العسكرية يحدث في كل من شمال وجنوب السودان، ولكن بحجم وتعقيد أكبرين في الشمال. إن إمدادات الأسلحة المتعاظمة في الوقت الراهن، إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية إنما تعكس انماط الإمداد اقليمياً ودولياً التي أقيمت من بداية التسعينات إلى منتصفه خلال الحرب الأهلية الثانية بين الشمال والجنوب.
- بعض صانعي القرار في الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يميزون جذرياً بين المقاصد الاستراتيجية لبرنامج تحول دفاع الجيش الشعبي لتحرير السودان المدعوم (كما يقتضي اتفاق السلام الشامل) وإعادة تسليحه الرئيسية (الذي يحد منه اتفاق السلام الشامل)، رغم اجرائهما بشكل منفصل، إذ يُنظر إلى كليهما باعتبارهما يخدمان تطلعات حكومة جنوب السودان الاستراتيجية لكي تصبح قوة قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والدفاع عن دولتها الوليدة ضد العدوان الشمالي.
- امدادات الخرطوم من نظم الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهيمن عليها في أغلب الأحوال عمليات نقل ترعاها الحكومة، وهي قادمة إلى حد كبير من الاتحاد الروسي وبيلاروسيا والصين وإيران.
- عمليات النقل التي ترعاها وتسهلها الدولة الموجهة للخرطوم كثيراً ما تعتمد على جهات تجارية متنوعة ودولية، بعضها أوروبي، رغم فرض الاتحاد الأوروبي حظر توريد الأسلحة إلى السودان. وبالتالي فإن تحسين إنفاذ الاتحاد الأوروبي للحصار، وخاصة التدابير التي تشمل ناقلي الأسلحة الأوروبيين والسماسرة والوسطاء، يمكن أن يكون له تأثير كبير على التدفقات الدولية للأسلحة إلى السودان.
- كثيراً من الأسلحة التي تحتفظ بها الجماعات المسلحة الدارفورية والجنوب سودانية

السابقة يمكن تقعب مصدرها إلى حكومات في منطقة القرن الأفريقي، وخاصة حكومة الوحدة الوطنية نفسها. القواسم المشتركة بين أنواع ومصنعي الأسلحة التي تحتفظ بها الجماعات المسلحة في جنوب السودان ودارفور تقترح موردين وسطاء مشتركين. فإضافة إلى توريد متعمد من جانب الحكومات، فإن آليات التوريد تشمل تسريب وبيع من المخزونات الحكومية؛ الاستيلاء على أسلحة الحكومة خلال القتال؛ إستيلاء أو سرقة من مخزونات أسلحة الاتحاد الافريقي وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور (العملية المختلطة)؛ و»التجارة على طريقة النمل» الكبيرة بالأسلحة الصغيرة والذخيرة عبر الحدود من السودان

- بعثتي الأمم المتحدة وهما بعثة الأمم المتحدة في السودان بعثة الأمم المحدة و الإتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، تفتقران إلى القدرة والأمن والهياكل لرصد حركة الأسلحة الجديدة إلى دارفور وجنوب السودان والتحقق منها، كما تقتضي ولايتهما. ورغم استمرار عرقلة السلطات السودانية ما فتئت تحول دونهما ودون أداء مهامهما، إلا أنه يمكن تعزيز هذا الأداء تعزيزاً كبيراً بإدخال تحسينات تقنية على إجراءات الرصد.
- تفتقر العملية المختلطة إلى الإجراءات أو قوة قادرة على توفير الحماية بغية القيام بشكل صحيح بمراقبة أو تأمين استيراد أسلحتها الخاصة بها؛ تشكل البعثة الآن مصدراً مهماً من مصادر الاسلحة المسروقة للجماعات المسلحة من غير الدول التابعة لجميع الاطراف في دارفور.
- لا توجد أدلة مؤكدة على قيام السودان بإنتاج أسلحة محلية على نطاق كبير سوى إنتاج ذخيرة الأسلحة الصغيرة، على الرغم من أن السرية التي تحيط بالمنشآت العسكرية السودانية تجعل من الصعب بمكان إجراء تقييم دقيق، وأيا كان إنتاجها العسكري فهو ما لبث يعتمد على المساعدة التقنية والآلات الأجنبية. هذا يشمل مساعدة تقنية سابقة من باكستان وآلات مَكِنّية قادمة في الأصل من ألمانيا والاتحاد الروسي.

يستند هذا التقرير في جزء منه على وثائق أصلية وغير منشورة، بما في ذلك صور فوتوغرافية وشريط فيديو ووثائق نقل الأسلحة، وفي الجزء الآخر على مقابلات ومراسلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في عمليات توريد الأسلحة، ونقلها، ودوائر الحد من التسلح والشؤون العسكرية/ السياسية في ألمانيا والمملكة المتحدة وكينيا والسودان. وجرى الجمع بين هذه المواد واستعراض الوثائق المفتوحة المصدر، بما في ذلك تقارير الحكومات والمحللين والمنظمات غير الحكومية وفريق خبراء الأمم المتحدة في السودان وصور وكالات إخبارية ولقطات فيديو والبيانات الدولية لتجارة الأسلحة (بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وبيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة).

وقد بذلت محاولات للتحقق من الأدلة المستقاة من المقابلات مع مصادر وثائقية أو مع غيرها من الذين جرت مقابلتهم المطلعين حيثما كان ذلك ممكناً. لم يجر ادراج المزاعم القائمة على

أحادية المصدر أو التي لا يمكن اثباتها بخصوص عمليات نقل الأسلحة ومن هو المسؤول عنها إلا في المناقشات التي دارت بخصوص الآثار السياسية المترتبة على مثل هذه الادعاءات نفسها.

هذا التقرير يتناول إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن منظومات الأسلحة الكبيرة. فما لا شك فيه أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة[٨] تشغل المركز في النزاع والعنف المسلح في السودان، إذ أنها تطغي على جميع الأسلحة المستخدمة من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول في دارفور وجنوب السودان، وكذلك من قبل المجتمعات المحلية المسلحة فى جميع انحاء البلاد. لكنْ رغم اقتصار بعض متجهات توريد الأسلحة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – ولا سيما التجارة على طريقة النمل عبر حدود السودان وداخلها – فإنه غالباً ما يتم توريدها إلى جنب نظم سلاح أكبر للقوات الحكومية في السودان (ومؤخرا لأفضل الجماعات المسلحة من غير الدول تسليحاً في دارفور). وفي الغالب تقوم ذات الجهات الفاعلة بتوريد الأسلحة الصغيرة ونظم الأسلحة الرئيسية على طرق الإمداد ذاتها، وهكذا فإن فهم ديناميات تدفق الأسلحة إلى السودان يتطلب تقدير الكيفية التي ترافق بها امدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تدفق الاسلحة والإمدادات العسكرية بجميع أنواعها.

٢. القيود القانونية المفروضة على امدادات الاسلحة الى السودان

أسفرت الاستجابات الدولية للصراعات المتداخلة في السودان عن خليط من النظم القانونية التي تقيد عمليات نقل الأسلحة إلى القوات التابعة للدولة والجماعات المسلحة من غير الدول في السودان.

اتفاق السلام الشامل

يحظر اتفاق وقف إطلاق النار الذي يشكل جزءاً من اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ بين حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان «إعادة الإمداد بالذخائر والمعدات القتالية أو العسكرية «على القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان الكائنة ضمن نطاق منطقة وقف إطلاق النار. ويسمح بند آخر في الاتفاق بـ«إعادة امداد القوات المسلحة بالمواد القتالية إذا اعتبر مجلس الدفاع المشترك ذلك ملائماً وتم تنسيقه مع بعثة الأمم المتحدة في السودان» (حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٠٠٤ فقرتا ٥,٣,٥و٩,٦). وتغطي منطقة وقف اطلاق النار، بالإضافة إلى ثلاث مناطق في وسط السودان والشرق، كل جنوب السودان. [٩] وهكذا بقيت جميع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تقريباً داخل منطقة وقف اطلاق فيما انسحبت القوات المسلحة السودانية إلى حد كبير من المنطقة صوب الولايات الشمالية. [١٠] ولذا تحتفظ حكومة الوحدة الوطنية، من الناحية النظرية، بشكل فعال بحق النقض على إمداد الجيش الشعبي بالأسلحة من خلال مجلس الدفاع المشترك، وهو هيئة يتساوى فيها الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية تمثيلاً، مما يجعل إصدار القرارات لا تتم إلا بتوافق الآراء. ومع ذلك، فليس لدى الحركة الشعبية مثل هذا الصوت بشأن إعادة تسليح القوات السودانية المسلحة المتمركزة خارج وسط وشرق وجنوب السودان.

وحالياً لا يقوم مجلس الدفاع المشترك، من الناحية العمليةً، على ما يبدو، بدور نشط في التدقيق بحيازة الأسلحة لدى كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية. [١١] ورغم ذلك رفعت حكومة الوحدة الوطنية عدداً من الشكاوى إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار بزعم أن عمليات نقل الأسلحة من خارج جنوب السودان إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان تعد خرقاً لاتفاق السلام الشامل. [١٢] وخلاف ذلك لا يسع حكومة جنوب السودان أن توجه بشكل شرعي شكاوى ضد حيازة القوات المسلحة السودانية في الشمال للأسلحة التي تمتاز بانفتاح أكبر. وبتقييد إعادة إمداد الجيش الشعبي لتحرير السودان بهذا الشكل، يكون اتفاق السلام الشامل قد قام بشكل فعال بإرجاء تجهيز قوة مسلحة – رغم ما انيط بها من مهمة توفير الأمن

ضد التهديدات العسكرية القادمة من جميع ولايات جنوب السودان العشرة المضطربة – حتى يتمكن استفتاء السنة ٢٠١١ من تقرير ما إذا سيتم إعادة ادماج الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في قوات مسلحة وطنية سودانية مستقبلية.

كما افضت القيود التي فرضها اتفاق السلام الشامل على إعادة امداد «المواد القاتلة» إلى الجنوب إلى اتهامات بخرق اتفاق السلام الشامل في مناسبات قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بها وبكل بساطة بنقل معدات وموجودات عسكرية داخل جنوب السودان. وإذ تقدم هذه الورقة أدلة على قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإعادة تسليح نفسه في منطقة وقف اطلاق النار من دون الأخذ بموافقة مجلس الدفاع المشترك أو إخطار بعثة الأمم المتحدة في السودان، فإنها تجادل أيضا بأن الاتهامات ذات الاساس الواهي[١٣] تغذي مناخ الشك والدس بما يتعلق بحركات الجيش الشعبي ذات الطابع اللوجستي، والتي تعتبر في حد ذاتها مصدر توتر سياسي بين طرفي اتفاق السلام الشامل. وخلاف ذلك، تقوم الموجودات العسكرية الشمالية في الولايات الشمالية غير الخاضعة للرقابة بالتنقل بحرية.[١٤]

حظر الأمم المتحدة المفروض على توريد الأسلحة إلى دارفور

اقتصر الحظر الأول للأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى دارفور في سنة ٢٠٠٤، الذي فرضه مجلس الأمن في شهر يوليه ٢٠٠٤، على توريد الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الجهات الفاعلة من غير الدولة العاملة في ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٤).[١٥] توسع هذا المنع في شهر مارس ٢٠٠٥ ليشمل «أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار والأطراف المتحاربة الأخرى في ولايات دارفور الثلاث، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥b) .[١٦] وفسرت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، التي تأسست لتقييم انتهاكات الحظر المفروض، هذه المادة على انها تنطبق فقط على عمليات نقل المعدات العسكرية للقوات المسلحة السودانية والجهات الفاعلة من غير الدول داخل دارفور. إذ تقوى حكومة الشمال على نقل معدات وامدادات عسكرية الى دارفور اذا وافقت على ذلك لجنة مجلس الأمن مسبقاً؛ لكن الخرطوم لم تسع في واقع الحال إلى موافقة من هذا النوع، فهي تنقل بانتظام أسلحتها ومعداتها العسكرية الى دارفور في انتهاك واضح لحظر توريد الأسلحة.[١٧]

حظر الاتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة إلى السودان

وأخيراً شمل حظر توريد الأسلحة الأوروبي جميع الأطراف السودانية، الحكومية منها وغير الحكومية في عموم أراضي السودان، ابتداءً من تاريخ ١٦ مارس ١٩٩٤ (مجلس الاتحاد الأوروبي، ١٩٩٤). وتعزّز هذا الحظر في أوائل سنة ٢٠٠٤ شاملاً الجوانب التقنية والمالية والسمسرة والنقل وغيرها من المساعدات المتعلقة بالأنشطة والمعدات العسكرية.[١٨] يمنع الاتحاد الأوروبي مواطنيه من:

[المشاركة] في بيع، إمداد، ونقل أو تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره إلى السودان من مواطني الدول الأعضاء أو من أراضي الدول الأعضاء، أو باستخدام السفن التي ترفع علمها أو الطائرات [. . .] بغض النظر عما كان منشؤها أراضيها أم لا؛

منح أو بيع أو توريد أو نقل مساعدة تقنية وتقديم خدمات سمسرة وغيرها من الخدمات ذات الصلة بالأنشطة العسكرية وتوريد وتصنيع وصيانة واستخدام الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة و الذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار الخاصة بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي شخص أو كيان أو هيئة في السودان أو لاستخدامها فيه؛

توفير التمويل أو المساعدة المالية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية، وخاصة منها المنح والقروض وتأمين ائتمانات الصادرات، لأي عملية بيع وتوريد ونقل أو تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة، أو لاي منح و بيع وتوريد أو نقل مساعدة تقنية ذات صلة، وخدمات سمسرة وخدمات أخرى، بصورة مباشرة أورة غير مباشرة، إلى أي شخص أو كيان أو هيئة في السودان أو لغرض استخدامها في السودان. (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٤a).

الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي ملزم قانوناً لجميع دوله الاعضاء الـ٢٧ ورعاياها (رغم ان ذلك يعتمد على الدول الأعضاء في ارساء وانفاذ نظام عقوبات يتصل بالخروقات)، وبالتالي فهو يتضمن صراحةً الجوانب التنظيمية لإمدادات الأسلحة، مثل السمسرة والتمويل. وهذا هو أكثر الانظمة الثلاثة شمولية في ما يخص تقييد عمليات نقل الأسلحة إلى السودان. هذه الورقة توضح محدودية حتى هذا النظام ذي النطاق الواسع، وتقدم أدلة جديدة على أن رعايا وشركات الاتحاد الأوروبي ما تزال تشارك في توريد المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. أما أسباب قصور الحظرين اللذين فرضهما الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فهي عدم كفاية رصد الاستخدام النهائي من جانب الدول الأعضاء المصدرة وفقر تقييم المخاطر، إذ سمحا بتحويل وجهة الأسلحة إلى بلدان ثالثة – فستناقش على نحو أكمل في القسم الخامس.

٣. إمدادات الأسلحة إلى القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان

إمدادات الأسلحة إلى القوات المسلحة السودانية

مصدران عامان، وكلاهما جزئيان، يقدمان خارطة أولية لإمدادات الأسلحة لشمال السودان: نقل الأسلحة التي تبلغ الدول بها سنوياً سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية (سجل الأمم لمتحدة)؛ والبيانات الجمركية التي يسلمها السودان ودول أخرى لقاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة (كومتريد). هذان المصدران، اللذان تكملهما الملاحظات الميدانية ومعلومات حول آليات الصفقات الكبيرة من الأسلحة وطرق تسليمها، ينبئان عن حيازة متعاظمة مستدامة وعلنية إلى حد نسبي للأسلحة من جانب حكومة السودان، ولا سيما حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل سنة٢٠٠٥. ويفصح الدليل عن ان اقتناء الحكومة للأسلحة الثقيلة، وكذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، جزء لا يتجزأ من العلاقات العسكرية – الحكومية التي أرسيت أثناء حرب الشمال – الجنوب الأهلية في التسعينات. هذه العلاقات مع ذلك تنطوي على شبكات امدادات لجهات فاعلة ذات طابع متدوّل وتجاري، والاهم من ذلك، متأورب، أكثر مما يقر به العديد من دعاة الأعمال الإنسانية وحقوق الإنسان. [١٩]

وعلى الرغم من عدم إعلان الحكومة السودانية لوارداتها من الأسلحة إلى سجل الأمم المتحدة، بيد أن سجل الأمم المتحدة لدول اخرى يمدنا بسجل صادرات قياسية للسودان من نظم الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك المركبات والطائرات والصواريخ والمدفعية ومنصات الأسلحة (انظر جدول رقم ١). [٢٠] وكثيراً ما ترعى الدول تجارة نظم الأسلحة الرئيسية أكثر من رعايتها للأسلحة الصغيرة، الأمر الذي يجعلها مقياساً (بارومتر) أفضل للعلاقات الحكومية العسكرية مع الدول الموردة للأسلحة مقارنة بنقل الأسلحة الصغيرة (على الرغم من ان حتى عمليات نقل نظم الأسلحة الرئيسية، كما تبين دراسة حالة ٢، قد تكون تجارية ومدّولة لدرجة كبيرة). ويبين سجل الأمم المتحدة تواصل علاقات السودان مع دولتين رئيسيتين سوفيتيتين سابقاً تمدانه بالمركبات العسكرية والطائرات، هما الاتحاد الروسي وبيلاروسيا. هذه العلاقات الراسخة كانت قد نشأت خلال الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. [٢١]

جدول رقم ١ **عمليات نقل نظم أسلحة رئيسية للسودان أبلغ بها سجل الأمم المتحدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧**

السنة	المصدر	المعدات	النوع	الكمية
٢٠٠٤	الاتحاد الروسي	طائرات مقاتلة	ميج – ٢٩S	٩
	بيلاروسيا	حاملة أفراد مدرعة	بي تي آر ٨٠	٧
	بيلاروسيا	مركبة مشاة مقاتلة	بي إم بي –١	١
	الاتحاد الروسي	مروحيات هجومية	غير معروف*	٤
٢٠٠٥	الاتحاد الروسي	مروحيات هجومية	غير معروف*	١٢
٢٠٠٦	الاتحاد الروسي	مروحيات هجومية	غير معروف*	٤
٢٠٠٧	بيلاروسيا	حاملة أفراد مدرعة	بي تي آر – ٧٠	٢
	الاتحاد الروسي	مروحيات هجومية	غير معروف*	٤
٢٠٠٨	بيلاروسيا	طائرات مقاتلة	سو – ٢٥	١١
	الاتحاد الروسي	مروحيات هجومية	غير معروف *	٤

ملاحظة: على الرغم من ادراج تقارير سنة ٢٠٠٨ المتاحة هنا، إلا أن ليس جميع تقارير الدول لسنة ٢٠٠٨ كانت قد نشرت في وقت كتابة هذه الورقة.

* قد تكون المروحيات هي مروحيات نقل مسلحة من طراز ام آي –١٧/٨ أو مروحيات هجومية من طراز ام آي – ٢٤، ويعمل سلاح الجو السوداني بهذين الطرازين.

المصدر: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

إن العديد من موردي الأسلحة إلى السودان، ولا سيما الصين وإيران، غير مرئيين في سجل الأمم المتحدة الطوعي، على أن حيازة السودان لأسلحة ثقيلة من إيران تتبدى واضحة بواسطة الصور الفوتوغرافية والعروض العسكرية للمعدات السودانية. ونظم الأسلحة هذه، في العديد من الحالات، إما منتجة حديثاً نسبياً، أو ان السودان هو المستخدم المعروف الاجنبي الوحيد لها، ولذا يرجح أن يتم الحصول عليها مباشرة من الصين أو إيران، وليس من مستخدمين أجانب آخرين أو من أسواق دولية خاصة. والنظم هي دبابات قتال رئيسية صينية من طراز II ٨٥، دخلت سوق التصدير في التسعينات وشوهدت أول مرة في السودان سنة ٢٠٠٧؛[٢٢] وعربات مدرعة بعجلات ZSL٩٢ (نوع ٩٢)، عرضت في الصين في منتصف التسعينات، كما شوهدت في السودان للمرة الأولى في سنة ٢٠٠٧؛[٢٣] وطائرات تدريب مقاتلة من نوع كي ٨ التي اقتنيت، كما تفيد التقارير، في سنة ٢٠٠٦ (جينس ديفنس انديستري، ٢٠٠٧). أما صفقات الأسلحة الثقيلة الإيرانية المنشأ فقد ظهرت في الآونة الأخيرة؛ إذ ظهرت ناقلة الجنود المدرعة الجديدة رخش الإيرانية الأصل المزودة ببنادق رشاشة بعيار ١٢,٧ ملم في شوارع الخرطوم عقب الاحتجاجات التي احيطت بوفاة زعيم الحركة الشعبية جون قرنق في شهرأغسطس ٢٠٠٥؛ كما شوهدت بأعداد كبيرة في استعراض سوداني عسكري اقيم في الخرطوم في شهر ديسمبر ٢٠٠٧.[٢٤]

ثم أن حيازة حكومة الوحدة الوطنية للأسلحة الكبيرة لا تزال تقوم، كما يبدو، على علاقات عسكرية مألوفة منذ حرب الشمال – الجنوب الأهلية، إذ جرى ابتداء من منتصف التسعينات، كما تفيد التقارير، تزويد الخرطوم بمركبات عسكرية وأسلحة روسية وصينية الصنع، وبتمويل إيراني للمعدات الصينية في بعض الحالات (هيومان رايتس ووتش، ١٩٩٨). [٢٥]

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: الصين وإيران

ما الأدوار التي تقوم بها هذه العلاقات الحكومية العسكرية الوطيدة في توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لقوات حكومة الوحدة الوطنية؟ قواعد بيانات كومتريد تشير إلى تصاعد عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة عسكرية أخرى، من إيران والصين بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وظلت على ذات المستويات المرتفعة نسبياً منذ ذلك الحين (انظر جداول ٢–٤).

جدول رقم ٢ **المصدرون الذين افادوا بتوريدهم السودان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والأسلحة العسكرية وقطع الغيار، ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، بالدولار الأمريكي، وفقاً لكومتريد**

	المبلغ المعلن من قبل الدول مصدرة	المبلغ المعلن من قبل السودان
الصين	٧٧٤,٠٨٩	٤٣,١٣٦,٠٤٨
مصر	١,٨٤٦	١١٤,٧٤١٠
فرنسا	١,٧٤٦,٠٧٩	١٠,٨٢٤
ألمانيا	٢٩٥,٠٠٠	٣٦٤,٦٤٤
هونج كونج		١,٠١٥,٩٧٣
إيران	٤,٤٥٢,٠٧٧	١٧,٥٢٤,٢٤٩
ايطاليا		٢٨٥,٧٧٦
المملكة العربية السعودية	٢٤٠	٧٨٣,٤١١
السنغال	٥,٩٠٦,٧٥٥	
تركيا	٢٤١,٥٢٤	١٥٢,٣٣٧
الإمارات	٦٣	٣٩٠,١٣٩

جدول رقم ٣ **مصادر الواردات التي أفاد بها السودان من الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذخائرها و الأسلحة العسكرية وقطع الغيار، ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، بالدولار الأمريكي، وفقا لكومتريد**

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصين	٢,٨٢٤,٩٩٩	١٩,٨٦٤,١٤٦	٢٣,٢٩٢,٩٢٣	٩,٥٤٦,٢٤١	٥,٩٧٦,٢٢٩	١.٢,٩.٢
مصر	٩,٩٣٤	٤٠,١٢٧	٨٢,٨١٦	٥٦٤,٥٣٠	٣٨٤,٥١٣	١,٨٤٦
ألمانيا	٦٨,٧١٢		٣٤,٨٦٣	٤٦,٩٦٥	٢١٤,١.٤	١٢٨,...
هونج كونج		١,.١٥,٩٧٣				
إيران	١٥,٨٠.,٥١٤	١,٢٤٢,٦٧٦	٤٥٢,.٦٩	١٨٣,٢٤٧	٨١٧,٥٣.	
ايطاليا		٢,٨٨.	٢٨١,.٧٨		١,٨١٨	
الكويت		٣١,٢٦.	٢١,٧٤٢	٨٢,٣٨.		
الاتحاد الروسي		١٨٢,٨٧٥				
السعودية	٨,٢٥٨	٩,٨٢٥		١٥٦,٨٥.	٥٨٧,٤٧٤	
تركيا	١.,٧٣٣	٢٨١,١٤٢	١٤,٣٩٦	٨٧,٤٧١	٥٨٢,..١	
الإمارات	٢,٦٣٦	٤,٢٦١	٣٢,٣٨٥	٢٨٥,٥٩٦	٦٥,٢٦١	
المجموع	**١٨,٧٢٥,٧٨٦**	**٢٢,٦٧٥,١٦٥**	**٢٤,٢١٢,٢٧٢**	**١.,٩٥٣,٢٨.**	**٨,٦٢٨,٩٣.**	**٢٣٢,٧٤٨**

جدول رقم ٤ **مصادر الصادرات التي أبلغ بها المصدرون من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والأسلحة العسكرية وقطع الغيار، ٢٠٠٣– ٢٠٠٨، بالدولار الأمريكي، وفقاً لكومتريد**

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصين	٤٢.,٤٣٨	١٧٦,٢٤٥	٣٥,٩٢.	٣٨,٥٨٤		١.٢,٩.٢
قبرص	١٣٩	٢٥,٩٦٩	٣١,.٤١	٤٧,٥٦.	٨٨,٦١٨	٤١٥,٩١
فرنسا	١٢٤,٥.٥	٤٦٨,٨٦١	٨٣,٣٦٤	٢٦٦,١٣٢	٤٢٢,٦٣٧	٣٨.,٥٨.
ألمانيا			٢١,...	٢٥,...	١٢١,...	١٢٨,...
إيران		٤,٤٥٢,٥٧٧				
السنغال			٥,٩.٦,٧٥٥			
تركيا	١٤,٧٦٥	٣١,٢٢١	٣٩,٥٢١	٨٩,٩٩٢	٦٦,.٢٥	
المجموع	**٥٥٩,٨٤٧**	**٥,١٥٤,٨٧٣**	**٦,١١٧,٦.١**	**٤٦٧,٢٦٨**	**٦٩٨,٢٨.**	**٦٥٣.,٧٣**

ملاحظات بخصوص جداول ٢–٤:
ادرجت هنا البلدان بعمليات نقل تراكمية أزدادت خلال هذه الفترة على أكثر من ١.. ألف دولار (انظر إطار رقم ١ للاطلاع على مناقشة محدودية كومتريد).

مدونات كومتريد تتضمن:

الأسلحة الصغيرة والخفيفة	٩٣٠,٢٠٠	مسدسات وطبنجات
	٩٣٠,٣٢٠	بنادق رشّ للرياضة/الصيد/رماية، ومنها مركب بندقية رش – بندقية (باستثناء كمامة تحميل)
	٩٣٠,٣٣٠	بنادق رياضية، صيد، أو رماية،
	٩٣٠,٥١٠	أجزاء وملحقات طبنجات أو مسدسات
	٩٣٠,٥٢١	ماسورات بنادق رشّ
	٩٣٠,٥٢٩	أجزاء وملحقات بنادق رش أو بنادق
ذخائر الأسلحة الصغيرة والخفيفة	٩٣٠,٦٢١	خراطيش وأجزاؤها
	٩٣٠,٦٣٠	خراطيش أخرى وقنابل من ذات النوع، قنابل يدوية، وطوربيدات، ألغام وصواريخ، وذخائر حرب مماثلة
الأسلحة العسكرية وأجزاؤها	٩٣٠,١٠٠	أسلحة عسكرية، ما عدا مسدسات يدوية وسيوف إلى آخره
	٩٣٠,١١١	أسلحة مدفعية (مثل البنادق ومدافع الهاوتزر والهاون)، ذاتية الدفع
	٩٣٠,١١٩	أسلحة مدفعية (مثل البنادق ومدافع الهاوتزر والهاون)، وأخرى غير ذاتية الدفع
	٩٣٠,١٢٠	قاذفات صواريخ؛ رماة اللهب؛ قاذفات قنابل، وماسورات النسائف وآلات عرض مماثلة
	٩٣٠,٥٩٠	أجزاء الأسلحة وملحقاتها
	٩٣٠,٦٣٠	خراطيش أخرى وقنابل من ذات النوع، قنابل يدوية، وطوربيدات، ألغام وصواريخ، وذخائر حرب مماثلة
	٩٣٠,٦٩٠	ذخائر حرب، ذخائر/القذائف، وأجزاء

عمليات النقل إلى السودان ذُكر خطأ في قاعدة البيانات كومتريد على أنها ناشئة من سويسرا في سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، و٢٠٠٥ وقد خصصت بها الصين. [٦]

ويقترح ما تفيده تقارير الجمارك السودانية نفسها عن واردات الأسلحة، وهي أكمل بكثير من التقارير المقابلة التي تقدمها الدول الأخرى عن صادراتها إلى السودان، أن هذين البلدين قد هيمنا على واردات السودان المعلنة من الأسلحة العسكرية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل خاص منذ سنة ٢٠٠٣.

ولأسباب مذكورة في مربع رقم ١، فإن قاعدة البيانات الجمركية لا تصلح وحدها لتبيان توريد الأسلحة، المقرور من الدول، إلى القوات المسلحة السودانية. ومشاهدة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصينية والإيرانية دليل آخر على مثل هذا النوع من التوريد. ونظرا لانتشار الأسلحة الصينية المنشأ بيد الدول والجهات الفاعلة من غير الدول في الأجزاء المجاورة من أفريقيا وخارجها، ونظراً لتعقيدات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة في المناطق

المتاخمة لحدود السودان[٢٧]، فإن انتشار الأسلحة والذخائر الصينية المنشأ المشاهدة في السودان ليس دليلاً في حد ذاته على قيام عمليات نقل الأسلحة الصينية إلى السودان. [٢٨] غير إن الأسلحة الصغيرة والذخائر الصينية المنتجة حديثاً أو من طرز حديثة شوهدت ضمن مقتنيات القوات المسلحة السودانية ومقتنيات جهات من غير الدول تدعمها حكومة الوحدة الوطنية، وهذا مؤشر مُرجّح على أن سلسلة التوريد لتلك الجهات هي قصيرة نسبياً، إن لم تكن مباشرة بالضرورة.

مربع رقم ١ **قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة (كومتريد) في السياق**

استخدمت منظمات بحثية وناشطون قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة (كومتريد)، مقرونة بملاحظات ميدانية متكررة لاستخدام القوات المسلحة السودانية وقوات غير تابعة للدولة في دارفور[٢٩] أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وذخائر صينية المنشأ، لتوجيه اتهام للحكومة الصينية، وحكومة إيران بدرجة أقل، باعتبارهما مصدراً رئيسياً للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموردة إلى الخرطوم في السنوات الأخيرة، واستطراداً إلى القوات المسلحة السودانية والقوات المدعومة حكومياً العاملة في دارفور (هيومن رايتس فيرست، ٢٠٠٨؛ مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧a،ص٦؛ ٢٠٠٧b). غير انه من المهم فهم محدودية قاعدة بيانات كومتريد في ايضاح عمليات نقل الأسلحة.

بيانات كومتريد تعاني من أوجه قصور كبيرة على صعيد الإثبات، إذ تتسم شفافية تقارير كثير من الدول بالهزال، الأمر الذي يسفر عن عدم اكتمال البيانات التي لا تُعرف اساساً درجة موثوقيتها. [٣٠] كومتريد أخفقت، على سبيل المثال، في إظهار أي واردات من الأسلحة الصغيرة والذخيرة من الصين بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، رغم انتشال ذخيرة أسلحة صغيرة صينية في دارفور مصنعة خلال تلك السنوات (انظر النقاش أدناه). ونظراً لتفاوت التقارير فثمة فوارق واسعة جدا بين الصادرات الموجهة إلى السودان المعلنة من قبل الدول الأخرى والواردات (الأكبر بكثير) المعلنة من قبل السودان مثلما يبين الجدولان رقما ٢ و٣. قاعدة بيانات كومتريد قد لا تتضمن عمليات النقل من حكومة إلى حكومة إن لم تكن مرخصة من قبل قنوات جمركية عادية، أو عمليات نقل لم تنل موافقة دولة المستوردة أو المصدرة. كما أنه من الصعب تحديد دقة ما في التقارير. [٣١] زد على ذلك، تغير قيمة وكميات الواردات والصادرات لأسباب تجارية أو سياسية أو مالية.

وما هو ذو أهمية حاسمة، إن بيانات كومتريد لا تشير إلى أغراض الواردات والصادرات العسكرية أو المستخدم النهائي لها. فمن المرجح، على سبيل المثال، أن بعضاً من الصادرات المعلنة، على الأقل، شكّل المواد العسكرية المخصصة لاستخدام بعثة الاتحاد الافريقي في السودان، أو العملية المختلطة، أو بعثة الأمم المتحدة في السودان لعمليات دعم السلام، ومنها واردات من دول تُعتبر عموما مزودة - سلاح للخرطوم. فعلى سبيل المثال، استوردت فرقة سلاح الهندسة الصينية التابعة للعملية المختلطة (مجموع طاقمهم غير القتالي ٣١٥ شخصاً) كميات كبيرة من الأسلحة منذ نوفمبر ٢٠٠٧، منها ١٢ طناً من ذخيرة بعياريْ ٥،٨ ملم و١٢،٧ ملم. وهذه يمكن أن تحسب جزءاً من الواردات العسكرية الصينية لسنة ٢٠٠٧ التي أبلغ بها السودان بيانات كومتريد، كما هو مبين في الجدول رقم ٤ (تشاينا بيبول ديلي، ٢٠٠٩؛ مجلس الأمن، ٢٠٠٨b، الفقرة ٣٢٨).

وما خلا هذه المحدودات، فالصورة التي تقدمها بيانات كومتريد لا تفصح كثيراً عن تركيب ووكالات عمليات النقل.

وبالفعل، إن ظهور آخر «طرز» الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر الصينية الصنع لدى القوات المسلحة السودانية والجماعات المتمردة التي تدعمها حكومة الوحدة الوطنية هو سمة

من سمات النزاع في دارفور[٣٢] على عكس النزاعات الأفريقية الأخرى التي تميزت باستخدام أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة قديمة، يعاد تدويرها في كثير من الأحيان.

وبالمثل، ورغم عدم الّتعرف في السودان على أسلحة الصغيرة وأسلحة خفيفة من إنتاج إيراني حديث، إلا أن هناك تقارير قديمة ذات مصداقية حول تزود حكومة الجبهة الإسلامية القومية بأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة إيرانية [٣٣] جنباً إلى جنب التدريب والمساعدة العسكريين اللذين بدآ في الظهور أوائل التسعينات. وعقب اتفاق التعاون العسكري بين إيران والسودان في ديسمبر ١٩٩١، تلقى السودان، مثلما أفيد، طائفة متنوعة من نظم أسلحة إيرانية وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، بما فيها بنادق هجومية من طراز جي٣ ومدفعية متوسطة المدى وقذائف الهاون (٦٠ ملم/ ٨٢ ملم)، شوهدت في وقت لاحق لما تم الاستيلاء على مخزونات تابعة للقوات المسلحة السودانية (هيومان رايتس ووتش، ١٩٩٨). كما بلغت الاسلحة الإيرانية إلى الميليشيات التي تدعمها حكومة الوحدة الوطنية. فمثلاً عثر على عدد كبير من ألغام واي ام – ٣ المضادة للدبابات الإيرانية المصنوعة سنة ١٩٩١، في مخزونات أسلحة أستحوذ عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوة دفاع جنوب السودان في ولاية جونقلي بعد إعادة ادماج المجموعة في شهر مايو ٢٠٠٧. [٣٤]

ويمكن القول بأن استثمارات الدولة الصينية، ولا سيما في مجال تطوير النفط السوداني، قدمت الموارد والدافع معاً لمبيعات الاسلحة الصينية إلى السودان، علاوة على دفاع الصين على الصعيد الدبلوماسي عن سيادة السودان (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧b). أما المساعدات العسكرية الإيرانية فهي تبدو، بخلاف ذلك، قائمة جزئياً على الدعم الايديولوجي للجبهة القومية الإسلامية منذ سنة ١٩٨٩. فقد صاحب الإمدادات بالأسلحة تدريبات عسكرية وايديولوجية، ولا سيما للقوات شبه العسكرية الإسلامية الطابع المسماة قوات الدفاع الشعبي، اضطلع بها جزئياً مستشارون عسكريون كبار من الباسداران الإيراني (الحرس الإسلامي الثوري) من سنة ١٩٩٢ فصاعدا (سالمون، ٢٠٠٧، ص ١٧–١٨). وجرى التعرف إلى صناديق ذخائر في مخازن تابعة لميليشيا قوات دفاع جنوب السودان في ولاية جونقلي في سنة ٢٠٠٧ خُط عليها: من: الباسدران [. . .] إلى: غابة شيكان" – الأمر الذي يشي بامكانية علاقة بين تدريب العسكري قائم على أساس إيديولوجي وإمدادات عسكرية إيرانية. [٣٥] وعلى حين لم تستطع منظمة مسح الأسلحة الصغيرة التحقق نهائياً من مصّنع هذه الذخائر أو مورّدها، وثمة تفسير معقول مفاده أن هذه الصناديق هي إمدادات أسلحة مرسلة مباشرة من مصادر الباسدران إلى غابة شيكان، وهي منطقة في ولاية شمال كردفان، شكلت منذ فترة طويلة معقلاً لقوات الدفاع الشعبي المدربة إيرانياً. [٣٦]

لا شك إن توريد هذه الأسلحة يعمل على تدهور انعدام الأمن البشري في السودان، كما يتضح ذلك من انتشال هذه الأسلحة من القوات التابعة وغير التابعة للدول المتحاربة في دارفور وجنوب السودان. بيد أن عمليات نقل الأسلحة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العلاقات السياسية أو الاستراتيجية يصعب تنظيمها مباشرة. وما هو ذو مغزى، مع ذلك، اعتماد بعض من عمليات نقل

الأسلحة على شبكات دولية واسعة بجهات فاعلة تشارك في تنظيم هذه العمليات وتمويلها والقيام بعمليات السمسرة والنقل: شبكات من فعاليات خاصة يمكن القول بأنها أكثر قابلية للتنظيم من حكومات الصين وإيران والاتحاد الروسي وبيلاروسيا. ومثلما تظهر دراسة حالة ا فإن بعضاً من الفعاليات الخاصة تقع بالفعل ضمن لائحة الآليات الإقليمية، مثل الحظر على الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي.

دراسة حالة ١

أسلحة برازيلية وأوكرانية إلى الخرطوم: تشريح صفقة أسلحة

في شهر مايو٢٠٠٤ أصدرت هيئة التصنيع الحربي السودانية، على ما يظهر، ثلاثاً من شهادات المستعمل النهائي تأذن بها بتوريد معدات عسكرية من طائرات شحن من طراز أنتونوف ٢٦ ودبابات قتال رئيسية من طراز تي – ٧٢ إلى مسدسات بعيار ٩ x ١٩ ملم بغرض استخدامها من قبل الجيش السوداني وأجهزة إنفاذ القانون و»وكالات مكافحة المخدرات». وفي وقت لاحق حصلت صحيفة بريطانية على شهادات المستعمل النهائي هذه ونشرتها، وأنهارت على ما يبدو الصفقة المرتقبة، باستثناء طائرات الشحن، ولم تسلم أي من المواد الأخرى (ليبارد وونيت، ٢٠٠٤). ورغم وقوع هذه الصفقة في سنة ٢٠٠٤ وذيوعها على نحو واسع في ذلك الوقت (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٤)، إلا أن المراسلة غير المنشورة سابقاً بشأن الصفقة تسلط الضوء على تورط شبكة واسعة من الجهات الدولية .[٣٧] وهذه الشبكة نفسها لا تزال تسم بميسمها إمدادات الأسلحة إلى كل من حكومتي الشمال والجنوب، مثلما تبين دراسات الحالات الأخرى لورقة العمل هذه.

تنص شهادات المستعمل النهائي على أن تحصل شركتان على المعدات، وهما: انديفور ريسورز المحدودة، المسجلة في جزر فيرجن البريطانية، وسنكليرV القابضة المحدودة، المسجلة في جمهورية ايرلندا (انظر جدول رقم ٥). وهاتان الشركتان يسيطر عليهما تاجرا أسلحة متمرسين من بريطانيا، وهما جون نايت وبراين أدوين فوتر على التوالي. [٣٨]

الامتداد العالمي لهذه الصفقة – اشترك بها مصنعون وموردون للأسلحة من أوكرانيا والبرازيل، وسماسرة سلاح يعملون انطلاقاً من المملكة المتحدة، جزر فيرجن البريطانية وأيرلندا – كشفت أبعاده أكثر رسالة بريد الكتروني بعثها نايت في شهر أكتوبر ٢٠٠٤ إلى متعاون روسي، مقره في اليونان وله يد في تمويل الصفقة، والرسالة، التي كتبت على ما يبدو لالغاء الصفقة بعد ما أثارت اهتمام هيئة الجمارك البريطانية، تذكر شركة في النمسا تابعة لهذا المتعاون الروسي، كما تقترح بأن السلع الصينية والتمويل الإيراني كانا جزءاً من الصفقة:

> ما زال بوسعنا عمل صفقة الطائرة للسودان والملابس الداخلية [كذا]، ولدينا صانع صيني سيدفع جميع النفقات. لقد أعطيت كلمتي لصديقي الإيراني حين كان يدفع النقود التي وجهتها إليك . [٣٩]

جدول رقم ٥ **المعدات التي اشتملت عليها شهادات المستعمل النهائي الثلاث الصادرة عن هيئة الصناعة العسكرية**

تاريخ شهادة المستعمل النهائي	الكمية	المعدات	المورد	السمسار المسمى في شهادة المستعمل النهائي	المستعمل النهائي
٢٥ مايو ٢٠٠٤	١٢	طائرات شحن أي ان –٢٦	يوكرسبيت اكسبورت (أوكرانيا)	جون نايت (انديفور ريسورز المحدودة)	«قوات الدفاع»
	٥٠	طائرة مرافق أي ان – ٢ مجهزة بالكامل لـ«رش المحاصيل»			
٢٥ مايو ٢٠٠٤	١٢	قاذفة صواريخ متعددة غراد بى ام – ٢١ بعيار ١٢٢ ملم (تحتوي على عرشية الديزل الأورالية)	يوكرسبيت اكسبورت (أوكرانيا)	جون نايت (انديفور ريسورز المحدودة)	«قوات الدفاع»
	٥٠	دبابات قتال رئيسية تي ٧٢			
	٤٠	محركات ديزل طراز فيه٨٤ – ٤ لدبابات تي ٧٢			
	٥٠	ناقلة جنود مدرعة طراز بي إم بي ٢			
	٣٠	ناقلة جنود مدرعة طراز بي تي آر ٨٠			
	٣٠	مدفع الميدان ام ٤٦ بعيار ١٣٠ ملم			
٢٣ يونيه ٢٠٠٤	٥٠٠٠	مسدسات شبه آلية، مخازن عتاد حربي، عدّة تنظيف	امبل (البرازيل)	جون نايت (انديفور ريسورز المحدودة)	وكالات انفاذ القانون الداخلي ومكافحة المخدرات
٢٣ أغسطس ٢٠٠٤	٥٠	دبابات قتال رئيسية تي ٧٢	يوكرسبيت اكسبورت (أوكرانيا)	بريان فوتر (سنكلير القابضة ٧ المحدودة)	«قوات الدفاع»
	٤٠	محركات ديزل طراز فيه٨٤ – ٤ لدبابات تي ٧٢			

مصادر: شهادات المستعمل النهائي غير المنشورة

هذه الرسالة تبين، إن كانت صحيحة ودقيقة، كيف أن صفقة أسلحة (مرتقبة) بذات التركيبة المألوفة التي تكون فيها المعدات من الصين والاتحاد السوفياتي السابق والتمويل من إيران، تتميز باشتراك جهات فاعلة واراض تابعة لسلطات قضائية متنوعة. ولا تخضع الشركات الرئيسية لتوريد الأسلحة وسمسرة الأسلحة لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على دارفور (بحكم انها لا تورد الأسلحة إلى دارفور نفسها)، أو حظر الاسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على السودان

(بحكم انها شركات غير أوروبية). مع ذلك فإن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى المعنية في تمويل الصفقة أو تنظيمها تقع تحت طائلة حظر الاتحاد الأوروبي (انظر الصفين الموضوعين بالبنط الأسود في جدول رقم ٦). وفي هذه الحالة، فإن انفاذ سلطات المملكة المتحدة الفوري للحظر – وقانون تحديد سمسرة الأسلحة الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مايو ٢٠٠٤ هو الذي جعل ذلك قابلاً للإنفاذ تماما بينما كانت الصفقة في أطوارها الأخيرة [٤٠]– عمل بنجاح، على ما يبدو، على الحيلولة دون اكتمال الصفقة. [٤١]

جدول رقم ٦ **القيود المفروضة على جهات صفقة نايت – فوتر المحتملة لحكومة السودان، ٢٠٠٤***

نوع القيود	الموردون	السمسرة	الممولون
غير خاضعة لتشريع تصدير أو سمسرة الأسلحة الوطنية	ليس من الموردين المعروفين	انديفور ريسورز المحدودة (جزر فيرجن البريطانية) سنكلير ٧ القابضة المحدودة (إيرلندا) (أ)	مواطن إيراني
اقتضاء رخصة تصدير أو سمسرة وطنية	يوكرسبيت اكسبورت (أوكرانيا) امبل المحدودة (البرازيل) مصّنع صيني (الصين)	جون نايت (مواطن بريطاني) براين فوتر (مواطن بريطاني)	ليس من الممولين المعروفين
مقيد بحظر السلاح الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على السودان	**ليس من الموردين المعروفين**	**جون نايت (مواطن بريطاني) براين فوتر (مواطن بريطاني)**	**قاطن في اليونان (ب) شركة نمساوية**
مقيد بحظر السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة على دارفور (ج)	**ليس من الموردين المعروفين**	**ليس من السماسرة المعروفين**	**ليس من الممولين المعروفين**

ملاحظات: * البنط الأسود يشير إلى أن الأطراف الفاعلة تقع ضمن طائلة حظر الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة على الأسلحة.

(أ) قبل سنة ٢٠٠٨، كان التشريع الايرلندي المعني بتصدير الأسلحة لا يتحكم بجانب السمسرة في تجارة السلاح، تاركاً فجوة في تنفيذ ايرلندا للحظر الذي فرضه الاتحاد الاوروبي على السودان.

(ب) فرض الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي حظر التوريد أو السمسرة في الأسلحة ويجب أن ينفذ عبر تشريعات الدولة الوطنية. إلا أن تمويل امدادات الاسلحة الى السودان تحظره لائحة الاتحاد الأوروبي، وهي ملزمة قانوناً بصورة تلقائية لكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تشريعات وطنية (مجلس الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٤b).

(ج) الحظر الذي فرضه قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ الصادر في شهر يوليه ٢٠٠٤، لا ينطبق على حكومة السودان، أو على الأسلحة الموردة إلى خارج دارفور. راجع مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٤).

مصادر: شهادات المستعمل النهائي ومراسلات غير منشورة

دراسة حالة ٢

إمدادات أسلحة «متأوربة»: أبراج أسلحة بعيار ٣٠ ملم لمركبات قتال مدرعة تابعة للقوات المسلحة السودانية

في شهر ديسمبر ٢٠٠٧ عرضت القوات المسلحة السودانية عددا من مركبات مشاة قتالية من طراز بي ام بي – ١ في الخرطوم، وكان ثلاث منها على الأقل مزودة بأبراج/محطات أسلحة مميزة وحديثة لم يرها المراقبون الدوليون من ذي قبل. ومحطات الأسلحة هذه تتماثل بصرياً مع أبراج كوبرا – ٥ التي تنتجها أصلاً مجموعة شركات أسلحة سلوفاكية بالتعاون مع وحدة إصلاح المركبات من بيلاروسيا. ووفقا لتقارير صحفية معنية بشؤون الدفاع، قامت مجموعة ميتابول، وهي شركة سلوفاكية – بيلاروسية مشتركة على ما يتردد، بأول تسويق لهذه الأبراج في سنة ٢٠٠١.[٤٢] يحل برج من نوع كوبرا – ٥ محل قطع السلاح الأصلية لبي إم بي – ١ ويتكون من مدفع جديد عياره ٣٠ ملم وبندقية رشاشة عيارها ٧,٦٢ ملم على ذات المحور، وقاذفة صواريخ مضادة للدبابات من نوع بي ١١٣٥م١ (وحدة الإصلاح ١٤٠، ٢٠٠٧؛ مجموعة ميتابول، ٢٠٠٢).

وقام خبير في المركبات المدرعة استشاره المؤلف بتأكيد تحديد أن الأبراج السودانية هي أبراج من طراز كوبرا[٤٣]، منتجة إما في سلوفاكيا أو في مكان آخر قائم على التصميم السلوفاكي. لكن طريق وصولها إلى السودان غير واضح. ووفقا لمقابلات صحفية معنية بشؤون الدفاع مع عاملين في ميتابول، فإن أبراج كوبرا لبي إم بي – ١ زودتها سلوفاكيا إلى القوات المسلحة لبلدين على الأقل (غاندر، غيثنغ، وسين، ٢٠٠١)؛ أحدهما لم يتعرف عليه علناً، والآخر بيلاروسا (ستكلاند وفوس، ٢٠٠٨، ص ٤١٥). ووفقا للحكومة السلوفاكية، فقد صدر ترخيصان فرديان بالتصدير في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لـ١١ نظاماً من أنظمة كوبرا – ٥ ولعدد غير معروف من كوبرا – اس ٢أي٤٢، وكلاهما إلى وزارة الدفاع البيلاروسية. كما ورد في الترخيصين، مثلما يفاد، بنوداً بعدم إعادة تصدير.[٤٤] وتدعم تقارير بيلاروسيا المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة الافتراض بأنها قد تكون تصرفت باعتبارها دولة عبور بالنسبة للأسلحة: لقد أفادت بيلاروسيا في سنة ٢٠٠٧ بأنها كانت قد حولت مركبتين مدرعتين مزودتين بأنظمة كوبرا (طراز بي تي آر – ١٧٠اس، وليس مركبات من طراز بي إم بي – ١ التي كانت مرئية في الاستعراض العسكري في الخرطوم) (بيلاروسيا، ٢٠٠٨).[٤٥]

وأكدت الحكومة السلوفاكية أن شركة ميتابول أي اس السلوفاكية سبق أن تاجرت قانوناً مع شركة تصنيع مركبات مدرعة بيلاروسية، وذكرت بأنه ما عاد مسموحاً لها المتاجرة بالمعدات العسكرية في جمهورية سلوفاكيا.[٤٦] لا يوجد دليل على أن ميتابول أو أي شركة أخرى سلوفاكية اقترفت إثماً، أو كانت على علم بأن أبراج كوبرا هي للقوات المسلحة السودانية.[٤٧] ومع ذلك فرغم حظر الاتحاد الأوروبي الشامل الذي يمنع توريد المعدات العسكرية بطريقة «مباشرة أو غير مباشرة إلى أي شخص أو كيان أو هيئة، أو لاستخدامها في السودان»،(مجلس الاتحاد الأوروبي،

a٢٠٠٤، التشديد مضاف)، وعلى ما يبدو أن معدات عسكرية ذات منشأ أو تصميم أوروبي (الاتحاد الأوروبي) قد حولت إلى القوات المسلحة السودانية بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، بل يكاد الأمر يكون مؤكداً منذ سنة ٢٠٠٧. هذه الحالة تقترح انه من أجل ان تنفذ دول الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على نحو واف بالمراد، يجب عليها أيضا ان تقوم بالعناية الواجبة (due diligence) الكافية على المستعمل النهائي والوجهة النهائية للأسلحة إلى حلقة موردي الأسلحة الرئيسيين للسودان، بما في ذلك بيلاروسيا.

* * *

إنتاج السودان المحلي للأسلحة

يدعي كل من حزب المؤتمر الوطني والموردين الرئيسيين للأسلحة مثل الصين، ان الخرطوم تستعيض بشكل متصاعد عن الأسلحة المستوردة بأخرى من انتاجها المحلي (بي بي سي، ٢٠٠٨a). ويدعي حزب المؤتمر الوطني الآن بأن لديه القدرة على انتاج المعدات بدءاً من بنادق هجومية وقذائف صاروخية (ار بي جي) إلى دبابات قتال رئيسية (رويترز، ٢٠٠٧). ويكاد يتأتى الدليل على هذه القدرة بالتمام، مع ذلك، من التصريحات الصادرة عن الحكومة السودانية، ومن صور فوتوغرافية وبيانات بالقدرة منشورة على موقع المنظمة الجامعة للإنتاج العسكري وتنظيم المشتريات السودانية، الا وهي هيئة التصنيع الحربي (إم آي سي، ان.دي.أي).

هيئة التصنيع الحربي تدعي بأنها تدير خمسة مصانع إنتاج حربية، بما في ذلك ما يلي (هيئة التصنيع الحربي، ان.دي.أي):

- مجمع الشهيد إبراهيم شمس الدين للصناعات الثقيلة، ينتج الدبابات والمركبات المدرعة؛
- مجمع صافات للطيران، وهو مصنع طيران قادر، بحسب ما يزعم، على انتاج الإلكترونيات الجوية الفضائية وتجميع الطائرات العسكرية؛
- مجمع اليرموك الصناعي، وهو مصنع للذخائر أنشئ في منتصف التسعينات؛
- مجمع الشجرة الصناعي، وهو مصنع للذخائر أكثر قدماً، ينتج بحسب ما يزعم الأسلحة الصغيرة والذخائر ومدافع الهاون. أقيم المجمع في أوائل الستينات؛ و
- مجمع الزرقاء الهندسي، يُفترض بانه ينتج أجهزة الاتصالات اللاسلكية وأجهزة الإلكتروبصريات العسكرية.

ثم ان هناك زيادة على هذه المجمعات مجمع جياد الصناعي وهو مركز رئيسي لإنتاج عربات وشاحنات مرخصة، كما ينتج، بحسب ما يفاد، الأسلحة الصغيرة والذخائر (كريستيان ايد، ٢٠٠١)، ويتطلب هذا الأمر مزيداً من الأدلة. ثم هنالك مركز السودان الفني والمجموعة السودانية للتقنية العالية وقد أدرجتا ضمن قائمة العقوبات التي فرضتها الحكومة الامريكية بزعم المشاركة في

مدّ ايران وسوريا وكوريا الشمالية بتقنية عسكرية أو تقنية ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل (الولايات المتحدة، ٢٠٠٨).

السرية التي تكتنف هذه المرافق تجعل من الصعب تقييم ما تنتجه هذه المصانع فعلاً. فقد وجدت ذخائر سودانية لبنادق من طرازي اي كي وجي٣ (بعياري ٧,٦٢×٣٩ ملم و ٧,٦٢×٥١ ملم، على التوالي)، بتاريخ إنتاج حديث يعود إلى سنة ٢٠٠٣، وجدت في السودان وكينيا وأوغندا (بيفان، ٢٠٠٨). كما تشي صناديق الذخائر الموسومة بـ»مركز السودان التقني» و»مركز اليرموك التقني» حاملة تواريخ عقد ٢٠٠٦، التي وجدت بشكل منفصل في السودان وتشاد خلال سنة ٢٠٠٨ (تخلى عنها المتمردون التشاديون قرب مدينة أبيشي في شرق تشاد، وفي حوزة الميليشيا التي تدعمها حكومة الوحدة الوطنية المدعومة في دارفور، على التوالي)، بإنتاج متواصل لذخائر الأسلحة الصغيرة ، أو على الأقل توزيعه. [٤٨] غير أنه لا يوجد دليل ملموس على أن للسودان القدرة على انتاج معدات كبيرة، فهو بالأحرى يقوم بتجميعها وصيانتها. بل حتى الصور الفوتوغرافية «للأسلحة السودانية المنتجة» من أسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة أو مركبات عسكرية كما تعرضها هيئة التصنيع الحربي في السودان، فهي مأخوذة إلى حد كبير من النشرات والمواد الإعلانية التي يطبعها مصنعو السلاح الأوروبيون والصينيون والإيرانيون. [٤٩] ومنظمة مسح الأسلحة الصغيرة لم تتعرف حتى الآن على اسلحة صغيرة أو أسلحة خفيفة قام السودان بإنتاجها على الرغم من الوصول إلى بعض مخزونات الأسلحة ومخابئها داخل السودان ولدى جيرانه.

بل إن حتى هذا الإنتاج المحلي المحدود يتطلب دعماً خارجياً. ويشير تغيير أنماط وسم الذخائر السودانية (الوسم الرأسي) إلى أنه تمت الاستعاضة أو تجديد مرافق إنتاج الذخائر بين سنتي ١٩٨٤ و ١٩٩٦ (بيفان، ٢٠٠٨، الملحق ٣). وكما أفيد فإن مصنعي سلاح أوكرانيين وبلغاريين، عملاً مع شركات سمسرة مقراتها في قبرص، خضعوا للتحقيق من قبل السلطات الوطنية، لسعيهم توريد مرافق مصنع ذخيرة إلى السودان في سنة ١٩٩٦–١٩٩٧ (كوزيو، ١٩٩٩؛ دشنخفا وشوليفا، ٢٠٠٢). وفي سنة ١٩٩٩ كتب ممثل شركة باكستانية رسمية لإنتاج الأسلحة، شركة أوردننس باكستان (بي أو اف)، إلى صحافي بريطاني سري قائلاً «قبل سنوات قليلة قام خبراء بشركة (بي أو اف) بإعادة الخدمة إلى مصنع ذخائر السودان الذي كان هامداً. [٥٠] وتبين صور غير مؤرخة لقسم سارية من مجمع اليرموك الصناعي، التي وزعتها هيئة التصنيع الحربي، أدوات آلات حديثة نسبياً تحمل العلامات المميزة للمصنعين في باد دوبن بألمانيا، ووحدة أدوات الآلة سفيردلوف في سانت بطرسبرغ (هيئة التصنيع الحربي، إن.دي.بي). موردو هذه الآلات والخبرة التقنية المرتبطة بها لا تزال غير مؤكدة؛ فمثل هذه الآلات متداولة على نطاق واسع في الأسواق الدولية، وليس هناك أي ايحاء بأن أياً من هاتين الشركتين ضالعتان في توريد مثل هذه الآلات إلى السودان لهذا يبدو مرجحاً أن حتى القدرة المحدودة للسودان في إنتاج الذخيرة قد اعتمدت على قدرات شبكات من منتجين وُشراة في أوروبا وفي أماكن أخرى، تماما كما اعتمد جهاز مشتريات الأسلحة التابع لحزب المؤتمر الوطني على شبكات وموارد دولية.

إمدادات الأسلحة إلى جيش الشعبي لتحرير السودان

المساعدات العسكرية التي تلقاها الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ اتفاق السلام الشامل تتسم، على ما يبدو، أيضا، جزئيا بعلاقاته مع دول في المنطقة ترسخت خلال حرب الشمال – الجنوب الأهلية، ومنها كينيا واثيوبيا، وكذلك مع موردي أسلحة دوليين مثل أوكرانيا. لكن على النقيض من شراء القوات المسلحة السودانية الأسلحة المتواصل والعلني نسبيا، فإن تقارير عن إعادة تسليح الجيش الشعبي بشكل جدي بدأت فقط بالظهور في منتصف ٢٠٠٨.[٥١] ظهرت هذه التقارير في وقت تعرض فيه له اتفاق السلام الشامل إلى ضغط شديد، بتواصل النزاعات على نتائج تعداد ٢٠٠٨ وترسيم الحدود وتقاسم عائدات النفط؛ عدم يقين يكتنف الأعمال التحضيرية للانتخابات المرتقبة، وفي مايو ٢٠٠٨ اندلع اسوأ اقتتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية منذ سنة ٢٠٠٦، في بلدة أبيي ذات الأهمية الاستراتيجية. وقرن بعض المحللين بين إعادة تسلح الجيش الشعبي المشتبه به وتزايد الاستياء من اتفاق السلام الشامل لدى عناصر في حكومتي جنوب السودان والوحدة الوطنية (أوبراين، ٢٠٠٩؛ أناف بروجيكت، ٢٠٠٩).

وتدل الوثائق التجارية والمخبرون القريبون من مشتريات الجيش الشعبي لتحرير السودان على أن المفاوضات في الحقيقة بخصوص حيازة الجيش الشعبي لتحرير السودان لأسلحة رئيسية جديدة بدأت بين مطلع ٢٠٠٦ ومنتصفها، مشكلةً جزءاً من عملية طويلة الأجل لتنمية قدرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في فترة ما بعد الحرب.

ويبين حجم شحنات الأسلحة في ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ للجيش الشعبي لتحرير السودان على المدى الكبير لتكديس الأسلحة الذي يقوم به الجانبان منذ سنة ٢٠٠٥. وينبغي، مع ذلك، ألا يبالغ بتماثل هذا التكديس: فرغم مقتنيات الجيش الشعبي لتحرير السودان الكبيرة والجديدة، فإن قدراته تظل متضاءلة مقارنة بتدفق المعدات العسكرية المستديم والمتزايد إلى القوات المسلحة السودانية منذ سنة ٢٠٠٠، على النحو المبين أعلاه. ففي سنة ٢٠٠٦ بدأ الانفاق العسكري لحكومة الوحدة الوطنية، المناقش في الملحق ١، يتصاعد أعلى بكثير من مستويات الانفاق العسكري لحكومة جنوب السودان لسنوات ٢٠٠٦– ٢٠٠٩، جنبا إلى جنب اقتناء المدرعات والطائرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتجاوز حجمها ومستوى تطورها التقني كثيراً ما لدى الجيش الشعبي لتحرير السوداني من معدات عسكرية.[٥٢] ونقضاً على ذلك، فرغم القدرات المدرعة الجديدة ذات الشأن للجيش الشعبي لتحرير السودان وحيازته أسلحة خفيفة متطورة نسبياً، مثل الجيل الثاني اس أي – ١٦ من منظومة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف[٥٣]، فإن نسبة كبيرة من مخزوناته الحالية – وبالأخص الأسلحة الصغيرة – قد تكون في الواقع غير عاملة.[٥٤] والحقيقة أن أفضل الأسلحة أداءً المجموعة أبان وقوع عمليات نزع سلاح المدنيين في ولاية جونقلي في منتصف سنة ٢٠٠٦ وأواخر سنة ٢٠٠٨ المعاد، كما تفيد التقارير، توزيعها إلى الشرطة المحلية – وفي بعض الحالات أنتهى بها الأمر إلى المخزونات التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان نفسها، قد يوحي بفقر ما عليه مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٥٥]

وهكذا يجب فهم إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان في ما بعد فترة ٢٠٠٥ من حيث تقييم احتياجات قدرته بوصفه قوة مكلفة الرد على التهديدات الداخلية الأمنية المسلحة في جنوب السودان، فضلا عن تطلعاته ليصبح قوة وطنية قادرة على ضمان سلامة أراضي جنوب السودان. أما شحنات الأسلحة التي وصلت مؤخراً فهي تشكل جزءاً من خطة مشتريات الجيش الشعبي لتحرير السودان على المدى الطويل وليس رداً فورياً على تدهور اتفاق السلام الشامل منذ سنة ٢٠٠٨. زد على ذلك أن كبار المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان والمستشارين العسكريين ممن أجرى المؤلف مقابلات معهم لا يعتبرون إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتباره يختلف جوهرياً عن تحويل طبيعة الجيش الشعبي المشروعة والاحتراف، اللذين ينفذان بمساعدة من حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وسويسرا.[٥٦] وبالفعل فإن هذه العملية التي ينص عليها اتفاق السلام الشامل تتضمن تعزيز تأهب الجيش الشعبي لتحرير السودان، من خلال، على سبيل المثال، اقتناء أسطول من مركبات لوجستية جديدة جنباً إلى جنب التدريب ذي الصلة (مشترى جزئياً من خلال شركة أمنية امريكية خاصة باسم دينكورب الدولية). [٥٧]

باختصار، بينما تحرص الجهات المانحة الدولية على التمييز بين إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان والخبرة الفنية والمساعدة المادية المقدمة له باعتبارهما جزءاً من «تحول الدفاع» للجيش الشعبي لتحرير السودان في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل[٥٨]، فمن الواضح أن بعض أقسام قيادات قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، على الأقل، ينظر إلى الأمرين باعتبارهما جزءاً من طائفة واسعة من المساعدة العسكرية تم الحصول عليها من عدد من المصادر في أوروبا والولايات المتحدة وشرق أفريقيا سعياً لتحقيق تطلعات وحاجات الجيش الشعبي لتحرير السودان الاستراتيجية.

هذا الافتقار إلى التمييز يؤكده الانفتاح النسبي لبعض إمدادات الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وخاصة من إثيوبيا. ففي يوم ٣ يوليه ٢٠٠٨ لاحظت شرطة الامم المتحدة في كورميك سرية من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ذات تجهيز ثقيل ناقلةً ١٨ من سلسلة دبابات تي ٥٥ إلى ولاية النيل الأزرق. وادعى الجيش الشعبي (بمصداقية) بأنه اقتناها في السابق وانها ارجعت بعد إصلاحها في اثيوبيا (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨a؛ ٢٠٠٨c).[٥٩] واشتبه مرة أخرى بقيام إثيوبيا مرة أخرى بتقديم مساعدة عسكرية بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨ عندما هبطت طائرة شحن عسكرية إثيوبية من طراز سي – ١٣٠ في مطار جوبا وأفرغت حمولتها من الأسلحة الخفيفة والثقيلة. وما سمح لمراقبي بعثة الأمم المتحدة بالتحقق ما إذا افرغت الطائرة حمولتها أو أرجعت إلى الطائرة، وادعى الجيش الشعبي بأن الأسلحة استوردت مؤقتاً للمشاركة في معرض تجاري (رويترز، ٢٠٠٨). [٦٠] مرة أخرى هذا التفسير صادق جزئياً، بل لربما يشير إلى الجهود الاثيوبية وحكومة جنوب السودان لتطبيع وتسويق علاقتهما القائمة على توريد الأسلحة. وتزامن التسليم مع أول معرض تجاري اثيوبي – سوداني، وهو حدث تجاري واسع النطاق نظمته في جوبا شركة إثيوبية خاصة لتعزيز التجارة. وشمل الجزء المفتوح من المعرض للجمهور عرضاً للأزياء العسكرية

وإمدادات شبه عسكرية أخرى، جنبا إلى جنب كتيبات تتضمن تفاصيل عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مثل بنادق أي كي – ٤٧ وقذائف صاروخية، وفقا لما قاله حاضرون. ويعتقد ان الاسلحة الحقيقية عرضت في جزء ثان خاص من المعرض. [٦١]

وأخيرا، إن التنقلات الجوية الأخيرة للأسلحة في جنوب السودان أفضى إلى اتهامات وجهتها حكومة الوحدة الوطنية بوقوع تسليم شحنات من الأسلحة الصغيرة للجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد كشف مراقبو بعثة الأمم المتحدة في السودان عن شحنتين بحمولة ١،٠٠٠ بندقية هجومية في ملكال بتاريخ ١٤ و١٦ نوفمبر ٢٠٠٨ (٥٦٠ و٤٤٠ الأسلحة على التوالي) (بعثة الأمم المتحدة في السودان، بلا تاريخ). وزعمت القوات المسلحة السودانية ان هذه الأسلحة نُقلت جواً من إثيوبيا، فيما زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنها نقلت ببساطة عن طريق الجو من جوبا. ووفقا لمصادر في بعثة الأمم المتحدة في السودان، فإن سلطات الطيران المدني في جوبا ذكرت في وقت لاحق بأنه لا وجود لسجلات عن هذه الرحلات الجوية من جوبا إلى ملكال في تينك التاريخين. [٦٢]

لا شك إن هذه التقارير تشي بنقل إمدادات عسكرية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان إلى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والمضطربة في وسط جنوب السودان، بما في ذلك ملكال، حيث استخدمت عناصر قسما وحدة ملكال المشتركة/المدمجة من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، الدبابات والأسلحة الصغيرة خلال اقتتال شهر فبراير ٢٠٠٩. [٦٣] وواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان القيام بتحريك بعض موجوداته ذات الأهمية إلى ملكال منذ فبراير ٢٠٠٩: بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٩ ذكر مراقبون عسكريون في بعثة الأمم المتحدة في السودان بأن ست دبابات عائدة للجيش الشعبي لتحرير السودان، متجهة إلى الوحدة المشتركة/المدمجة لملكال بحسب مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وثلاث شاحنات من طراز كي ار أي زد وشاحنة بى ام – ٢١ شاحنة مزودة بقاذفة صواريخ مزدوجة السبطانة عيار ١٢٢ ملم، غادرت جوبا إلى ملكال بواسطة نقّالة مائيةً، معجلاً باحتجاجات القوات المسلحة السودانية وكذلك بقلق بعثة الأمم المتحدة في السودان نظرا لتقلب الوضع في ملكال (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٩). لكن لم يجر التحقق ما إن كانت أيّ من هذه الحلقات هي شحنات أسلحة جديدة قادمة من خارج السودان. وعدم اليقين هذا يرجع جزئياً إلى القيود والعقبات التي تحول دون بعثة الأمم المتحدة في السودان ودون رصد الأسلحة، وهو أمر سيجري مناقشته لاحقاً، وإلى فشل كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي في تنسيق عمليات الإمداد العسكري للوحدات المشتركة/المدمجة وغيرها من القوات العسكرية داخل منطقة وقف اطلاق النار مع مجلس الدفاع المشترك وبعثة الأمم المتحدة في السودان، كما يقتضيه اتفاق السلام الشامل. [٦٤]

وحركات الأسلحة هذه ذات النطاق الصغير بسيطة مقارنة بمقتنيات الجيش الشعبي لتحرير السودان الجديدة من الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تقدمها أوكرانيا عن طريق كينيا منذ اواخر سنة ٢٠٠٧. وكما هو الحال في دراستي الحالة السابقتين المعنيتين باقتناء القوات المسلحة السودانية للأسلحة، فإن الصفقات الأوكرانية تتميز بمزيج من

رعاية دول وشبكات دولية راسخة من جهات فاعلة تجارية ولوجستية. وفي حالة جنوب السودان – حيث تفتقر إلى ميناء بحري وطرق فقيرة – فقد أزدادت مشاركة هذه الشبكات بحكم الضرورة اللوجستية المحضة: فالنقل الجوي للأسلحة الرئيسية باهظة التكاليف مما يوجب شحنها بشكل غير مباشر إلى شرق أفريقيا، ثم نقلها براً. وهكذا فعلى العكس من التسليمات الجوية الصغيرة النطاق التي كانت محور العديد من دراسات الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهة الأسلحة في أفريقيا (سبري وسبتس، ٢٠٠٧؛ الأمم المتحدة، ٢٠٠٧)، فإن تسليم شحنات الأسلحة هذه يقتضي تواطؤ عدد كبير من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

* * *

دراسة الحالة ٣

شحنات الأسلحة الأوكرانية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨ اختطف قراصنة صوماليون في المحيط الهندي فاينا، وهي سفينة شحن بحمولة ١٠ آلاف طن، كانت في طريقها من أوكتايابرسك بأوكرانيا الى مومباسا في كينيا. تألفت حمولة الباخرة العسكرية الضخمة من أسلحة ثقيلة وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة على حد سواء، بما في ذلك دبابات قتال رئيسية تي – ٧٢ ام١ وأنظمة صواريخ متعددة الاطلاق بى ام – ٢١ ومدافع مضادة للطائرات عياره١٤,٥ مم وكمية كبيرة من قاذفات قنابل آر بي جي – ف٧ (إم فاينا، ٢٠٠٨). وعلى الفور زعمت مصادر عسكرية ودبلوماسية غربية، ومنهم المتحدث باسم الاسطول الاميركي الخامس في المحيط الهندي، بان حمولة فاينا العسكرية، المرسلة إلى وزارة الدفاع الكينية، وفقا لوثائق الشحن المصاحبة لها، كانت في واقع الأمر في طريقها إلى حكومة جنوب السودان (ا ف ب، ٢٠٠٨). ونفت كل من حكومتي جنوب السودان وكينيا هذا الادعاء، إذ زعمت الأخيرة أنها ستستبدل دباباتها الحالية البريطانية الصنع فيكرز– ام كاي ٣ بأخرى سوفيتية المنشأ من نوع تي – ٧٢اس (وقائع نيروبي، ٢٠٠٩). ومصداقية هذا الادعاء مشكوك فيه. فالتحول الشامل من دروع أسلحة منشؤها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى أخرى منشؤها الاتحاد السوفياتي يستلزم تغيراً واسعاً في التدريب والمعدات – ومن غير المرجح أن يقع شيء مثل هذا دون أن يلاحظه أحد. في الواقع، رغم اصرار الجيش الكيني على انهم يعملون على تحويل معداتهم إلى تي – ٧٢اس، إلا أنهم واصلوا، بشكل بين، شراء دبابات فيكرز– ام كاي٣ وتدريباتهم عليها.

لقد التقطت صور لدبابات فيكرز– ام كاي٣ في بوكوت الغربية في شهر مارس ٢٠٠٩، التي قيل انها متجهة لإجراء تدريبات هناك؛ وفي مايو ٢٠٠٧، بعد شهرين من توقيع عقد دبابات تي –٧٢ام١ مع أوكرانيا في شهر فبراير سنة ٢٠٠٧، استوردت كينيا ألفي قذيفة دبابة بعياره١٠٥ ملم من الهند، الملائمة لدبابات فيكرز ام كاي٣ وليس لتسليح دبابات تي ٧٢ام١ بعيار ١٢٥ملم (الهند، ٢٠٠٧).[٦٥]

وتبين الوثائق التي حصل عليها المؤلف وقسم منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة ان حمولة فاينا – التي نقلت الى ثكنات كاهوا التابعة للجيش الكيني بالقرب من نيروبي بعد تحريرها ووصولها الى مومباسا في فبراير ٢٠٠٩ – كانت في الحقيقة آخر ثلاث شحنات بحرية من الأسلحة الرئيسية في إطار عقود «وزارة الدفاع/حكومة جنوب السودان» منذ سبتمبر ٢٠٠٧. ولحد الآن لم تعترف الحكومة الكينية بوجود الشحنتين الأوليتين.

ثمة ما لا يقل عن ثلاثة عقود وقعت مع شركة SSSFTF "اوكرانماش" المملوكة للدولة الأوكرانية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٦ و١٥ فبراير٢٠٠٧ و٥ مايو ٢٠٠٨.[٦٦] وأشتمل العقد الأول على تزويد مدافع مضادة للطائرات نوع زد يو٢٣–٢ (٢٣ ملم) وزد بي يو –٤ (١٤,٥ ملم)؛ انظمة قاذفات صواريخ

متعددة الاطلاق «غراد» بى ام – ٢١ بعيار ١٢٢ ملم على متن شاحنات يورال؛ آر بي جي –٧في اس، وعدد كبير من البنادق الهجومية أي كي ام. ثم العقد الثاني الذي تألف من دبابات قتال رئيسية تي – ٧٢ ام ١ وتي – ٧٢ ام١ كي (القيادة)، إضافة إلى قطع غيار وأدوات وملحقات.[٦٧] أما العقد الثالث فاشتمل على ١٣٩٢٦ طلقة من ذخائر الدبابات بعيار١٢٥ ملم، ملائمة لدبابات تي – ٧٢ (إم فاينا، ٢٠٠٨).

هذه الأنواع من الأسلحة تتوافق تماماً مع تلك المذكورة في التقارير الوطنية للحكومة الأوكرانية وفي تقاريرها المقدمة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، باعتبارها نقلت من أوكرانيا إلى «كينيا» خلال سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مما يوحي بأن عمليات النقل هذه المعلنة تتوافق مع العقدين الأولين المعينين بعقود «وزارة الدفاع/ حكومة جنوب السودان» لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (انظر جدول رقم ٧). أبلغت مصادر دبلوماسية وعسكرية قريبة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا المؤلف بأن مقصد هذه الأسلحة كان جنوب السودان، ووصل كثير منها بالفعل من كينيا.[٦٨] ووصف مصدر عسكري مقرب من الجيش الشعبي لتحرير السودان بشيء من التفصيل الاعتبارات السياسية والعسكرية لحيازتها في أعقاب زيارة قام بها الرئيس السابق لأركان الجيش الشعبي اللواء أويي دينغ أجاك وغيره من كبار ضباط الجيش الشعبي لأوكرانيا في مطلع سنة ٢٠٠٦. ووصف ثلاثة شهود عيان من جوبا رؤيتهم لدبابات جديدة تطابق مواصفات دبابات تي – ٧٢، في منشأتين عسكريتين قرب جوبا في شهر يوليه سنة ٢٠٠٨ وما بعده؛ صور الأقمار الصناعية أكدت في وقت لاحق وجود مركبات بحجم تي – ٧٢ في هذه المواقع خلال سنة ٢٠٠٩، وبعضها مموه بغطاء مميز مطابق لصور الأقمار الصناعية لدبابات من طراز تي – ٧٢ نقلت من ميناء مومباسا في شهر فبرايرسنة ٢٠٠٨ (غيلفاند وبوشيوني، ٢٠٠٩).[٦٩] ولعل بعض الدبابات قد وصلت في وقت سابق على ذلك: شاهد عيان في لوكيشوغيو، وهي بلدة كينية على الطريق الرئيسية بين كينيا والسودان، على مبعدة ٣٠ كيلومترا من الحدود السودانية، وصف رؤية قافلتين من الدبابات ليلاً منقولة بحوالي ١٥ شاحنة ذوات صيوانات منخفضة وواسعة في وقت متأخر من سنة ٢٠٠٧ وفي فبراير ٢٠٠٨، وهي تتجه إلى السودان. هذه التواريخ تتوافق مع وصول شحنتي الأسلحة الأوليتين (غير المبلغ عنهما) عن طريق البحر في مومباسا في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ ويناير ٢٠٠٨، وفي ما بعد مع التقارير الصحفية اللاحقة التي تحدثت عن دبابات منقولة عن طريق السكك الحديدية من مومباسا بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٧ و٢٥ يناير ٢٠٠٨.[٧٠] وأكد متحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإن كان قد نفى ان تكون حمولة فاينا لهم، علناً لنشرة جينز الدفاعية الاسبوعية في أواخر مايو ٢٠٠٩ أن الحركة الشعبية كانت قد حصلت على دبابات تي – ٧٢ «منذ السنة الماضية، بل حتى قبل ذلك» (غيلفاند وبوشيوني، ٢٠٠٩).

جدول رقم ٧ **الأسلحة المشحونة من اوكرانيا الى مومباسا ضمن اطار عقود حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٧– ٢٠٠٩**

نوع التسلح	المنقول من أوكرانيا سنة ٢٠٠٧	المنقول من أوكرانيا إلى «كينيا» ٢٠٠٨ –٢٠٠٩
دبابات قتال رئيسية تي – ٧٢	٧٧	٣٣
صليات ذخائر دبابات عيار ١٢٢ ملم	لا ينطبق	١٣,٩٢٦
قاذفة صواريخ متعددة الاطلاق بي ام – ٢١ بعيار ١٢٢	٢*	٦
مدافع مضادة للطائرات	١٥ (زد يو ٢٣ – ٢، ٢٣ ملم) **	٦ (زد بي يو – ٤، ١٤,٥ ملم)
ار بي جي	٤٠٥	لا ينطبق (٣٦ رزمة)
بنادق آلية	٤٠,٠٠٠	لا ينطبق

ملاحظات:

* أدرج تقرير سنة ٢٠٠٧ لإدارة الدولة لمراقبة صادرات أوكرانيا نقل نظامين من نوع بى ام – ٢١ لكينيا؛ وعلى النقيض من ذلك ادرج تقرير أوكرانيا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية نقل «خمس منظومات مدفعية بأعيرة ثقيلة»، بما في ذلك صواريخ بي – ٢١ (١٢٢ مم) ونظم بأعيرة ٢٠٣ ملم إلى كينيا.

**الأرقام في هذا العمود مأخوذة تقارير الحكومة الاوكرانية باستثناء صنف واحد من الأسلحة – مدافع مضادة للطائرات – الذي لا يجري تضمينه في هذه التقارير. الأرقام المتصلة بالمدافع المضادة للطائرات مأخوذة من وثائق الشحن البحري لبيلوجا أنديورنس، لذا يجب اعتبارها ارقام دنيا.

المصادر: العمود ٢: (إدارة الدولة لمراقبة صادرات أوكرانيا، ٢٠٠٨)؛ العمود ٣: ام في فاينا (٢٠٠٨)؛ ام في بيلوجا انديورنس (٢٠٠٧)

تتسم لوجستيات عمليات نقل الأسلحة الضخمة وتحويل وجهتها بالتعقيد دائماً. فتسليم بضائع كبيرة وثقيلة إلى جنوب السودان يشكل تحديات لوجستية خاصة. وبخلاف شمال السودان يفتقر الجنوب إلى حدود بحرية. وينبغي بالتالي أن تسلم عن طريق الجو مباشرة، أو تصل إلى بلد مجاور بحراً أو جواً ثم العبور (عبر طرق فقيرة) من خلال أحد من البلدان المجاورة الخمسة لجنوب السودان.

في هذه الحالة، تسليم هذه الشحنات يتطلب مشغلي سفينة من اوكرانيا وألمانيا؛ ورفع العلم على السفن في بليز، أوكرانيا، وأنتيغوا/ بربودا؛ سماسرة ومستأجري سفن بحرية في أوكرانيا، المملكة المتحدة، وجزيرة مان؛ و وكلاء الشحن التجاري والنقل البري الكينيين. الجدول رقم ٨ يلخص الجهات المعنية في القسم البحري من الرحلة، من أوكتايابرسك الى مومباسا. ويبين شهود عيان ومصادر تجارية، فضلاً عن الصور الفوتوغرافية، على انه بعد تفريغ الحمولة في مومباسا فإن المركبات العسكرية، على الأقل، نقلت بالسكك الحديدية من ميناء مومباسا في شهر فبراير ٢٠٠٨؛ [٧١] ثم نقلت براً في وقت لاحق باستخدام شاحنات قدمها الجيش الكيني وما لا

جدول رقم ٨ **موجز «شحنات كينيا»، ٢٠٠٧- ٢٠٠٩**

اسم السفينة	تاريخ المغادرة من أوكتايابرسك	تاريخ الوصول إلى مومباسا	سفينة الشحن العسكرية	مشغل السفينة	المستأجرون
رادوميشل	١٤ سبتمبر ٢٠٠٧	٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧	تأكد من انها شحنة عسكرية تشكل جزءا من عمليات النقل هذه، لكن التفاصيل الكاملة للبضائع لم يحصل عليها.	شركة الشحن الاوكرانية	شركة مسجلة في المملكة المتحدة (شراكة مع شركتين مجهولتين في جزيرة فيرجن)
بيلوغا اندیورنس	١٢ ديسمبر ٢٠٠٧	٨ يناير ٢٠٠٨	٤٢ دبابة تي – ٧٢ ام ١	شركة النقل البحري الألمانية	شركة مسجلة في جزيرة مان؛ ارسال الشحنات اوكرانية
			١٣٨ حزمة من قطع الغيار لدبابات تي – ٧٢		
			١٥ مدفعا مضادا للطائرات زد يو٢٣-٢		
			٩٠ حزمة من قطع الغيار لمدافع مضادة للطائرات زد يو٢٣-٢		
			٢٦ حزمة (٢١٩٠ كلغ) من ار بي جي ٧ وقطع الغيار		
			٢ قاذفات صواريخ متعددة الاطلاق على قاعدة عجلات أورالية من نوع بى ام – ٢١ عيار ١٢٢ ملم		
			٥ حاويات شحن بعمق ٤٠ قدما تحتوي على بنادق هجومية أي كي ام وقطع غيار (١٠٠٠ حزمة، ٩٥ ألف كلغ؛ ربما ١٠ آلاف بندقية)		

فاينا	١ سبتمبر ٢٠٠٨	١٠ فبراير ٢٠٠٩	٣٣ دبابة من نوعي تي – ٧٢ ام١ و تي – ٧٢ام ١ كي بدروع متفاعلة متفجرة نوع كونتاك – ١	شركة النقل البحري الأوكرانية	
			٨٩٢٦ طلقة من في او اف ٣٦ ذات التفجير المتشظي العالي ذخيرة دبابة بعيار ١٢٥ ملم		
			٥,٠٠٠ طلقة من في دي كي – ١٠ مضادة للدبابات عالية التفجير (هيت) ذخيرة دبابة بعيار ١٢٥ ملم		
			٧٣ حزمة قطع غيار لدبابات تي – ٧٢ ام١ تي – ٧٢ام ١ كي		
			٦ مدافع مضادة للطائرات زد بي يو – ٤		
			٣٦ حزمة لقطع غيار المدافع المضادة للطائرات زد بي يو – ٤		
			٣٦ حزمة (٢٨١٨ كلغ) من قاذفات آر بي جي – ٧ في وقطع الغيار		
			٦ قاذفات صواريخ متعددة الاطلاق على قاعدة عجلات أورالية من نوع بى ام – ٢١ عيار ١٢٢ ملم		

المصادر: مقابلات مع مصادر شحن بحرية، مومباسا، مايو ٢٠٠٩؛ ام في فاينا (٢٠٠٨)؛ ام في بيلوجا انديورنس (٢٠٠٧)، رسالة بالبريد الالكتروني من شركة شحن أوكرانية لمنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٨؛ رسالة بالبريد الإلكتروني من شركة شحن اوكرانية للمؤلف، ٢ يونيه ٢٠٠٩

يقل عن شركة نقل تجارية واحدة مقرها في مومباسا. [٧٢] وبحسب رواية شاهد عيان، فإن الجزء الأخير من هذه الرحلة مر على طول الطريق الرئيسية في شمال غرب كينيا، ثم جاز لوكيشوغيو إلى جنوب السودان. [٧٣]

وهكذا تستدعي مثل هذه الشحنات صفاً من الجهات الفاعلة الدولية – بما في ذلك، باعتبار ذلك حداً أدنى، جهات في الحكومات السودانية والكينية والأوكرانية، وكذلك شركات وأفراد في كينيا وألمانيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة وجزيرة آيل أوف مان. وما هو ذو مغزى أن جهتين فاعلتين في النقل التجاري الأوروبي أبلغتا المؤلف ومنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة بأنهما كانتا على علم بأن مقصد هذه الشحنات هو جنوب السودان. [٧٤] مثل هذه التصريحات تثير تساؤلات خطيرة بشأن كفاية إنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على السودان.

* * *

٤. إمدادات الأسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول في السودان

يصور ما ذكرناه سابقاً امدادات الأسلحة المتواصلة والمتصاعدة للطرفين الموقعين على اتفاق السلام الشامل منذ سنة ٢٠٠٥، إمدادات تجرى وفق طائفة من العلاقات العسكرية الحكومية المستقرة نسبياً، على الصعيدين الإقليمي والدولي معاً. فضلاً عن أن السودان، في واقع الأمر، متموضع داخل أسواق أسلحة دولية واقليمية ومحلية، التي هي أقل تنظيماً بكثير مما تقترحه سلسلة إمدادات الحكومة. هذه الأسواق تمد الجماعات المسلحة من غير الدول والسكان المدنيين بفرص متعددة للحصول على الأسلحة، ومنها بالخصوص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

يلخص هذا القسم المعلومات المتاحة عن حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من قبل الجماعات المسلحة البارزة في جنوب السودان ودارفور، محدداً ست آليات يتم بها الحصول على مثل هذه الأسلحة:[٧٥]

- امدادات من مخزونات حكومية في الدول المجاورة؛
- أسلحة تقوم القوات المسلحة السودانية بمدها؛
- أسلحة تم الاستيلاء عنها من مخزونات القوات المسلحة السودانية؛
- أسلحة قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بمدها؛
- أسلحة مسروقة من بعثات دعم السلام للامم المتحدة والاتحاد الافريقي؛ و
- التهريب و«التجارة على طريقة النمل» للأسلحة الصغيرة والذخيرة عبر حدود السودان.

هذا التقسيم، رغم عدم شموليته، يقترح نموذجا مؤقتاً لإمدادات الأسلحة وتداولها للجهات من غير الدول داخل السودان. فهو يزعم أن إمدادات الأسلحة للجماعات من غير الدول في السودان لا يمكن فصلها عن تدفق الأسلحة المشروع والدولي والمنظم من قبل الدولة مثلما هو موصوف في القسم السابق. يبين الدليل على أن كثيراً من مقتنيات الجماعات المسلحة في جنوب السودان ودارفور تضم أسلحة أصلها القوات المسلحة السودانية وموردي الأسلحة إليها من جهات اقليمية ودولية، وإلى حد أقل، من الدول المجاورة بما في ذلك تشاد وليبيا، مع درجات متفاوتة من التواطؤ من حكومتي هذين البلدين. [٧٦] وعلى النقيض من التصور العام ونظرات العديد من وسائل الاعلام إلى الإتجار غير المشروع بالأسلحة في أفريقيا، لا توجد أدلة كافية على أن الجماعات المسلحة السودانية ولجت شبكات دولية قائمة بذاتها للأسلحة غير المشروعة. [٧٧] وبالمثل، فإن تجارة الأسلحة على «طريقة النمل» التي مارستها الجماعات المسلحة والمدنيون

عبر الحدود السودانية، ليست غير ذات شأن من حيث القيمة المطلقة، لكنها صغيرة على الأرجح مقارنة مع تدفق الأسلحة داخل السودان وتنقلات الأسلحة الإقليمية وتلك المدعومة من قبل الحكومة للجماعات المسلحة السودانية.

وبصفة عامة، أتصف ما تحوزه الجماعات المسلحة في دارفور منذ سنة ٢٠٠٥ بالتصعيد على كمية وتعقيداً. ويعبر تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن السودان عن أمله بالقول:

> ومن المرجح جدا أن يكون للحظر على توريد الأسلحة أثر ملموس للغاية على نشر الأسلحة الثقيلة التي يسهل ملاحظتها. أما أثقل الأسلحة التي يشيع استعمالها لدى جميع أطراف الصراع فهي قاذفات القنابل ذات الدفع الصاروخي ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة و/أو المدفعية المضادة للطائرات المحمولة على شاحنات بيك آب. (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٦)

وبحلول سنة ٢٠٠٧، مع ذلك، ظهرت أسلحة صغيرة جديدة في أيدي عناصر الجماعات المسلحة (إلى جانب المركبات المدرعة والمروحيات الهجومية والمقاتلات النفاثة التي نقلتها حكومة الوحدة الوطنية الى دارفور خرقاً لحظر الامم المتحدة على الاسلحة). ورغم أن الأسلحة الصغيرة لدى عناصر الجماعات المسلحة في دارفور ما لبثت تهيمن عليها بنادق هجومية بالية من طراز ايه كيه وآر بي جي – ٢ اس وآر بي جي – ٧ اس، إلا أنه شوهدت لديهم أيضاً بنادق هجومية من نوع أي كي ام سي المعبئة سنة ٢٠٠٦ وقاذفات قنابل بعيار ٣٥ مم وهي إنتاج جديد صيني، والبنادق الهجومية تافور – ٢١ الإسرائيلية المنتجة حديثا (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧b؛ منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦).

ولوحظت، في السنة التالية على ذلك، أسلحة من نوع أثقل لدى قوات حركة العدل والمساواة، أو تم الاستيلاء عليها منهم، ومنها بنادق عديمة الارتداد من عيار ١٠٦ ملم وقاذفات صواريخ متعددة السبطانات من عيار ١٠٧ ملم وقاذفات صواريخ ارض جو محمولة على الأكتاف وصواريخ من عيار ١٢٢ ملم (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات ١٨٨–١٩٢).

ووفقا لشاهد عيان، فإن الأسلحة المستولى عليها التي عُرضت في مارس ٢٠٠٨ في أم درمان بالسودان، ثم في مايو ٢٠٠٩ في نجامينا بتشاد، تبين حيازة أكبر من منظومات الدفاع الجوي المحمولة لدى الجماعات المسلحة السودانية ذات التسليح الأفضل مثل حركة العدل والمساواة، ولدى قوات المعارضة التشادية المتمردة. [٧٨] كما أبان فريق خبراء الأمم المتحدة بأنه ربما تمت حيازة ناقلات جنود مصفحة (حتى لو لم يتم تشغيلها بنجاح) عن طريق سرقتها من بعثة الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b).

ولهذا فإن حجم الأسلحة وتنوعها لدى الجماعات المسلحة في دارفور، في سنتي ٢٠٠٦– ٢٠٠٧، تضاهي، على الأقل، ما تحوزه أفضل الجماعات المسلحة في جنوب السودان خلال الحرب الأهلية، باستثناء الجيش الشعبي لتحرير السودان. فالأسلحة التي تنازلت عنها حتى الجماعات المسلحة

الصغيرة نسبياً في جنوب السودان في سنة ٢٠٠٥ بعد حملات نزع السلاح، تكشف تنوعاً وتعقيداً مشابهاً (تتراوح بين أسلحة صغيرة على طراز بنادق اي كي ونوع فال وجي٣ إلى مدافع هاون عيار ١٢٠ وصواريخ بأعيرة ١٠٧ ملم وأنظمة دفاع جوي محمولة من نوع سا – ٧). [٧٩] كما ان لمقتنيات هذه الجماعات المسلحة في الجنوب قواسم مشتركة لافتة للنظر، نوقشت أدناه، مع مقتنيات جميع الجماعات المسلحة الرئيسية العاملة حالياً في جميع أنحاء دارفور وشرق تشاد[٨٠]، مما يوحي بأن للاثنين مصادر وسيطة مشتركة.

أسلحة من مستودعات حكومات الدول المجاورة

لئن يصعب التحديد بثقة وقت دخول قطع سلاح معينة ذات جدة أكبر أو ذات ثقل أكبر مخزونات الجماعات المسلحة في دارفور، فإنه من الممكن تعقب مصدر العديد من هذه القطع إلى مخزونات البلدان المجاورة. فقد تضافرت منذ الستينات سياسات السودان وجغرافيته لجعل هذا البلد قاعدة انطلاق للقوات المتمردة التي تدعمها وتسلحها دول الجوار المؤثرة.[٨١] إن طول حدود السودان ونأيها (٧٠٠٠ كم) وتجاور المجالات الجوية، فضلاً عن التقليد الطويل بتدخل دول الاقليم المجاورة بالوكالة، كل هذا سمح بحركة جماعات المتمردين السودانيين عبر الحدود إلى تشاد وإثيوبيا وإريتريا وأوغندا. كما يسرت هذه الظروف توريد الأسلحة والمعدات للجماعات المتمردة من حكومات دول الجوار ومن طائفة متنوعة من مصادر شبه رسمية – تتراوح بين جهود متعمدة بمد الأسلحة تقوم بها عناصر شبه مستقلة من أجهزة أمن الدولة إلى سرقات بدوافع مالية من مخزونات دول تتسم بهزال الرقابة عليها. الأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة الجديدة التي انتزعت من حركة العدل والمساواة وجبهة المصالحة القومية والجماعات التشادية منذ سنة ٢٠٠٦ مصدرها المخزون الحكومي في ليبيا وتشاد. وتقترح شهادة مسؤول رفيع المستوى من حركة العدل والمساواة، من ناحية أخرى، بأن أعدادا كبيرة من الأسلحة الصغيرة قدمت من بلد أوروبي شرقي ثم مرت بإريتريا وتشاد، ومن بعد ذلك الى دارفور في سنة ٢٠٠٧ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧b، الفقرات. ٧٥–٨٠). [٨٢]

وإذ ظلت اللوجستيات الخاصة بعمليات النقل غير واضحة، فإن حدود شمال وغرب السودان غير الخاضعة للرقابة تسمح، على ما يبدو، للجماعات المسلحة العاملة عبر الحدود – أو لداعميها العسكريين – بسهولة بقيادة المركبات ونقل الأسلحة عبر الحدود الى السودان. عمليات النقل هذه تناقض بشكل ملحوظ سلسلة التوريدات البحرية والجوية لحزب المؤتمر الوطني وقوات حكومة جنوب السودان المفصلة في الفصل السابق. وفي الواقع، إن الحدود الأرضية النفيذة قد تزيل الحاجة جزئياً لجهات توريد تجارية دولية مثل تلك التي شاركت في توريد الأسلحة إلى حزب المؤتمر الوطني وحكومة جنوب السودان (بيفان، ٢٠٠٧).

يوجد على الأقل استثناء واحد، إذ أستغلت حركة العدل والمساواة، ولعلها الحركة الأفضل تسليحاً في دارفور، على ما يبدو، الطيران التجاري والخدمات اللوجستية للشحن الجوي. وأبلغ مسؤول رفيع المستوى في حركة العدل والمساواة، وفقا لمصدر في الامم المتحدة، محققي

الامم المتحدة في سنة ٢٠٠٧ بأن طائرة أخرى يديرها مسؤول آخر في حركة العدل والمساواة كانت تستخدم لنقل الأسلحة لحركة العدل والمساواة، بما في ذلك أكثر من ٣٠٠٠ قطعة سلاح من سلسلة بنادق اي كي ومدافع مضادة للطائرات، من إريتريا وتشاد في مطلع ٢٠٠٧. [٨٣] وقال فريق الامم المتحدة بأنه تلقى منذ ذلك الحين معلومات تفيد باستخدام «الأعتدة الجوية التجارية التشادية أو المملوكة لحكومة تشاد بغرض توفير الدعم اللوجستي للحركة داخل البلد»، رغم قول الفريق بأن «حركة العدل والمساواة لا تملك أعتدة جوية خاصة بها» (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرة ١٨٥). في الواقع، كان اثنان من كبار المسؤولين في حركة العدل والمساواة يملكان سابقاً شركة نقل جوي مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بنقل المسافرين والبضائع إلى نجامينا وأبشي في تشاد بدءاً من حوالي سنة ٢٠٠٠. وواصل مسؤول بإدارة شركة شحن وتأجير الطائرات مقرها دبي، إذ قال إن الشركة استُخدمت لنقل المركبات، ولكن ليس لنقل مواد أو اسلحة تنتهك الحظر. [٨٤]

ورغم ذلك فإن حجماً مهماً من امدادات الأسلحة إلى حركة العدل والمساواة وغيرها من الجماعات في دارفور يعتمد ببساطة على حدود السودان البرية النائية غير الخاضعة للرقابة. فعلى سبيل المثال، إن الأسلحة الثقيلة لحركة العدل والمساواة، من صواريخ عيار ١٢٢ ملم، التي نقلت براً، كما تفيد التقارير، من تشاد إلى دارفور مباشرة قبل قيام حركة العدل والمساواة بهجومها الأكثر طموحا على أم درمان في مارس ٢٠٠٨ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات ١٩١–١٩٢). [٨٥] وتصف تقارير مماثلة من مصادر حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان منذ سنة ٢٠٠٦ الأسلحة الموجهة إلى دارفور بأن جماعات متمردة سودانية تجمعها من مصادر في شرق تشاد، وكذلك من الكفرة الكائنة جنوب شرق ليبيا (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥c، الفقرات ٩١، ١٠٠– ١٠١).

لا شك ان عمليات النقل هذه تخضع لدرجات متفاوتة من التدخل الحكومي الأجنبي، إذ يكاد دور الوكالات الحكومية في حالة تشاد، على ما يبدو، لا يقبل الجدل. فعدد من الجماعات المتمردة في دارفور، بما في ذلك حركة العدل والمساواة وعدة فصائل من جيش تحرير السودان، عملت بشكل مفتوح في شرق تشاد منذ سنة ٢٠٠٥، وأحيانا تتفاعل من الناحية التشغيلية مع عناصر من القوات التشادية العسكرية والأمنية (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧b، الفقرة ٢٣، ٢٠٠٨b، الفقرة ٢٤٦). وما هو ذو مغزى إن الأسلحة الصغيرة والذخائر التي شحنتها اسرائيل وصربيا إلى القوات المسلحة التشادية بين يوليه إلى سبتمبر ٢٠٠٦ ظهرت بسرعة في دارفور في أيدي جبهة المصالحة القومية (مارس ٢٠٠٧) ومن بعد ذلك بيد قوات حركة العدل والمساواة (في يوليه ٢٠٠٨). ولئن لا توجد أدلة حاسمة على عمليات نقل مباشرة قامت بها الحكومة التشادية، إلا ان هذا يشي مع ذلك على سلسلة إمدادات قصيرة ومباشرة إلى حد نسبي تقوم بها عناصر في قوات الأمن التشادية إلى الجماعات المسلحة في دارفور(مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧b، الفقرة ٨٢، ٢٠٠٨b). أما تورط الحكومة الليبية فتعوزه كثيراً الأدلة. لقد تلقت لجنة الامم المتحدة مزاعم في سنة ٢٠٠٧ بخصوص تلقي دعم مباشر لفصيل من جيش تحرير السودان لميني ميناوي من عناصر من أجهزة الأمن الليبية، بما في ذلك توريد عربات لاندكروزر وذخائر (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥c، الفقرات ١٩٩٠– ١٩٩٢). وربط

تحقيق أجراه فريق الأمم المتحدة مؤخراً ربطاً مباشراً بين بعض الأسلحة الثقيلة الموجودة في مخزونات حركة العدل والمساواة والجماعات المعارضة المسلحة التشادية وأسلحة في المخزونات الليبية. بيد أن هذه الأسلحة دخلت إلى المخزونات في ليبيا في مطلع ومنتصف الثمانينات، بعثت بها البلدان الأوروبية لما كانت ليبيا في ذروة صراعها مع تشاد. [٨٦]

الذي يظل واضحا ان الأسلحة الخفيفة، التي تلقاها الجانبان أبان ما يسمى «حرب التويوتا»[٨٧] التشادية – الليبية في الثمانينات، هي قيد الاستخدام الآن من قبل الجماعات المسلحة في دارفور. وعلى وجه التحديد فقد شحنت الأسلحة الخفيفة الأوروبية إلى ليبيا وقذائف هيت عيار ١٠٦ ملم إلى تشاد بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٧، على حين سعت القوات الفرنسية والمساعدة العسكرية من الولايات المتحدة إلى دعم الرئيس حسين حبري في تشاد باعتباره حاجزاً ضد الرئيس الليبي معمر القذافي (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرة ٢١٦؛ نولتشنكو، ١٩٩٥، ص٢١٠). إن الظهور من جديد في دارفور لأسلحة زودت بها المنطقة خلال نزاع الثمانينات بين تشاد وليبيا يوضح العملية المكررة المتمثلة بان الأسلحة التي تتزود بها أطراف في صراع إقليمي قد تتدفق إلى الصراعات المجاورة بعد ذلك بسنوات. إن الكمية «الهائلة» للأسلحة الموردة منذ سنة ٢٠٠٥ إلى حزب المؤتمر الوطني وحكومة جنوب السودان والدول المجاورة مثل تشاد، من داعميهم الإقليميين والدوليين، قد تشكل خطرا مماثلاً طويل الأمد على الأمن الإنساني في المنطقة.

أسلحة زودتها القوات المسلحة السودانية أو أسلحة استولي عليها من مخزوناتها

الحكومة التشادية ومسؤولو حكومة جنوب السودان[٨٨] ومصادر حركة العدل والمساواة،[٨٩] ادعوا جميعاً بأن القوات المسلحة السودانية ما لبث تمد الأسلحة والذخائر بشكل فعال إلى الميليشيات التي تدعمها الحكومة في دارفور؛ وإلى متمردي المعارضة التشادية في شرق دارفور وغرب تشاد؛ والجماعات المسلحة العاملة في جنوب السودان، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة وجماعات في ولايتي جونقلي وأعالي النيل (أ ف ب، ٢٠٠٩).

ولعل إمدادات القوات المسلحة السودانية للميليشيات المتحالفة معها هي الأكثر ثبوتاً، فالتعاون الوثيق بين الميليشيات والقوات المسلحة السودانية في دارفورعلى الصعيد العملياتي موثق بصورة جيدة، كما هو الحال مع تبادل الأفراد بين الميليشيات والجماعات شبه العسكرية مثل قوات الدفاع الشعبي وحرس استخبارات الحدود وشرطة الاحتياط المركزي، التي تتلقى أسلحة وتدريباً بشكل مباشر من القوات المسلحة السودانية (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥c، المرفق الثاني؛ ٢٠٠٨b، الفقرات ١٣٦–١٤١). [٩٠]

كما أن الأدلة الخاصة بوجود ارتباطات بين القوات المسلحة السودانية وجماعات المعارضة المسلحة التشادية ثابتة نسبياً. وأفاد مراقبو الامم المتحدة بمشاهدة مركبات تحمل علامات مختصر المجموعة المسلحة التشادية وهي تقوم علناً بزيارة مستودعات القوات المسلحة السودانية في

الجنينة في غرب دارفور، إلا أن طبيعة وحجم الأسلحة التي تمد بها القوات المسلحة السودانية هذه الجماعات غير واضح (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات ١٥٤–١٥٧).[٩١] في نوفمبر سنة ٢٠٠٧، صادرت الحكومة التشادية الجديدة صناديق ذخيرة أسلحة صغيرة جديدة تمت تعبئتها على ما يبدو في وحدة تابعة للمركز الفني السوداني (انظر القسم الثالث) من الجماعات المسلحة التشادية؛ واستخدمت لاحقاً ما صادرته لإثبات مزاعمها بان السودان كان يقوم بشكل مباشر بتسليح الجماعات المتمردة التشادية، على الرغم من عدم القدرة على التحقق من محتويات الصناديق ومصادرها الأصلية.[٩٢]

كما تقدم الأسلحة، التي حملتها الميليشيات من جنوب السودان، تدعمها القوات المسلحة السودانية، في سنة٢٠٠٧، بالمثل دليلاً على أن المصدر هو مخزونات القوات المسلحة السودانية في وقت ما (نوقش أدناه). لكن يتعين على مسؤولي حكومة جنوب السودان ومراقبي بعثة الأمم المتحدة ان يقدموا أدلة لإثبات ما راج مؤخراً من شائعات وتقارير عن قيام القوات المسلحة السودانية بتزويد إثنية المورلي والمجتمعات المحلية المسلحة الأخرى وجماعات قوات دفاع جنوب السودان السابقة في جنوب السودان، وعناصر من جيش الرب للمقاومة عاملة في الجنوب.[٩٣] لا شك إن القوات المسلحة السودانية قامت بتسليح كل من جيش الرب للمقاومة وقوات دفاع جنوب السودان في الماضي، ومزاعم حكومة جنوب السودان بمواصلة الخرطوم دعمها المادي لهذه الجماعات لها صدى واسع في جنوب السودان. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قادة قوات دفاع جنوب السودان فصيل المورلي مثل اسماعيل كوني، يقضون فترات طويلة من الزمن في الخرطوم.[٩٤] ومما لا ريب فيه إن القدرة والطموح المسلحين لبعض من هذه المجموعات تزدادان على ما يبدو بشكل ملحوظ.[٩٥] ففي سنة ٢٠٠٩ قتل مئات المدنيين نتيجة لأعمال العنف الانتقامية بين المورلي والنوير في ولاية جونقلي. وعلى الغرار ذاته أدخلت هجمات جيش الرب للمقاومة في ولاية غرب الاستوائية وطول حدود السودان – جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرعب وشردت آلافاً.[٩٦] وهناك أيضا أدلة على أن أطرافاً من غير الجيش الشعبي لتحرير السودان تواصل تحريك كميات من الأسلحة في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي الآونة الأخيرة، أشار مصدران موثوقان إلى أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان اوقفت، قبل اندلاع القتال في ملكال في فبراير ٢٠٠٩، كمية كبيرة جداً من الذخيرة على متن باخرة في نهر السوباط بالقرب من ملكال.[٩٧] وليس واضحاً على أي حال ما إن كانت القوات المسلحة السودانية أو أجهزة المخابرات أو الأمن الوطني ضالعة ضلوعاً مباشراً في عمليات النقل هذه ام لا. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متوفرة من عدد من المصادر الأخرى داخل جنوب السودان نفسها، بما في ذلك مخابئ أسلحة الحرب الأهلية غير المستردة[٩٨]، وضعف الحراسة على مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيا المنزوعة السلاح[٩٩]، والأسلحة العسكرية التي يحوزها المدنيون. زد على ذلك امكانية استخدام المبالغ الكبيرة التي اعطيت لزعماء المجتمعات المحلية المسلحة والجماعات المسلحة خلال بعض عمليات نزع السلاح، في شراء أسلحة جديدة من دون الاتكال على مساعدة القوات المسلحة السودانية.[١٠٠]

فعلاوة على المستويات المتباينة للامدادات الحكومية والامدادات التي ترخص بها الحكومة، فإن كماً وفيراً من الاسلحة التي تستخدمها الجماعات المتمردة في دارفورقد استولت عليها من دوريات القوات المسلحة السودانية المخطوفة ومن الاشتباك في المعارك. [١٠١] ومع التفتت المتواصل للفصائل المسلحة في دارفور، فمن الممكن تماماً بأن تعمم الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية على الجماعات الأخرى في وقت آخر، الحليفة منها والمعارضة للقوات المسلحة السودانية.

وبغض النظر عن طرق الإمداد، يمكن تحديد الأسلحة المنتجة من ذات المصّنع، الحاملة في الغالب التاريخ ورقم الدفعة ذاته، على انها من مخزونات القوات المسلحة السودانية ولدى جميع الجماعات المسلحة في جنوب السودان ودارفور ولدى الجماعات التي تدعمها الحكومة والجماعات المتمردة على حد سواء. لاحظ فريق الأمم المتحدة هذه القواسم المشتركة في دارفور. وتبين صور فوتوغرافية حصل عليها المؤلف وعاينها بأن صناديق الذخيرة ذات العلامات المتطابقة (ام او–٨١–٦٦٧) قد انتشلت من مسرح القتال بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة في سنة ٢٠٠٩ ومن ميليشيا قوات دفاع جنوب السودان – فصيل المورلي في ولاية جونقلي في سنة ٢٠٠٧. ذات العلامات وجدت على صناديق تم الاستيلاء عليها من جماعات المعارضة المسلحة التشادية خلال سنة ٢٠٠٦. [١٠٢]

هذه النتائج لا تشكل دليلا قوياً من الناحية الإحصائية على أن مخزونات القوات المسلحة السودانية هي المصدر العام الوحيد لهذه الأسلحة المشتركة لدى جميع هذه الجماعات المختلفة. كما أنها لا تشير إلى زمن وقوع عمليات نقل الأسلحة إلى هذه الجماعات ولا إلى الكيفية التي تمت بها.[١٠٣] لكن القوات المسلحة السودانية هي، بلا جدال، المرشح الاقوى على انها المصدر المشترك. ومن الجلي أن أنواع الأسلحة المشتركة هذه تشابه الأسلحة الموجودة في مخزونات القوات المسلحة السودانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوات المسلحة السودانية هي الوكيل الوحيد المشترك الذي استشهد به في تقارير فريق الامم المتحدة وتقارير أخرى بوصفه يمد بالأسلحة الجماعات التي يدعمها وكذلك الأسلحة المسروقة من القوات المسلحة السودانية من قبل الجماعات المسلحة المعارضة. هذه القواسم المشتركة تدعم الرأي، إذاً، بأن الأسلحة التي زودت بها الخرطوم أصلاً هي من بين أكثر الأسلحة المستخدمة على نطاق واسع من جميع الاطراف المتصارعة في السودان.

كما أن حيازات الذخيرة من ذات النوع لدى مخزونات القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة تشير إلى مصادر توريد مشتركة. فعلى سبيل المثال، العلامات الموسومة على صندوق تعبئة من الذخيرة عيار ٧,٦٢×٥١ ملم (تاريخ الإنتاج ٢٠٠٤) استولت عليه، كما تفيد التقارير، حركة العدل والمساواة من مخزونات القوات المسلحة السودانية في غربي دارفور في شهر مايو ٢٠٠٩، مطابقة للوسم على صندوق تعبئة ذخيرة من عيار١٢,٧×١٠٨ ملم (تاريخ الإنتاج ٢٠٠٢ أو٢٠٠٣) ضمن الأسلحة التي سلمتها ميليشيا قوات دفاع جنوب السودان فصيل المولي سابقاً

في ولاية جونقلي سنة ٢٠٠٧ .[١٠٤] وبالمثل فإن صناديق ذخيرة موسومة بـ١٢,٧× ١٠٨ ملم (تاريخ الإنتاج ٢٠٠٨) تم الاستيلاء عليها أيضا من القوات المسلحة السودانية في دارفور في أواخر ٢٠٠٨. [١٠٥] وهذه الذخائر تحمل رمز الختم «٤١/ ٠٨". فريق الأمم المتحدة يعتقد أن الذخيرة التي تحمل هذا الرمز هي صينية الصنع (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرة ٢٠٢)، رغم انه أعيد تغليفها وأعيد وسمها في مكان آخر. وعثر فريق الأمم المتحدة على ذخيرة عيار ١٢,٧×١٠٨ ملم «المدموغة ٤١» في مخزونات حركة العدل والمساواة في أم درمان ودارفور خلال سنة ٢٠٠٨ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرة ٢٠٢)؛ عثرت عليها الحكومة التشادية في مخزونات جماعات المعارضة المسلحة التشادية خلال هجومها على نجامينا في يناير ٢٠٠٨ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرة ١٩٧، الحاشية ٩)؛ كما شاهدها صحفيون وهي تستخدم من قبل ميليشيا «الجنجويد» التي يقودها محمد حمدان في دارفور في فبراير ٢٠٠٨ (آنريبورتد وورلد، ٢٠٠٨).[١٠٦]

أسلحة مسروقة من بعثات الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة لدعم عمليات السلام

بما أن قدرات عدد من الجماعات المسلحة في دارفور أزدادت منذ سنة ٢٠٠٦ – مضافاً إلى ذلك تفاقم انعدام الأمن وسرقة السيارات ونصب الكمائن داخل دارفور نتيجة لتشرذم الجماعات المسلحة بحيث أصبحت أكثر ميلاً للانتهازية الإجرامية – يبدو أن خسائر أفراد الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة من الأسلحة في ازدياد. [١٠٧] وفي العديد من الحالات منذ سنة ٢٠٠٧، فإن الهجمات على العملية المختلطة تعدت كونها كمائن انتهازية الطابع، إذ غدت بدل ذلك هجمات مخطط لها بشكل جيد وعلى نطاق واسع على قوات العملية المختلطة ومنشآتها (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرة ٣١١). ولربما عززت هذه الهجمات معدات الجماعات المسلحة من الناحيتين الكمية والنوعية، إذ سرق نحو ١٢ طناً من ذخيرة الأسلحة الصغيرة الصينية الصنع من دورية شاحنات تجارية تعمل لوحدة من العملية المختلطة، والدورية كانت في طريقها إلى نيالا في جنوب دارفور في مارس ٢٠٠٨. وفي هذه الأثناء نجم عن الأعمال اللصوصية التي تتم عبر هجمات مسلحة على قوات العملية المختلطة، كما تفيد التقارير، إضافة مركبات مدرعة لكل من المتمردين والميليشيا المتحالفة مع حكومة الوحدة الوطنية في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، [١٠٨] رغم ان استخدام الجماعات المسلحة لهذه المركبات لم يلاحظ بعدُ. [١٠٩]

وهكذا يبدو أن دور البعثة باعتبارها ناقلة للسلاح بشكل غير متعمد طفق يتزايد، ليس فقط نتيجة لطموح وانتهازية وقدرات الجماعات المسلحة في دارفور، لكن أيضا نتيجة لعدم كفاية الحماية الممنوحة لقوات وقوافل العملية المختلطة. وفي العديد من الحالات أفادت قوات العملية المختلطة بأن المهاجمين كانوا أشد تسليحاً (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، فقرتا ٣١٤، ٣٣٣). إن تعاظم وتنامي تعقيد مخزونات الجماعات المسلحة، وهو أمر واضح من الأسلحة المستولى عليها ومن المراقبات الميدانية كما هو منافش اعلاه، يدعمان هذا التقييم.

غير أن الأمر لا يمكن أن يعزى إلى فقر تجهيز العملية المختلطة فقط.. فالاحتياطات التي اتخذتها بعض وحدات العملية المختلطة في نقل الأسلحة تبدو غير ذات كفاءة عالية. وشحنة الذخيرة الصينية التي سرقت في مارس ٢٠٠٨ – يقال أن بعثة الأمم المتحدة تولت عملية نقلها – قامت بها شركة شحن تجارية سودانية من دون توفير الأمم المتحدة للأمن في منطقة غير آمنة جداً بين العبيد في شمال كردفان ونيالا في جنوب دارفور (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات. ٣٢٨– ٣٢٩). وبصورة أكثر اجمالاً، فمن المستحيل حاليا تحديد ما إن كانت عمليات تسريب أسلحة أو ذخائر من مخزونات العملية المختلطة للأطراف الفاعلة في دارفور مستمرة، لأن العملية المختلطة ليس لها نظام داخلي تسجل به مركزياً ما تحضره إلى دارفور من أسلحة وعتاد عسكريين (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات ٣٢٨–٣٢٩). ولا توجد فيما يخص سرقة الذخائر الصينية معلومات دقيقة عن الكميات والعلامات والتعبئة – وهو أمر لا بد منه لتعقبها داخل دارفور.[١١٠] وهكذا فإن المصدر الرئيسي للأسلحة الداخلة إلى دارفور يظل محمياً بشكل رديء ومسجلاً تسجيلاً غير كاف. فإن وصلت هذه الأسلحة الآن إلى أيدي الجماعات المسلحة وشكلت تهديداً متزايدا للعملية المختلطة، فإن مسؤوليتها عما في مخزونها وتأمينه ليست مجرد مهمة للحفاظ على استقامة حظر الأمم المتحدة لتوريد الأسلحة إلى دارفور وحسب، إنما أيضا عنصر أساسي في حماية قوات العملية المختلطة نفسها.

ثمة متجهان آخران يزودان الجماعات المسلحة والمجتمعات المدنية المحلية بالأسلحة والذخيرة، رغم أنهما قد يكونان أقل أهمية من حيث حجم ومستوى التطور التقني للأسلحة في ما ذكر أعلاه. فامدادات كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان من الاسلحة والتدفقات البالغة الصغر تنمي أسواق الأسلحة في داخل السودان وعبر حدودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا.

أسلحة أمدها الجيش الشعبي

«التسرب» من مخزونات أسلحة الجيش الشعبي، تاريخياً، حدث إما عمداً أو بطريق الخطأ. وأبان الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب أستولى كل طرف منهما على مواد من الجانب الآخر حين تبادل الطرفان السيطرة على حاميات أحدهما الآخر؛ كما قام الطرفان بتزويد الجماعات المسلحة من غير الدول المتحالفة معها بالسلاح. وأصرت مصادر الجيش الشعبي لتحرير السودان وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي، على أن المساعدة العسكرية التي قدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان للجماعات المسلحة في دارفور انتهت بعد منتصف سنة ٢٠٠٤، حين نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان ما لا يقل عن عشر رحلات جوية من الإمدادات لجيش تحرير السودان إلى سليه في غرب دارفور (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥c، الفقرات. ٨٧–٨٩). والأبحاث التي أجراها هذا التقرير وجد أن لا أدلة ملموسة تشير إلى استئناف الجيش الشعبي تقديم مساعدات مباشرة إلى الجماعات الدارفورية. لكن على المستوى المحلي فإن عمليات توريد الأسلحة الصغيرة والذخائر إلى المجتمعات المحلية الجنوب سودانية تظل وسيلة من وسائل الرعاية السياسية للجيش الشعبي لتحرير السودان وأداة للاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الأمن في ظل عدم

قدرة حكومة جنوب السودان على ضمان أمن المجتمع. [111] ويصر مسؤولون في حكومة جنوب السودان شاركوا في سياسات نزع السلاح بصورة شخصية على أن وحدات محلية من الجيش الشعبي لتحرير السودان، رغم ان ذلك غير مرخص به رسمياً (أو بالضرورة مرخص به مركزياً)، تواصل توزيع الذخيرة على المجتمعات المحلية، وخاصة مجتمعاتهم. [112]

كما أن هنالك أدلة غير مؤكدة بأن الأسلحة والذخائر تباع من قبل أفراد في الجيش الشعبي لتحرير السودان (رواتبهم غير مدفوعة في كثير من الأحيان) في الأسواق المحلية لأسباب تجارية أكثر منها استراتيجية. وما لبثت هنالك مستويات عالية من الأسلحة الصغيرة والذخيرة قيد التداول، ولا سيما في ولايات جونقلي وأعالي النيل وغرب الاستوائية والمناطق الانتقالية. ولئن تعكس هذه التجارة الطلب الذي يغذيه استمرار انعدام الأمن وعدم قدرة حكومة جنوب السودان أو عدم رغبتها في حماية المجتمعات المحلية في تلك المناطق، فإنها توفر أيضاً وسيلة لاستمرار العنف الطائفي الذي ارتفعت مستوياته عالياً بحيث يمكن القول بأنه يشكل حاضراً أعظم تهديد للأمن الإنساني في جميع أجزاء من السودان. [113]

التهريب والتجارة «على طريقة النمل» عبر حدود السودان

مثلما نوقش أعلاه فإن حدود السودان الطويلة والمفتوحة تسهل دخول امدادات الأسلحة التي تبعث بها الدول الراعية المجاورة للجماعات المسلحة السودانية. كما انها تجعل من الممكن قيام تجارة خاصة بنطاق صغير في الأسلحة الصغيرة والذخيرة، تتراوح بين التهريب التجاري إلى تدفقات الأسلحة التي تنتقل عبر الحدود مع الرعاة المدنيين والزوار الأجانب. أما حجم هذه التدفقات الصغيرة جداً فيصعب تقييمها. والدلائل تشير إلى أنها جديرة بالاعتبار من حيث القيمة المطلقة، لكن مساهمتها في مخزونات الأسلحة التابعة للجماعات المسلحة السودانية الرئيسية هي على الأرجح أصغر بكثير من تدفقات الأسلحة العسكرية الرئيسية.

الأرقام المتاحة في سنة ٢٠٠٦ تظهر بأن الجمارك السودانية ضبطت في تلك السنة وحدها ٤٢٤٩ مسدساً و٥٣٣ بندقية كلاشنيكوف و١٦٨٥١ طلقة ذخيرة، وغيرها من الأسلحة المستوردة بطريقة غير مشروعة من البلدان المجاورة، لا سيما مصر وإريتريا (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧a، الفقرة ٤٨). ويرجح أن تتفوق التدفقات الفعلية عدة مرات من حيث الحجم على الكميات المضبوطة، ولعلها تصل بالتالي الى عدة آلاف من الأسلحة الصغيرة وربما مئات الآلاف من طلقات الذخيرة في كل سنة. ويبدو أن التدفقات عبر حدود السودان الجنوبية صغيرة نسبياً (رغم ان المدى الذي تغطيه الجمارك وتقديمها تقارير منتظمة للأسلحة المضبوطة في جنوب السودان أكثر ضعفاً مما عليه الأمر في شمال السودان). [114] كما تبين أدلة مستمدة من مقابلات تتصل بسلسلة الإمدادات وتعقب ذخيرة الأسلحة الصغيرة أجراها مسح الأسلحة الصغيرة بأن التدفقات الصغرى للأسلحة الصغيرة والذخيرة تنتقل إلى خارج السودان بدرجة كبيرة إلى المجتمعات المحلية في شمال كل من كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (ماركس، ٢٠٠٧؛ بيفان، ٢٠٠٨). وبخلاف ذلك،

تزعم الجمارك السودانية الشمالية بأن جيران السودان في الشمال والشرق هم من أهم مصادر التدفقات الداخلية غير المشروعة (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧b، الفقرة. ١٢٩). ويتفق مسؤولون عن سياسات الأسلحة النارية في حكومة جنوب السودان مع هذا الرأي، منوهين بضبط عدة شحنات مهربة من ذخائر مصرية الصنع عيار ٧,٦٢×٣٩ ملم في ولاية جونقلي في أوائل سنة ٢٠٠٧ – رغم أن المصدّر الأولي ومحول وجهة سلسلة الإمدادات لم يحدد. [١١٥] وفي غياب ما يكفي من مراقبة وطنية ودولية لعمليات نزع سلاح وضبط الأسلحة والذخائر (نوقشت في القسم الخامس)، فإنه من الصعب بمكان التحقق من جغرافية التجارة على طريقة النمل في السودان.

زد على ذلك إن بعضاً من الأسلحة النارية في دارفور قد يكون دخل في البداية السوق االتجارية للسودان بصورة قانونية. ووفقا لشاهد عيان موثوق به، فإن كميات صغيرة من ذخيرة خاصة بالصيد جرى التعرف عليها في مخزونات عدة ميليشيات في دارفور. [١١٦] ولربما أدخل صيادو سفاري غربيون وشرق أوسطيون مثل هذه الأنواع من الأسلحة إلى السودان، صيادون ما زالوا يترددون على جبال النوبة وأجزاءً من جنوب السودان [١١٧]، كما أن محلات الأسلحة في الخرطوم تقدم مسدسات وبنادق الصيد المستوردة من مصر وأماكن أخرى. [١١٨] وقد يأتي بعض من هذه الأسلحة أيضا من أوروبا، رغم الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي. فوفقا لحكومة قبرص، فإن فريق أمانة المجلس الأوروبي العامل المعني بالأسلحة التقليدية نصح قبرص في سنة ٢٠٠٦ بأن حظر الاتحاد الأوروبي لم يشمل صراحة أسلحة الصيد أو ذخائرها، ولهذا سمح لشركة قبرصية بتصدير بنادق الصيد وذخائرها إلى السودان خلال تلك السنة. [١١٩] وعلى الرغم من حظر قبرص لمثل هذه الصادرات منذ أبريل ٢٠٠٨، تظل هذه الثغرة في حظر الاتحاد الأوروبي ماثلة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

الأسواق الداخلية المشروعة وغير المشروعة، التي تمد الجماعات المسلحة في دارفور وجنوب السودان بأسلحة صغيرة متنوعة، قد تخفف قليلاً، بالتالي، من الصورة النمطية الشعبية عن سيل متنوع غير منقطع من بنادق هجومية طراز اي كي صينية الصنع تتدفق من الخرطوم على دارفور. مع ذلك، فإن دليل التعقب المناقش أعلاه، والقواسم المشتركة بين مقتنيات القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة، تؤيد الرأي القائل بأن التدفقات من القوات المسلحة السودانية ومخزونات الدول الأخرى في المنطقة – وليس الأسواق غير المشروعة بصغر مداها – هي المصدر الرئيسي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التي حملتها الجماعات المسلحة الدارفورية والجنوب سودانية. وبصفة خاصة، يتضح أن مخزونات الدولة هذه مصدر الحيازات الأخيرة للأسلحة الأكثر ثقلاً وتعقيداً.

٥. عدم كفاية رصد تدفق الأسلحة إلى السودان وفي داخله

لئن أوضحت الأدلة المبينة أعلاه بعضاً من الصعوبات الكامنة في تحديد مصدر إمدادات الأسلحة للقوات الحكومية والجماعات المسلحة في دارفور وجنوب السودان، فإنها عرضت الخطوط الكفافية والمتجهات الرئيسية لتدفق الأسلحة إلى السودان وفي داخله. وتحسين مراقبة مخزونات الأسلحة وتحركاتها داخل السودان وإليه، وذلك باستخدام الموارد والولايات الدولية الموجودة بالفعل، سيعمل على زيادة توضيح حجم هذه التدفقات وتأثيرها، إذ سيحد ذلك في دارفور من ظاهرة الإفلات من العقاب ذات العلاقة بقيام الجهات الفاعلة الحكومية ومن غير الدول بتوريد الأسلحة حاليا في انتهاك لحظر الامم المتحدة. كما قد يشكل هذا في جنوب السودان، على نحو مفارق، احد تدابير بناء الثقة، مقللاً من التأثير المزعزع للاستقرار سياسياً للشائعات غير المنقطعة والتي لا أساس لها من الصحة في أغلب الأوقات بخصوص تحركات اسلحة الجيش الشعبي لتحرير السودان في ما يخالف اتفاق السلام الشامل.

رصد انتهاكات حظر الأمم المتحدة على الأسلحة، وأحكام اتفاق السلام الشامل الخاصة بإعادة الإمدادات ونزع السلاح، تشكل جزءاً من الولايات الرسمية للعملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان، على التوالي. لقد تصور واضعو هذه الولايات بوضوح بأن هذه هي المهام التي ستكون أكثر بروزا مما هو عليه الحال حالياً. [١٢٠] ووصف مصدر عسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، نقلاً عن ورقة استراتيجية كتبها الرئيس الحالي لمكتب بعثة الأمم المتحدة في السودان لتنسيق الرصد المشترك، وصف بإيجاز الأولوية المثالية المعطاة لهذه الأنشطة: «إذا كانت [بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة] بعثات رصد، فإن المراقبين العسكريين هم منظومات سلاح هذه البعثات». [١٢١]

لكن لا أفراد العملية المختلطة ولا بعثة الأمم المتحدة هم، عملياً، قادرون في الوقت الراهن على رصد تدفق الأسلحة أو مقتنيات الأسلحة داخل السودان بما فيه الكفاية لإقرار المخالفات المنتهكة لحظر الأمم المتحدة أو اتفاق السلام الشامل. ففي حالة العملية المختلطة، لا توجد حتى الآن هياكل تنفيذية دائمة لرصد تدفق الأسلحة إلى دارفور، لا من قبل مراقبي العملية المختلطة أو من خلية مخصصة برصد الحظر. ارتفاع مستوى انعدام الأمن، إلى جانب النقص المزمن في المعدات وقدرات قوة حماية الذي تعاني منه العملية المختلطة، كل ذلك يعيق الحركة والأنشطة الأساسية لدوريات العملية المختلطة اللازمة لمثل هذا الرصد. كما ان فرق مراقبي البعثتين لا يحوزون على عدد كاف من العاملين. وفي وقت كتابة هذا التقرير:

- ليس لدى العملية المختلطة سوى ١٨٩ مراقباً عسكريا لتغطية دارفور بمساحتها البالغة ٤٩٣١٨٠ كيلومتراً مربعاً (مراقب واحد لكل ٢٦٢٣ كيلومتراً مربعاً)، وهي تعادل بمرتين تقريبا مساحة لندن؛ وهذا يبلغ النصف تقريباً من العدد ٣٦٠ مراقباً وضابط اتصال الذي فوض به مجلس الامن الدولي) (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧c؛ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ٢٠٠٩).
- الأحكام الخاصة ببعثة الأمم المتحدة هي إلى حد ما أفضل حالاً، ، لكن لا يزال لها ٥٤٠ مراقباً عسكرياً فقط على مدى منطقة وقف اطلاق النار بحسب اتفاق السلام الشامل، إذ تبلغ مساحتها ٨٢٣٩٤٤ كيلومتراً مربعاً، وانخفض هذا العدد بشكل كبير عما بلغه من ذروة الـ٧٠٥ في سبتمبر ٢٠٠٦ (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩). وبالتالي، هناك مراقب واحد لكل ١٥٢٥ كيلومتراً مربعاً، رغم أن عدداً متساوياً من مراقبي القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان منظم إلى دوريات مراقبي البعثة الدوليين.

بعثة الأمم المتحدة في السودان ورصد الأسلحة

تتولى بعثة الأمم المتحدة أنشطة رصد الأسلحة: دوريات تقوم بها فرق رصد مشتركة انشئت بموجب اتفاق السلام الشامل لرصد الأسلحة والتحقق من وقف إطلاق النار، الإبلاغ عن حالات نقل أسلحة ثقيلة وشحنات كبيرة من الأسلحة الصغيرة في منطقة وقف إطلاق النار (بعثة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩). لكن هذا الرصد ليس منهجياً، وقدرة البعثة على اكتشاف وصول امدادات اسلحة جديدة الى منطقة وقف اطلاق النار أعاقتها بشكل كامل تقريباً مشاكل حرية الوصول، بنية فرق الرصد المشتركة وإجراءات الرصد نفسها.

الوصول: لم يسمح لمراقبي بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة العسكريين بمدخل إلى مخزونات أسلحة الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية؛ يمكنهم فقط التحقق من اعادة انتشار القوات نفسها. [١٢٢] وهذه هي قراءة ضيقة لولاية التحقق لبعثة الأمم المتحدة؛ فإن وجود صورة واضحة عن حيازات الحكومة هو خطوة أولى ضرورية في التحقق من أن الامدادات غير المصرح بها للمخزونات الحكومية في منطقة وقف إطلاق النار لا تنتهك بنود اتفاق السلام الشامل. كما أن هذا اساسي لتبيان التسربات اللاحقة من هذه المخزونات عبر المقارنة بالأسلحة المسجلة في مكان آخر، وهو أمر حيوي نظرا للأهمية المركزية التي تشغلها المخزونات الحكومية في امداد الجهات المسلحة في جميع أنحاء السودان بالسلاح. كما أن منع البعثتين من الوصول إلى مخازن الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية مخالف لاتفاق السلام الشامل، الذي فوض بعثة الأمم المتحدة في السودان بتنسيق الترخيص لإعادة إمداد القوات داخل منطقة وقف اطلاق النار جنباً إلى جنب مجلس الدفاع المشترك للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من قبول بعثة الأمم المتحدة في السودان الآن بصفتها مراقباً في مجلس الدفاع المشترك، إلا أن هذا لم يعمل به في وقت كتابة هذا التقرير. [١٢٣]

التركيبة: البنية المبتكرة لفرق الرصد المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان – تضم أعداداً متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والمراقبين الدوليين – أنشئت بموجب اتفاق السلام الشامل لزيادة ثقة الطرفين في التحقق من وقف إطلاق النار وتحسين الوصول إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، إذ يقوم نظرائهم داخل كل فريق من فرق الرصد المشترك بتسهيل ذلك. لكن في الممارسة العملية مثلما يقر كبار المسؤولين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في السودان بأن هذه التركيبة القائمة على مبدأ الإجماع في الرأي وقفت عائقاً بوجه الرصد، وليس بناء الثقة به. هذه التركيبة مكنت أفراد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان من استخدام حق النقض في واقع الأمر ضد أي أنشطة تحقق ورصد غير مرغوب فيها.

وذكرت مصادر البعثة العسكرية طائفة من الاساليب الشائعة التي يعتقدون بأنها تحول بصورة فعالة دون قيام البعثة بنحو ٢٠٠ مهمة رصد في كل سنة. ففي بعض الحالات لا يحضر ببساطة أفراد فريق الرصد المشترك من القوات المسلحة السودانية أو أعضاء جيش التحرير الشعبي السوداني للعمل في الدوريات. وهذا يؤدي في بعض الأحيان إلى إلغاء الدوريات «غير المتوازنة»، رغم نص اتفاق السلام الشامل على أنه في حال رفض أفراد القوات المسلحة السودانية أو أفراد الجيش الشعبي المشاركة في التحقق ورصد الأنشطة، ينبغي مع ذلك أن تمضي تلك الأنشطة قدماً (حكومة السودان والجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، ٢٠٠٤، المادة ١٥،٨). وفي حالات أخرى امتنعت السلطات المحلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة جنوب السودان في مناطق الدوريات عن اعطاء التصاريح الأمنية للقيام بدورية، وهكذا تزداد المخاطر المرتبطة بأنشطة الرصد بشكل غير مقبول، فيما يسمح لحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة جنوب السودان بالادعاء بأنها لم تمنع هذه الأنشطة منعاً باتا. كما تجادل مصادر مصادر بعثة الأمم المتحدة في السودان سراً بأن ضرورة موافقة الطرفين، وعلى المستوى القطاعي، على نتائج وتقارير فريق الرصد المشترك يقلل من فرص اكتمال هذه التقارير ومن فائدتها.[١٢٤]

إجراءات الرصد. ما عدا العوائق العملية والبنيوية لعمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في رصد امدادات الأسلحة داخل منطقة وقف إطلاق النار، فإن إجراءاتها الفنية ليست كافية للبت بوقوع خروق لاتفاق السلام الشامل والحظر على الأسلحة. عندما يقوم المراقبون بالتحقق من الأسلحة، فمن النادر أن يجري تحديدها بشكل فريد في تقارير الرصد لبعثة الأمم المتحدة في السودان، فقلما تسجل أرقام تسلسلها أو علاماتها الفارقة، وانموذج تقرير دورية فريق الرصد المشترك لا يتضمن صيغة أو مساحة معينة لتسجيل مثل هذه المعلومات الأساسية.[١٢٥] عندما يواجه أفراد فرق الرصد المشترك أسلحة مشبوهة، فإنهم يميلون عادة إلى تسجيل ارقام هذه الأسلحة ونوعها العام فقط. وحتى لو تم تسجيل التفاصيل المحددة للأسلحة، فلا يوجد نظام معلومات لدى بعثة الأمم المتحدة لتسجيل الأسلحة المتحقق منها أو المجموعة، أو إعداد وتحليل تفاصيل الأسلحة المتحقق منها من تقارير الدوريات أو أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.[١٢٦] كما لم يجر مسح شامل لقوات الحكومة أو معداتها – وهو ضرورة بوصفها

خطاً أساسياً للتحقق من الإمدادات الجديدة – منذ سنة ٢٠٠٦. وهذا يعود جزئياً الى افتقار البعثة إلى مدخل للوصول إلى قوات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ومخزوناتها، وأيضا بسبب أن ولاية بعثة الأمم المتحدة تقتصر على الرصد في منطقة وقف اطلاق النار، وهي منطقة انسحبت منها القوات المسلحة السودانية إلى حد كبير منذ سنة ٢٠٠٦. ولهذا ليس لدى مراقبي بعثة الأمم المتحدة في السودان سوى معلومات قليلة عن وضع أو تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ سنة ٢٠٠٦، ولا شيء عن القوات المسلحة السودانية. ومثلما تفيد التقارير فإن المقاسمة المنهجية لمثل هذه المعلومات التي لدى بعثة العملية المختلطة لم تبدأ بعدُ (على الرغم من مقاسمة تقارير بعثة الأمم المتحدة في السودان، بصورة روتينية، مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، بما في ذلك العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية). [١٢٧]

وباختصار، فإنه لمن المستحيل تعريف الأسلحة التي تحققت منها بعثة الأمم المتحدة ضمن منطقة وقف إطلاق النار بشكل متفرد، كما لا تسمح إجراءات الرصد الحالي باسترجاع معلومات عامة عن حيازات الأسلحة الحالية للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى. ولهذا من المستحيل على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تحدد ما إذا كانت الأسلحة التي عثر عليها المراقبون العسكريون قد جلبت من خارج منطقة وقف إطلاق النار. وبناء على هذا يستحيل فعلياً على بعثة بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تفي بالولاية التي اسبغها عليها اتفاق السلام الشامل لرصد إعادة إمداد القوات داخل منطقة وقف إطلاق النار.

مقتنيات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان من أكثر المسائل حساسية وبعثاً على زعزعة الاستقرار بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وفي ظل عدم وجود حظر دولي على جنوب السودان، فمن المفهوم أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بتفسير ولايتها لرصد وقف إطلاق النار على نطاق أضيق من الرصد التفصيلي لتدفق الأسلحة. لكن الغموض الذي يكتنف حيازات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان يمكن أن يزعزع الاستقرار بمثلما تعمل الشفافية. فالاتهامات التي تبادلتها حكومتا جنوب السودان والوحدة الوطنية، بخصوص اقتناء أسلحة وتوزيعها سراً، ارتفعت بارتفاع حدة التوترات السياسية التي تكتنف اتفاق السلام الشامل. كما ربطت هذه الاتهامات بجوانب حساسة أخرى من انفاذ اتفاق السلام الشامل، الأمر الذي ينذر بتقديم الذرائع لإضعاف الثقة بمثل هذه العمليات أو زعزعتها. وما هو جدير بالذكر قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوائل عام ٢٠٠٩ بتقديم شكوى إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار – وهي أعلى جهاز تحكيمي في اتفاق السلام الشامل – مفادها أن مجري التعداد القادمين من جانب حكومة الوحدة الوطنية وزعوا سراً الأسلحة والذخيرة على المجتمعات المحلية في ولاية جونقلي (وهي موطن عدد من الجماعات المسلحة السابقة التي دعمتها القوات المسلحة السودانية خلال

الحرب الأهلية). [١٢٨] وأسفرت عن الشكوى مشادات كلامية، تبعها خلاف على صحة مذكرة شكوى الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسها، وهدد هذا بتأخير اضافي لنتائج التعداد. [١٢٩]

ويمكن لتسجيل أكثر كمالاً لحيازات الأسلحة وتدفقاتها في السودان من قبل بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة أن يعود بالفائدة على المدى الطويل في تقليص الإفلات الواضح من عقاب تسليح القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان والدول المجاورة المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة من غير الدول. كما يساعد طائفة من أنشطة قوة الحماية وأنشطة الحماية المدنية، بما في ذلك يساعد في تحديد الأطراف المسؤولة عن الهجمات المسلحة ضد المدنيين وقوات الامم المتحدة. والأهم من ذلك، إن رصداً موثوقاً لمخزونات الأسلحة وتدفقاتها في جنوب السودان قد يكون، بلغة السياسة، في الواقع من تدابير بناء الثقة، عاملاً على الحد من تأثير مزاعم وشائعات عن قوافل أسلحة وانزالات تقوم بها طائرات أنطونوف وبيع مجري التعداد للرصاص، تأثير يزعزع اتفاق السلام الشامل.

رصد حظر الاتحاد الأوروبي للأسلحة على السودان

بالإضافة إلى غياب منهجية وموارد كافية لرصد الأسلحة وتدفقاتها داخل السودان، فإن دور مصنعي الأسلحة الأوروبيين والسماسرة وشركات النقل في تزويد كل من الخرطوم وحكومة جنوب السودان يكشف عن نقص في رصد وإنفاذ حظر الاتحاد الأوروبي للأسلحة وعن عدم قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تحديد عمليات تحويل وجهات الأسلحة الأوروبية المنشأ ومنع تسريبها. وما توريد الأسلحة السلوفاكية إلى بيلاورسيا، وهي مورد أسلحة للسودان معروف جداً (على نحو ما نوقش أعلاه)، إلا مثال واحد على نقص رصد وتحقق في ما يخص المستخدم النهائي.

وتبين تفاصيل صفقة الأسلحة الفاشلة الموصوفة في دراسة الحالة ا بقوة الامكانات الفعالة للرصد الاستخباراتي لحظر الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من عدم نجاح مقاضاة السماسرة البريطانيين لمشاركتهم في التفاوض على صفقة أسلحة تنتهك الحظر، فإن المراسلات المتصلة بالصفقة تشير إلى أن تدخل وكالات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة حال دون اكمال الصفقة. وبخلاف ذلك، زعم ناقل أوروبي مشارك في إحدى شحنات الأسلحة الموصوفة في دراسة الحالة ٣، بأنهم قاموا بالاستعلام من حكوماتهم الأوروبية بعد تحميلهم الشحنة، وأن حكوماتهم أعلمتهم في وقت لاحق، قبل التسليم في مومباسا، بأن هذه الأسلحة كانت متجهة، في غالب الأمر، الى جنوب السودان، ولكنها لم تطلب منهم ايقاف الشحنة رغم حظر الاتحاد الأوروبي للاسلحة المفروض على السودان. وما كان ممكناً التحقق من هذا الادعاء مع الحكومة موضع التساؤل. [١٣٠]

٦. الخاتمة

إن الإطار الدولي القانوني والسياسي والفني الحالي فشل فشلاً ذريعاً في الحيلولة دون وصول الاسلحة الى دارفور والجماعات من غير الدول والمدنيين في جميع أرجاء السودان. ومن أجل فهم أفضل لتركيبة تدفقات الأسلحة إلى السودان وداخله تتبدى الحاجة إلى وضع صيغة أكثر فعالية لإيجاد حلول لدى الموردين. وعلى الرغم من وضوح الخطوط العريضة لهذه التدفقات، إلا أن هنالك حاجة للقيام بتحقيق مفصل آخر لتحديد الأهمية النسبية للمتجهات التي عُرض لها هنا، ولسلاسل معينة من الجهات الفعالة في كل عملية تدفق.

غير أنه من الواضح أن الكثير من الأسلحة المستخدمة في ارتكاب أعمال العنف المسلح في السودان نابعة من عمليات نقل أسلحة رئيسية ودولية وقانونية من الناحية الفنية في كثير من الأحيان للحكومات في السودان والعديد من الدول المجاورة، إذ تنتقل الأسلحة من القوات الحكومية إلى القوات من غير الدول عن طريق تسليح متعمد بالوكالة وسرقة واستيلاء وتسرب وطرق تدويل أخرى – داخلية وعبر الحدود.

ففي حالة دارفور، تصل الأسلحة إلى جماعات المتمردين والميليشيات في المقام الأول من نظامي الخرطوم ونجامينا. ودعا فريق خبراء الأمم المتحدة إلى تمديد حظر الامم المتحدة على الأسلحة ليشمل كل السودان وتشاد، باعفاءات لتنظيم إمدادات الأسلحة دعماً لجوانب فوض بها اتفاق السلام الشامل القاضية بتحول القوات وإصلاح القطاع الأمني، التي من شأنها تحسين قدرة الدولة على توفير أمن ذي معنى للمجتمعات المحلية في السودان (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧b). بيد أن هذا الخيار يمثل إشكالية سياسية للأسرة الدولية لحظوة النظامين على داعمين أقوياء داخل مجلس الامن الدولي. ثم نظرا لتاريخ حزب المؤتمر الوطني في تجاهل الحصار الحالي، فإن تأثير توسيعه على الصراع في دارفور سيكون غير مؤكد من دون اتخاذ تدابير تستهدف أيضا شبكة واسعة من الحكومات والجهات الفاعلة التجارية المتورطة في مجال إمدادات الأسلحة لمنتهكي الحظر.

إن رصد الأسلحة والتحقق منها في دارفور والمناطق المجاورة يمكن أن يساعد على الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب التي تسمح في الوقت الحاضر للحكومات والجماعات المسلحة من غير الدول الحليفة بنقل الأسلحة إلى دارفور وأجزاء أخرى من السودان. من الناحية النظرية، هذا النوع من الرصد هو بالفعل جزء من ولايات العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان؛أما عملياً، فإن ذلك يتطلب جملة من الموارد المحسنة، بما في ذلك:

- قدر أكبر في موارد الأفراد والمعدات لمراقبي هذه البعثات العسكرية؛
- إجراءات رصد مصممة بشكل صحيح؛

- تطوير نظام بيانات قادر على تسجيل الأرقام التسلسلية وتحديد تفاصيل الأسلحة الفردية المحققة؛
- لا تدخل سياسي من القوات المسلحة السودانية وأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان على فرق المراقبين.

كما يتطلب تعقب متجهات توريد الاسلحة عبر الحدود تعاوناً وتبادل البيانات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي حالة غياب أي توسع للحظر، فإن إنفاذاً أفضل لحظري الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الحاليين، يتطلب من الدول العمل بنشاط من أجل إنفاذ تدابير تغطي الجهات المساعدة في سلسلة الإمدادات. وكما هو مبين، فإن الناقلين والمنتجين والسماسرة والممولين هم عادة من دول ذات نظم قانونية شاملة تقيد امدادات الاسلحة الى السودان، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. وإذا كان المجتمع الدولي جاداً بشأن تقليص تدفق الأسلحة إلى السودان فهو بحاجة الى تحديد ومنع ناقلي شحنات الأسلحة وموردي مكوناتها وممولها إلى السودان وغيرها – أينما وجدوا. كما تبين دراستا حالة ٢ و٣ محدودية التزامات العناية الواجبة المفروضة على الجهات التجارية. فالناقلون ليسوا ملزمين بالتثبت من الوجهة النهائية للشحنة العسكرية الرئيسية إلى شرق أفريقيا، حتى لو ترافقها، بحسب هؤلاء الناقلين، شهادة المستخدم النهائي. وبالمثل، فالمنتجون المشتركون للمعدات العسكرية في دراسة الحالة ٢ ليس مطلوباً منهم الاستعلام عن العملاء النهائيين للمركبات التي يمدونها بمنظومات الأسلحة. إن الإصرار على التوثيق المتصل بالمستخدم النهائي والوجهة النهائية لإمدادات الأسلحة، وادراجها ضمن صفقات عقود النقل والمشاركة في الإنتاج، سيولد فوائد في التنفيذ، ولعله ينهي بعضاً من أفظع أشكال الإخفاء.

على كل، إن القيود المفروضة على جهة التوريد تظل على الأرجح، في صيرورة الأمر، غير فعالة من دون إحداث تغيير في السياق السياسي لتدفقات الأسلحة هذه. وعلى حين ما لبث الكثير من اهتمام المجتمع الدولي يتركز على دارفور، فإن اتفاق السلام الشامل يواصل تعثره، ويتواصل تفاقم العنف المسلح المنظم في جنوب السودان. فزيادة حدة التوتر بين الشمال والجنوب، وأزمة ميزانية حكومة جنوب السودان، وتصاعد عنف الجماعات المسلحة والصراع القبلي، وانعدام «ثمار السلام» في الجنوب، كل هذا يهدد بتعكير لا رجعة فيه التزام الطرفين باتفاق السلام الشامل.

وعلى ضوء امكانية انهيار الاتفاق، فإن حجم ما اقتنته القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان من أسلحة مؤخراً يستحق اهتماماً متواصلاً ودبلوماسية على مستوى رفيع، الأمر الذي ينبئ بالطابع الملح لبناء الثقة في اتفاق السلام الشامل وقاية ضد اندلاع محتمل لصراع واسع النطاق في المستقبل بين الشمال والجنوب. وبصورة أعم، إن تركيز حكومة جنوب

السودان الحالي على العدو في الشمال، وعلى زيادة قدرات قواتها العسكرية لمواجهته، حوّل كثيراً من الموارد السياسية والاقتصادية من تحسين الحوكمة في الجنوب وإدارة التهديدات الأمنية (الداخلية). ومثلما أبان الملحق رقم ا، فقد انفقت ميزانية حكومة جنوب السودان منذ سنة ٢٠٠٦ ما بين ٣٠ و٤٠ في المائة على شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان – أي ما يعادل تقريباً انفاقها الكلي على التعليم والصحة والبنية التحتية (حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٩). وصرف أكثر من ٨٥ في المائة من النفقات المعلنة لحكومة جنوب السودان على الجيش الشعبي لتحرير السودان – بما يقرب من ربع ميزانية حكومة جنوب السودان في سنة ٢٠٠٩ بأكملها – رواتب للجيش: وهو عبء مالي لقوة حرب أهلية ضخمة، لم يتم إصلاحها، ولم تعرف تسريحاً بعد إلى حد كبير.

تلعب زيادة الشفافية في حيازة الأسلحة لدى كلا الطرفين دوراً في الجهود المبذولة لدعم اتفاق السلام الشامل وإعادة التركيز على جدول الأعمال الأمنية لحكومة جنوب السودان. مثل هذه الجهود تتطلب مزيداً من الدعم السياسي والتمويل المؤسسي لبعثات الأمم المتحدة المكلفة رصد هذه المقتنيات؛ كما انها تدعو إلى تعاون الحكومات المانحة المشتركة بالفعل في إصلاح قطاع الأمن في السودان.

ملحق ا من يدفع ماذا؟
الانفاق العسكري لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان

انعدام الشفافية في الانفاق العسكري لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان يصعب مهمة تقييم الموارد التي استخدمت للحفاظ على المستويات المتسارعة لمشتريات القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان من الأسلحة. مع ذلك يبدو على الأرجح أن الإنفاق العسكري المعلن من جانب الحكومتين لا يكفي لتمويل شراء الأسلحة كما هي مفصلة في هذا التقرير. وهذا يعني إما أن هنالك تمويلاً جزئياً لاقتناء الأسلحة من قبل الحكومتين قادم من المساعدات الخارجية أو من تبادل السلع الأساسية، أو إنفاقهما من خارج الميزانية «صندوقي الحرب» في كل من الشمال والجنوب.

ليس سهلاً عمل مقارنة مباشرة بين انفاقي حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، نظراً لأن الأرقام المنشورة لانفاق حكومة الوحدة الوطنية على الدفاع لا تتعدى سنة ٢٠٠٦، وهي السنة التي بدأت فيها حكومة جنوب السودان بنشر انفاق الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وما لبث انفاق حكومة الوحدة الوطنية على الدفاع، في أغلب حال، يتفوق على انفاق حكومة جنوب السودان. ففي سنة ٢٠٠٦ وحدها ارتفع انفاق حكومة الوحدة الوطنية على الدفاع والأمن إلى مستوى يضاهي ميزانية حكومة جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩ بأكملها.

جدول رقم أ **انفاق حكومة جنوب السودان على الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٢٠٠٦–٢٠٠٩ (دولار أمريكي)**

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ *	٢٠٠٩ (الميزانية)
شؤون الجيش الشعبي	٥٨٥,٨٦١,٨٥٢	٥٧٩,٩٦١,٨٥١	٩١٦,٦٥٠,٤٠٩	٤٤٨,٥٤٩,٣٨٩
رواتب	/	/	٥٤٧,٠٩١,٤١٩	٣٩١,٢٢٥,٩٦٩
التشغيل	/	/	٢٥٠,٩٤٣,٦٠٩	٤٢,٢١٦,٦٧٥
رأس المال	/	/	١١٨,٦١٥,٣٨١	١٥,١٠٦,٧٤٥
مجموع انفاق حكومة جنوب السودان	**١,٧٥٢,٢٣٦,٧٩٤**	**١,٤٣٦,٦٥١,٠٨٤**	**٢,٧٩٤,٨٦٢,٧٨٩**	**١,٥٨٦,٧٧٧,٣٨٥**
٪ من إجمالي المنفقة على شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان	**٣٣ ٪**	**٤٠ ٪**	**٣٣ ٪**	**٢٨ ٪**

ملاحظة: * ارقام ٢٠٠٨ يتضمن أموالاً إضافية من طلب ميزانية تكميلية وافق عليه المجلس التشريعي لجنوب السودان في سبتمبر ٢٠٠٨. إن الأموال الإضافية لشؤون الجيش الشعبي تتماشى على العموم بمستوى تمويل إضافي عبر الحكومة.
المصدر: حكومة جنوب السودان (٢٠٠٩)

جدول رقم أ٢ **نفقات حكومة الوحدة الوطنية على الدفاع والأمن القومي والنظام العام والسلامة، ٢٠٠٠– ٢٠٠٦ (دولار أمريكي)**

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الدفاع والأمني القومي	٢٩٨,٤١٨,٤٠٠	٣١٠,٥٢٧,٠٠٠	٣٦٢,٨٤٨,٠٠٠	٤٢٢,٦٠٤,٠٠٠	٤١٣,٤٨٩,٢٠٠	٣٢٤,٨٠٠,٠٠٠	١,١٢٠,٩٨٠,٠٠٠
النظام العام والسلامة	٩٢,٥٧٢,٢٠٠	١٠٣,٨٩٩,٦٠٠	١٤١,٩٣٣,٠٠٠	٢٠٤,٧٢٤,٠٠٠	٢٢٧,٤٣٨,٤٠٠	٩٨,٢٥٢,٠٠٠	٤٢٨,٨٦٧,٠٠٠
مجموع الدفاع والأمن والسلامة	٣٩٠,٩٩٠,٦٠٠	٤١٤,٤٢٦,٦٠٠	٥٠٤,٧٨١,٠٠٠	٦٢٧,٣٢٧,٠٠٠	٦٤٠,٩٢٧,٦٠٠	٤٢٣,٠٥٢,٠٠٠	١,٥٤٩,٨٥٦,٠٠٠
مجموع الانفاق الحالي	**١,٠٥٥,٧٩١,٨٠٠**	**١,٢٤٠,١٥٥,٠٠٠**	**١,٣٤٥,٤٣١,٠٠٠**	**١,٩٣٨,٨٧٠,٠٠٠**	**٢,٧٤٣,١٨٥,٦٠٠**	**٢,٩٦٥,٨٣٠,٠٠٠**	**٣,٨٧٧,٩٧٢,٠٠٠**
الانفاق الكلي للحكومة الفيدرالية	**١,٢٥٩٦,٨٥,٠٠٠**	**١,٥٠٠,٦٨٥,٢٠٠**	**١,٨٢٥,١٨٨,٠٠٠**	**٢,٦٠٩,٥٤١,٠٠٠**	**٣,٩٠٩,٣٨٧,٦٠٠**	**٤,١٧٤,٨٩٨,٠٠٠**	**٥,٦٤٧,٧٤٠,٠٠٠**
٪ من إجمالي الانفاق الحالي	٪ ٣٧	٪٣٣	٪٣٨	٪٣٢	٪٢٣	٪١٤	٪٤٠
٪ من إجمالي انفاق الحكومة الاتحادية	٪٣١	٪٢٨	٪٢٨	٪٢٤	٪١٦	٪١٠	٪٢٧

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٧، جدول رقم ٣،١). محولة من الجنيه السوداني باستخدام معدلات الصرف التاريخية في *www.oanda.com*

ولعل هذا الإزدياد الدراماتيكي لانفاق حكومة الوحدة الوطنية المعلن على الدفاع تواصل في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، خصوصاً بالنظر إلى الاستيراد المتصاعد، على ما يبدو، للأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المفصلة في مكان آخر من هذا التقرير. هذه الأرقام لا تشمل الانفاق العسكري من خارج الميزانية أو الانفاق العسكري الممولة مباشرة عن طريق تبادل السلع. ويقدر مسؤول سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويشغل حاليا منصب وزير خارجية حكومة الوحدة الوطنية، بأنه بحلول سنة ٢٠٠٤ تم تحويل ٤٣٠ مليون دولار أمريكي من عائدات النفط السنوية لاقتناء الأسلحة وانتاجها (غودمان، ٢٠٠٤) [١٣١]. زد على ذلك انه بينما يبدو أن الحكومتين تنفقان نسبة مماثلة من الإنفاق الإجمالي على شؤونهما العسكرية والأمنية (بين ٣٠ و٤٠ في المائة)، فإن أي مقارنة مباشرة تتجاهل الأعباء الإضافية الواقعة على حكومة جنوب السودان الناجمة عن الحرب الأهلية. إن أكثر من ٨٥ في المائة من النفقات المعلنة لحكومة جنوب السودان على الجيش الشعبي لتحرير السودان – بما يقرب من ربع ميزانية حكومة جنوب السودان في سنة ٢٠٠٩ بأكملها – صرف على رواتب الجيش (وأكثرها، رغم هذا، متأخر بما لايقل عن ثلاثة أشهر في وقت كتابة هذا التقرير)[١٣٢]. وهكذا فإن أغلب الميزانية العسكرية لحكومة جنوب السودان تنفق على القوة الهائلة للجيش الشعبي لتحرير غير المسرحة، ورواتب أفراده هي بشكل فعال آلية البلد الرئيسية للحماية الاجتماعية.

رسم بياني أ **النفقات العسكرية المعلنة لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ بملايين الدولارات الأمريكية**

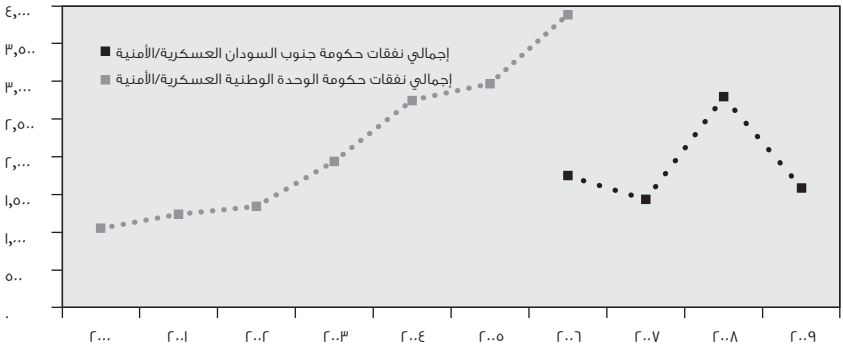

وضمن هذه القيود المالية العسيرة، يبدو أن حيازة رئيسية جديدة للأسلحة من قبل حكومة جنوب السودان مستغرباً، حتى لو كانت ضئيلة مقارنة مع القدرات العسكرية الحالية ومستويات شراء القوات المسلحة السودانية. ولعل التكلفة المحتملة لشحنة أسلحة واحدة ابتاعتها حكومة جنوب السودان من أوكرانيا خلال٢٠٠٧–٢٠٠٨ (انظر دراسة حالة٣) تتجاوز الانفاق الكامل المعلن لحكومة جنوب السودان في سنة ٢٠٠٨ على المصروفات الرأسمالية للجيش الشعبي لتحرير السودان [٣٣]. وعلى الرغم من أن حكومة جنوب السودان قد خففت من قيمة السوق للشحنة من خلال شكل من أشكال تمويل القروض، أو المقاصة، أو تجارة المقايضة، إلا أنه يبدو مرجحاً أن نفقات مشتريات حكومة جنوب السودان للأسلحة، مثلها مثل حكومة الوحدة الوطنية، تبقى إلى حد كبير من خارج الميزانية.

الحواشي

١. استثناءات تشمل غيلفاند وبوشيوني ((٢٠٠٩ وعدة تقارير من وكالة الإنباء الإنسانية إيرين (٢٠٠٩).

٢. انظر، على سبيل المثال، هيومن رايتس فيرست (بدون تاريخ)، استناداً إلى حد كبير على البيانات من قاعدة بيانات السلع الأساسية للأمم المتحدة (كومتريد)، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقارير صحفية خاصة بشؤون الدفاع عن عمليات نقل الأسلحة.

٣. حكومة الوحدة الوطنية ومقرها الخرطوم تضم أغلبية من حزب المؤتمر الوطني، وأقلية من الحركة الشعبية لتحرير السودان وأطراف أخرى. ثمة عناصر داخل حزب المؤتمر الوطني تقاوم بوجه خاص التنفيذ الكامل للجوانب الرئيسية لاتفاق السلام الشامل. وبالمثل، فإن حكومة جنوب السودان هي ائتلاف يمثل فيه حزب المؤتمر الوطني الأقلية. وهكذا، فعند التمييز بين «الشمال» و»الجنوب» باعتبارهما كيانين سياسيين، من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه ليس حكومة تعمل ضد الأخرى، بل عناصر من الحكومتين يعمل بعضهم ضد البعض الآخر.

٤. هذا لا يشمل المنظمات شبه العسكرية في مراحل مختلفة من الاصطفاف أو الاندماج في القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان، مثل قوات الدفاع الشعبي، أو قوات اندمجت جزئياً مثل عناصر من قوات دفاع جنوب السودان. يتم توثيق هذه المجموعات في مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨) وسالمون (٢٠٠٧).

٥. ما كان ممكناً بالنسبة لهذا التقريرالحصول على معلومات مماثلة عن الجماعات المسلحة العاملة في المناطق الانتقالية.

٦. انظر، على سبيل المثال، فرح وبراون (٢٠٠٦)، ص ٣٩ – ٤٧.

٧. على سبيل المثال، دور الحكومات المجاورة مثل رواندا وأوغندا في إمداد الأسلحة للجماعات المسلحة من غير الدول في جمهورية الكونغو الديمقراطية موثقة جيداً (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٥). وحكومة غينيا لعبت دوراً مماثلا في توريد الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في ليبيريا (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٣).

٨. رغم عدم وجود تعريف موحد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القانون الدولي، إلا أن «الأسلحة الصغيرة» هنا مأخوذة على العموم بمعنى الأسلحة التي يحملها الرجل ويشغلها شخص واحد، والأسلحة الخفيفة مأخوذة بمعنى الأسلحة التي يجري حملها ويديرها طاقم يتكون من شخصين أو ثلاثة. الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عموما تشمل المسدسات الدوارة والطبنجات والبنادق العادية والبنادق القصيرة، والرشاشات الصغيرة والبنادق الهجومية، والرشاشات الخفيفة والثقيلة، قاذفات القنابل المتنقلة وقاذفات القنابل المركبة على آليات، صواريخ محمولة مضادة للدبابات/

قاذفات صواريخ ، مدافع هاون عيار١٠٠ ملم، بنادق محمولة مضادة للدبابات وبنادق عديمة الارتداد، فضلا عن الذخيرة لكل ما هو أعلاه، قنابل يدوية وألغام أرضية. للحصول على قائمة تعاريف مماثلة، انظر الأمم المتحدة (١٩٩٧).

٩. تشمل منطقة وقف اطلاق النار في جنوب السودان (منطقة بحر الغزال، المنطقة الاستوائية، منطقة أعالي النيل)؛ منطقة جبال النوبة، منطقة جنوب منطقة النيل الأزرق، منطقة أبيي، ومنطقة شرق السودان (همشكوريب،راسي جديد، كوتنب، تمرات، والخواجة الخور). راجع حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (٢٠٠٤، الفقرة ٦).

١٠. الاستثناءات تشمل أفراد القوات المسلحة السودانية وأفراد الجيش الشعبي من الوحدات المشتركة/المدمجة في مناطق في جنوب السودان وأبيي وجبال النوبة والنيل الازرقوالخرطوم.

١١. لا حكومة السودان ولا حكومة جنوب السودان رد على طلب الحصول على معلومات تخص هذا السؤال. وطلب مكتب الرصد والتنسيق المشترك في بعثة الأمم المتحدة في السودان المشاركة في مجلس الدفاع المشترك. مصادر في بعثة الأمم المتحدة ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان (SSDDRC) تشير إلى أن مجلس الدفاع المشترك لا يتعامل حالياً مع مسائل إعادة التسلح وإعادة الإمداد ذات الوزن الكبير في اجتماعاته، وأنها لا تعتقد بأن أي طلب من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية لإعادة الإمداد نقل إلى مجلس الدفاع المشترك.

١٢. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، مايو ٢٠٠٩.

١٣. للحصول على مزيد من التفاصيل حول هذه الاتهامات، أنظر القسم الرابع من هذا التقرير.

١٤. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، مايو ٢٠٠٩.

١٥. من هنا فصاعداً تشير «دارفور» إلى ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور – وهي المنطقة التي يغطيها حظر الأمم المتحدة المفروض على الأسلحة.

١٦. اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني المعني بالنزاع في دارفور (اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار) وقعه كل من حكومة السودان والجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة السودانية في ٢ أبريل ٢٠٠٤.

١٧. مراسلة بريد الإلكتروني مع مسؤول في الأمم المتحدة، مايو ٢٠٠٩. انظر أيضا مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٥c؛ ٢٠٠٦؛ ٢٠٠٧b؛ ٢٠٠٨b).

١٨. دخل هذا الحظر المعدل حيز التنفيذ في ١٩ فبراير ٢٠٠٤. انظر مجلس الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤b).

١٩. الاستثناءات تشمل منظمة العفو الدولية (٢٠٠٤).

٢٠. كما أن عدداً متزايداً من الدول تبعث بتقاريرها عن واردات وصادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى سجل الأمم المتحدة، والتي تمت إضافتها رسمياً بوصفها الفئة الثامنة من الإبلاغ الطوعي في سنة ٢٠٠٦. ما من تقرير من هذه التقارير الإضافية سجل منذ سنة ٢٠٠٤ عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السودان.

٢١. استأنفت روسيا امدادت أسلحتها الى السودان بعد الاتفاق العسكري الموقع بين الاتحاد

الروسي والسودان في سنة ١٩٩٣. ووفقاً لسجل الأمم المتحدة فإن الاتحاد الروسي وبيلاروسيا قامتا بامداد السودان بالمركبات والطائرات العسكرية منذ سنة ١٩٩٦ على الأقل.

٢٢. لقطات بثها التلفزيون السوداني لعرض يوم الاستقلال، الخرطوم، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٣. لقطات بثها التلفزيون السوداني لعرض يوم الاستقلال، الخرطوم، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٤. الصورة التقطها خالد الدسوقي، ٤ أغسطس ٢٠٠٥ (غيتي اميج رقم ٥٣٣٢٤٩٢٨)؛ لقطات بثها التلفزيون السوداني لعرض يوم الاستقلال، الخرطوم، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. السودان هو عميل التصدير الوحيد لرخش – شركة ناقلات الجنود المدرعة الجديدة.

٢٥. إيران ساعدت، بحسب التقارير، في تمويل شراء طائرات مقاتلة وطائرات نقل من الصين وكازاخستان خلال التسعينات. انظر هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨).

٢٦. وفقا لحكومة السودان، فإن الواردات الصينية رمز لها خطأ بـ"CH"، وهو رمز سويسرا. رسالة من جمهورية السودان إلى سفارة سويسرا، ٥ مارس ٢٠٠٦.

٢٧. من الأمثلة على ذلك انتشار نوع – ٥٦ من البنادق الهجومية الصينية الصنع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تمثل ١٧ في المائة من عينة قوامها ١١٠٠ قطعة سلاح استولت عليها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سنة ٢٠٠٥ (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦، ص ٨). بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والتدفقات في السودان عبر الحدود، انظر مارك (٢٠٠٧) وبيفان (٢٠٠٨).

٢٨. مع ذلك، كانت هناك مزاعم قائمة على أساس هذه الملاحظات الميدانية والبيانات الجمركية. انظر، على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش (بدون تاريخ).

٢٩. بخصوص الملاحظات الميدانية على الأسلحة الصينية المنشأ في السودان، انظر هيومن رايتس ووتش (١٩٩٨، ص ١٨–٢٠)؛ منظمة العفو الدولية (٢٠٠٦، ص ١٢، ١٥– ١٦؛ ٢٠٠٨، ص ٩١–٩٧)؛ آنريبوتد ورلد (٢٠٠٨).

٣٠. بالإضافة إلى دول معينة (بما في ذلك الصين) رفضت تقديم بيانات إلى قاعدة البيانات المعنية بالواردات والصادرات العسكرية، فالعادة إن ثمة تباينات واسعة بين ما تفيد به دولة أ من صادرات إلى دولة ب، وما تفيد به دولة ب من واردات من دولة أ. وبغية تحديد أي من ارقام الدولة، ارقام التصدير أم التصدير، التي تستخدم، في كل حالة، فقد جاءت المبادرة النرويجية المعنية بنقل الأسلحة الصغيرة بـ«مؤشر الموثوقية» عن تقارير الدول على أساس هذه التباينات. انظر مارش (٢٠٠٥، ص ٨–٩). قدمت هذه الورقة، مع ذلك، تقارير التصدير والاستيراد ببساطة جنباً إلى جنب.

٣١. على سبيل المثال، مسح بقوائم جمارك الهند اليومية، وهي واحدة من عدد قليل من المصادر المتاحة للجمهور عن البيانات الجمركية الوطنية التي توفر وصفا اسمياً للصادرات فضلا عن رموز الجمارك، تكشف عن أن أكثر من نصف مجموع الصادرات الهندية المبلغ عنها في إطار الفئة الجمركية رمز ٩٣٠٦٣٠ (الخراطيش والذخائر والمقذوفات الأخرى؛ خراطيش أخرى وأجزاؤها) خلال سنة ٢٠٠٧ كانت في الواقع صادرات من خراطيش الطابعة المعاد تدويرها (مؤسسة أوميغا البحثية، ٢٠٠٨).

٣٢. انظر صورة ذخيرة عيار ١٢,٧ ملم منتجة في سنة ٢٠٠٧ من مخزونات حركة العدل والمساواة،

انتشلت بعد هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان، مارس ٢٠٠٨، مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨b).

٣٣. أصبحت الجبهة القومية الإسلامية حزب المؤتمر الوطني في سنة ١٩٩٨. هو حزب الأغلبية في حكومة الوحدة الوطنية التي دشنت في سنة ٢٠٠٥.

٣٤. صورة مأخوذة للألغام الأرضية المضادة للدبابات YM–III/Mirsad–III، كتب عليها (باللغة الفارسية) السنة ٧٠ [١٣] وهي تصادف السنة ١٩٩١ في التقويم الغريغوري). الصور الفوتوغرافية التي التقطت في أوائل سنة ٢٠٠٩، حصل عليها من مصدر سري واستعرضها المؤلف.

٣٥. الصورة التقطت في أوائل سنة ٢٠٠٩، تم الحصول عليها من مصدر سري.

٣٦. الصورة التقطت في أوائل سنة ٢٠٠٩، تم الحصول عليها من مصدر سري.

٣٧. هذه المراسلة، وكذلك التصريحات اللاحقة لجون نايت، تاجر الأسلحة البريطاني، للصحف، تدعم أيضا صحة شهادات المستعمل النهائي.

٣٨. اسما نايت وفوتر ورقما جوازي سفرهما ظهر تا في شهادات المستعمل النهائي الموثوقة. وكان نايت قد أدين في محكمة بريطانية في نوفمبر ٢٠٠٧ لقيامه بسمسرة مدافع رشاشة من نوع ام بي – تي ٩ (ام بي – ٥) من إيران الى الكويت من دون رخصة المراقبة التجارية في المملكة المتحدة، وكان يقضي في وقت كتابة هذا التقرير حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات. ووفقا للادعاء، فإن منظمة مراقبة تصدير الاسلحة في المملكة المتحدة اشتبهت بأن مقصد مدافع الرشاشة ستتغير وجهته إلى مستخدم نهائي آخر (كان المستخدم النهائي المصرح به هو وزارة الداخلية الكويتية)، رغم عدم تقديم دليل إيجابي أثناء المحاكمة باستثناء الإشارة إلى «مشاكل» في شهادة المستخدم النهائي التي قدمها نايت. كما أضاف الادعاء قائلا إن لدى المرسل إليه مخزن أسلحة نارية في الخرطوم، رغم أن السودان، مرة أخرى، لم يذكر بشكل واضح على انه يشتبه به بوصفه المقصد النهائي للأسلحة. انظر ريجينا ضد جون نايت (٢٠٠٧).

٣٩. بريد الكتروني من جون نايت، ٢ أكتوبر ٢٠٠٤. أصر نايت في وقت لاحق على بالقول لصحيفة إيرلندية أنه تم تزوير شهادات المستعمل النهائي الموثوقة (أوفارل، ٢٠٠٤). على أية حال فقد دعمت صحتها مراسلة البريد الإلكتروني وبيانات نايت لاحدى الصحف الاسكتلندية إذ قال بأنه تفاوض في الواقع لإمداد السودان بالاسلحة حتى عرض عليه القانون البريطاني الجديد، مع ذلك قام بتزويد طائرة من طراز أنتونوف مفصلة في شهادات المستعمل النهائي الموثوقة (تشامبرلين، ٢٠٠٤).

٤٠. دخل نظام (رقابة) تجارة السلع لسنة ٢٠٠٣ (الصك القانوني في المملكة المتحدة ٢٠٠٣، رقم ٢٧٦٥) حيز النفاذ في ١ مايو ٢٠٠٤.

٤١. لو تمت الصفقة، لأزداد التدويل بمشاركة شركات النقل البحري ووكلاء النقل التجاري. كانت ممارسة نايت، وبشكل مؤكد في صفقات أخرى، تقوم على أن يقدم عطاء لمقدمي خدمات النقل في سوق الشحن المفتوح. انظر المناقصة المنشورة بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٦ لنقل الذخيرة والمتفجرات من مومباي، الهند، الى ميناء سيبيتيبا في البرازيل (نايت، ٢٠٠٦).

٤٢. (مناي –آفن ٢٠٠١)؛ كيروسي (٢٠٠٢)؛ (سوسلك، ٢٠٠٤)؛ وزاك (٢٠٠١).

٤٣. مقابلة بالهاتف مع خبير في المركبات المدرعة الذي اطلع على صور ومقاطع فلمية، يونيه ٢٠٠٩.

٤٤. مراسلة وزارة الاقتصاد للجمهورية السلوفاكية للمؤلف، ٢٩ يوليه ٢٠٠٩.

٤٥. تلاحظ وثيقة بيلاروسيا لسنة ٢٠٠٨ المقدمة الى سجل الأمم المتحدة أن هذه المركبات « سلمت من أراضي المصدر بعد التحديث بوصفها من نوع كوبرا – كي ٢ كي وام تي بي (كوبرا – كي ٢). في أثناء قيام بالبحث لورقة العمل هذه، ما كان ممكناً تحديد إيجابياً تسميات كي ٢ كي وكي ٢ ، لكن تسمية ام تي بي كوبرا كي ٢ قد يشير إلى آخر إنتاج لبرج كوبرا، وهو «كوبرا ٢»، الذي عرضته الشركات السلوفاكية في معرض الدفاع الدولي في براتيسلافا (IDEB) في أبريل ٢٠٠٨. وقد تشير، بدلا من ذلك، إلى كوبرا – ك بي تي آر ٧٠ وهو تحديث قامت ميتابول بالإعلان عنه منذ سنة ٢٠٠٢، بينما ام تي بي قد تشير إلى مجموعة شركة ميتابول السلوفاكية. انظر (معرض الدفاع الجوي براتيسلافا، ٢٠٠٨) ومجموعة ميتابول (٢٠٠٢).

٤٦. مراسلة وزارة الاقتصاد للجمهورية السلوفاكية للمؤلف، ٢٩ يوليه ٢٠٠٩.

٤٧. حتى كتابة هذه السطور، لم تتلق المحاولات المتكررة للاتصال بمكاتب ميتابول في سلوفاكيا وروسيا ودولة الامارات العربية المتحدةعن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني أي رد.

٤٨. بالاستناد إلى (١) صورة صندوق خراطيش عيار ٧,٦٢×٣٩ ملم المسمى «المركز الفني السوداني»، التقطتها سونيا رولي لوكالة فرانس برس/جيتي اميج في تشاد في نوفمبر ٢٠٠٧، و(٢) مادة فيلمية لصندوق ذخيرة كتب عليه «مجمع اليرموك الصناعي» (مع رقم العقد بذات الصيغة مثلما الصورة المذكورة)، صورت في مركبة عائدة لميليشيا يقودها محمد حمدان في دارفور، فبراير ٢٠٠٨ (آنريبورتد وورلد، ٢٠٠٨).

٤٩. على سبيل المثال، صورة على الموقع الإلكتروني للهيئة التصنيع الحربي لمركبة أمير التي زعمت هيئة التصنيع الحربي بانتاجها وهي شبيهة لمركبة رخش التي تنتجها مؤسسة الصناعات الدفاعية، إيران (http://www.mic.sd؛ منظمة الصناعات الدفاعية، ١٩٩٨).

٥٠. مراسلة مع صحافي في مهمة سرية من مصنع الذخائر الباكستاني، أكتوبر ١٩٩٩، موجودة في ملف المؤلف.

٥١. نظراً لبقاء جنوب السودان أرضاً تتمتع بحكم شبه ذاتي في الفترة الانتقالية، فلا توجد معلومات رسمية عن امدادات الأسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. كومتريد لا يحتوي على بيانات من جنوب السودان (مراسلة بالبريد الإلكتروني من قسم إحصاءات التجارة الدولية، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، ٢٦ مايو ٢٠٠٩). وبالمثل، لا تقوم أي دولة بالإبلاغ عن عمليات نقل الأسلحة إلى حكومة جنوب السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لا في تقاريرها الوطنية ولا في تقاريرها إلى سجل الأمم المتحدة.

٥٢. العدد المقبل من تقرير السودان لمسح الأسلحة الصغيرة سيتناول المقتنيات العسكرية الحالية للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٥٣. صور من عرض عسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا يوم ٢٦ مايو ٢٠٠٩ (اس بي ال ام توداي، ٢٠٠٩).

٥٤. مقابلة مع مصدر عسكري، جوبا، أبريل ٢٠٠٩.

٥٥. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩، بشأن عملية نزع السلاح التي وقعت في ٢٠٠٨ في مقاطعة بيبور؛ مقابلة مع مسؤول في الأمم المتحدة، جوبا، ٦ أبريل ٢٠٠٩، بشأن عملية نزع السلاح لسنة ٢٠٠٦ في أكوبو. لا يمكن التحقق من أي من هذه الادعاءات، لأنه بالرغم من عمل جرود تفصيلية للأسلحة المستردة في كل من أكوبو (٢٠٠٦)، وبيبور(٢٠٠٨)، فقد حوفظ على هذه الجرود من قبل أفراد الجيش الشعبي في ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث جمعت الأسلحة المستردة. هذه الجرود وضعت رهن موظفي لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان المحليين، ولكن ليس رهن مراقبي الأمم المتحدة أو بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٥٦. مقابلات مع عاملين في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، مايو ٢٠٠٩؛ مقابلة مع مستشار عسكري، جوبا، أبريل ٢٠٠٩.

٥٧. ملاحظات المؤلف بخصوص الشاحنات في جوبا، ٧ أبريل ٢٠٠٩؛ بعثة الأمم المتحدة (٢٠٠٩)؛ دينكورب (بدون تاريخ)؛ رسالة بريد إلكتروني من مدير رفيع في الاتصالات، شركة دينكورب الدولية، ٢ يونيه ٢٠٠٩. أجوبة دينكورب عن أسئلة تخص هذه المقتنيات كانت متفاوتة. تتبعاً لرسالة بريد إلكتروني تفيد بأن شركة دينكورب «تؤكد شراء هذه المركبات قبل سنوات عدة»، بعث المتحدث باسم شركة دينكورب رسالة بريد إلكتروني بعد يومين قائلة بأن ذلك الرد كان «سابقاً لأوانه» وان «هذا الرد لا يمكن أن يقدم»، محيلاً المؤلف، بدل ذلك، إلى سلطات وزارة الخارجية. لا في هذه المراسلة ولا في أي مكالمة هاتفية لاحقة على ذلك، نفي المتحدث باسم شركة دينكورب تحديدا الاعتراف السابق. اتصال هاتفي مع مدير رفيع في الاتصالات، شركة دينكورب الدولية، ٤ يونيه ٢٠٠٩.

٥٨. مقابلة مع مصادر دبلوماسية، جوبا، مارس ٢٠٠٩.

٥٩. زعم الحركة الشعبية بأن حيازة هذه الدبابات تعود إلى ما قبل سنة ٢٠٠٥ ذو مصداقية، نظرا لوجود سلسلة دبابات أخرى من تي ٥٥ أقدم في حوزة الجيش الشعبي لتحرير السودان (ملاحظة الكاتب، جوبا، ٥ أبريل ٢٠٠٩).

٦٠. مقابلة مع أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، ١٣ مايو ٢٠٠٩.

٦١. مقابلات مع أناس حضروا إلى المعرض التجاري، جوبا، ٥ أبريل ٢٠٠٩. انظر الصور أيضا في بي بي ايه تي اند تي (بدون تاريخ).

٦٢. مقابلات مع أفراد عسكريين من بعثة الأمم المتحدة في السودان، ١٠ أبريل ٢٠٠٩ و١٣ مايو ٢٠٠٩.

٦٣. لقطات فلمية من تقرير إعلامي لبعثة الأمم المتحدة عن القتال في ملكال يوم ٢٥ فبراير ٢٠٠٩ (شبكة يونيفيد الإخبارية، ٢٠٠٩)؛ مقابلة مع شهود عيان، جوبا، ٩ أبريل ٢٠٠٩؛ مقابلة مع أفراد البعثة، جوبا، ١٠ أبريل ٢٠٠٩.

٦٤. مقابلة مع أفراد البعثة، جوبا، ١٣ مايو ٢٠٠٩.

٦٥. بموجب جمارك الهند (اتش سي – آي تي اس)١ كود ٩٣٠٦٢١٠٠، هذه القائمة تضم ألفي قذيفة اضاءة عيار ١٠٥ ملم وألفي «فيوز ٢١٣ ام كي. ٥»، وكلها متجهة لنيروبي.

٦٦. SSSFTF Ukrinmash هي شركة تابعة للشركة الأوكرانية الرئيسية المصدرة للاسلحة المملوكة للدولة (أوكرسبيتس أكسبورت).

٦٧. أرقام العقد هي MOD/GOSS/ARMS/٠٦-٠٧-٣/٨٧-K بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٦، وعقد رقم MOD/GOSS/T-٧٢/٠٦-٠٧-٥/٩-IK بـ١٥ فبراير٢٠٠٧ وعقد رقم MOD/GOSS/ARMS/٠٧-٠٨-٥/٣٥-IK بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ (إم فاينا، ٢٠٠٨؛ ام في بيلوجا أنديورنس، ٢٠٠٧؛ دي اس إي سي يو، ٢٠٠٧). هذه الوثائق حصل عليها الكاتب ومنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة.

٦٨. مقابلة سرية مع مصدر دبلوماسي، جوبا، ٦ أبريل ٢٠٠٩؛ مقابلة سرية مع مصدر عسكري، ٢٠٠٩. رغم عدم توفر أي مسح موثوق به عن مقتنيات دروع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن جميع التقارير السابقة الأخرى بتشغيل دبابات أخرى من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، تشير إلى أن الحركة الشعبية تمتلك فقط موديلات اقدم من سلسلة دبابات تي ٥٥/نوع ٥٩. مقابلة مع أفراد البعثة، جوبا، ١٠ أبريل ٢٠٠٩، بخصوص الـ١٨ دبابة العائدة للجيش الشعبي التي قام المراقبون العسكريون في بعثة الأمم المتحدة بولاية النيل الأزرق بالتحقق منها، أغسطس ٢٠٠٨. ولاحظ الكاتب ثماني دبابات تي -٥٥/نوع ٥٩ خارج مدينة جوبا، ٥ أبريل ٢٠٠٩. لا شك أن توزيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الجديدة يتسم بصعوبة التحقق منه بصرياً مقارنة مع انظمة السلاح الكبيرة.

٦٩. مقابلات مع شهود عيان، نيروبي وجوبا، مارس – أبريل ٢٠٠٩. وقال شاهد عيان إنه شاهد دبابات كبيرة تحمل «صناديق» على سطحها، كما هو سمة الدرع المتفاعل المتفجر المرئي على دبابات تي -٧٢ اس التي شحنت على متن فاينا. دبابات تي – ٥٥ التابعة للجيش الشعبي لا تحتوي، كما استطلعها المؤلف، على ذلك الدرع.

٧٠. مقابلة على الهاتف مع مصدر سري، لوكيشوغيو، مايو ٢٠٠٩. انظر أيضا (وابلا، ٢٠٠٨). وافاد شاهد عيان في لوكيشوغيو بان الدبابات في القافلة الأولى كانت مرئية بشكل لا لبس فيه رغم تغطيتها بقطع من القماش المشمع، وفي القافلة الثانية غطيت بالخشب الرقائقي مع أن مدافعها الرئيسية ظلت مرئية.

٧١. صورة بالقمر الصناعي لـ١٧ دبابة منقولة بالسكك الحديدية من ميناء الحاويات بمومباسا، ٢ فبراير ٢٠٠٨. ولئن لا توضح الصورة تغيير وجهة الدبابات، فإنها تؤكد شحنها الى مومباسا في أوائل سنة ٢٠٠٨. نسب حجومها وأبعادها تتطابق مع تلك التي لدبابات تي – ٧٢ اس، و ليس من الواضح لماذا تنقل دبابات الجيش الكيني الأقدم عن طريق السكك الحديدية عبر ميناء مومباسا.

٧٢. مقابلة مع مصدر في الأمور اللوجستية، مومباسا، ٧ مايو ٢٠٠٩. ذكر هذا المصدر بأن شركة شحن كينية معينة كانت قد نقلت ثماني دبابات من يناير ٢٠٠٨ من نيروبي إلى إلدوريت في غرب كينيا، لكنه أصر على أن الشركة لم تأخذ الشحنة إلى أبعد من ذلك. ووصف شاهد عيان في لوكيشوغيو رؤية قافلة دبابات في ذلك الوقت محمولة على متن شاحنات تحمل لوحات ارقام كينية التجارية ولوحات أرقام تابعة للجيش الكيني ولوحات ارقام سودانية. مقابلة هاتفية مع مصدر سري، كيشوغيو، مايو ٢٠٠٩.

٧٣. مقابلة بالهاتف مع مصدر سري، لوكيشوغيو، مايو ٢٠٠٩.

٧٤. مقابلات في ألمانيا (نوفمبر ٢٠٠٨) وكينيا (مايو ٢٠٠٩).

٧٥. هذا لا يشمل جماعات المتمردين في شرق السودان مثل الجبهة الشرقية (بما في ذلك

الأسود الحرة ومؤتمر البجا) قبل التوقيع على اتفاق سلام شرق السودان في أكتوبر ٢٠٠٦. انظر قائمة القوات المقاتلة بالوكالة ومؤيديها في القرن الافريقي في مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧a، ص ٣).

٧٦. ما استطاع المؤلف الحصول على معلومات محددة بشأن حيازات الأسلحة لدى الجماعات المسلحة من غير الدول في المناطق الانتقالية في وسط السودان، التي لا يمكن القول بأنها تشكل تهديداً أكبر لاتفاق السلام الشامل مما تشكله بقايا قوات دفاع جنوب السودان في الجنوب. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨، ص ٥).

٧٧. باستثناء، نوقش أدناه، هو حركة العدل والمساواة في دارفور، التي تزعم أنها أنشأت طرق إمداد جوية. أفراد رفيعو المستوى في حركة العدل والمساواة يسيطرون على شركات شحن جوي خارج السودان تقوم بنقل مركبات وإمدادات أخرى إلى تشاد، ولكن ليس بالضرورة أسلحة.

٧٨. مقابلة مع مصدر سري، مايو ٢٠٠٩.

٧٩. استنادا إلى صور فوتوغرافية لمخزونات مخصصة لنزع السلاح في بيبور (من قوات الدفاع بيبور المورلي) وأكوبو، ٢٠٠٩؛ حصل عليها من مصدر سري.

٨٠. انظر توبيانا (٢٠٠٨).

٨١. هذه القوات تتضمن ما يلي: ميليشيات انانيا المدعومة من اثيوبيا في الحرب الأهلية السودانية الأولى؛ الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات التحالف السودانية المدعومة من اثيوبيا وأوغندا واريتريا أثناء الحرب الاهلية السودانية الثانية؛ مؤتمر البجا الوطني ومجموعات الجبهة الشرقية التي رعتها اريتريا منذ التسعينات؛ المتمردون التشاديون بدعم من حكومة السودان منذ ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ على الأقل، مختلف الجماعات المتمردة في دارفورمدعومة، كما يفاد، من تشاد واريتريا وليبيا. انظر «مجموعة من الحروب بالوكالة في منطقة القرن الأفريقي، من الستينات إلى اليوم» إصدار مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧a، ص ٣).

٨٢. زعم فريق خبراء الأمم المتحدة، بناء على شهادة من مصدر رفيع المستوى في حركة العدل والمساواة، بأن حركة العدل والمساواة تلقت في سنة ٢٠٠٧ شحنة من أكثر من ٣،٠٠ بندقية من نوع كلاشنيكوف وقاذفات صواريخ وبنادق مضادة للطائرات جاءت عن طريق البحر من دولة في أوروبا الشرقية إلى إريتريا، حيث نقلت من هناك جواً الى تشاد ومن بعد سلمت إلى حركة العدل والمساواة. تم انتشال أكثر من ٨٠٠ بندقية أي كي ام سي مشحونة في مايو ٢٠٠٦ من روسيا الاتحادية، في وقت لاحق على هذا من جبهة المصالحة القومية في دارفور. وكانت هذه جزءاً من شحنة من حركة العدل والمساواة لزعيم جبهة المصالحة القومية، آدم بخيت، على الرغم من أنه لم يثبت بشكل حاسم بأن هذه البنادق كانت جزءاً من شحنة اريتريا وتشاد. وبالمثل، لا يمكن التحقق من شهادة المصدر الرفيع من حركة العدل والمساواة؛ لا يوجد ، على وجه الخصوص، سجل رحلات شحن بحرية من تلك الدولة في أوروبا الشرقية التي هي موضع التساؤل إلى أي ميناء إريتري ٢٠٠٥ و٢٠٠٨.

٨٣. مقابلة مع مصدر السري، ١٠ مارس ٢٠٠٩.

٨٤. مقابلة مع مسؤول في حركة العدل والمساواة، مايو ٢٠٠٩. انظر أيضا دراسات حالة مركبات

تويوتا التي شحنت من شركات شحن مقرها دبي إلى تشاد، ومن ثم بحسب التقارير، لحركة العدل والمساواة، وردت في مجلس الأمن الدولي (٢٠٠٨b، الفقرات. ٢٩٥–٣٠٠)، وسودان تريبيون (٢٠٠٨). يعتبر فريق خبراء الأمم المتحدة تحويلات المركبات إلى الجماعات المسلحة في دارفور الصالحة لكي تكون «تكنيكلس» خرقا لحظر الامم المتحدة.

٨٥. أفاد فريق خبراء الأمم المتحدة ان الصواريخ المصرية ذات العيار ١٢٢ ملم التي أستولت عليها حركة العدل والمساواة بعد هذا الهجوم، وضعت على رفوف تخزين وكتب عليها للقوات المسلحة الأردنية، وهذه الصواريخ، وفقاً للحكومة المصرية، شحنت الى العراق في سنة ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن أصل هذه الصواريخ لم يثبت بشكل حاسم، إلا أن تحقيق المملكة المتحدة لسنة ١٩٩٢ المعني بتصدير معدات الدفاع والسلع ذات الاستخدام المزدوج إلى العراق (لجنة تحقيق سكوت) وجد أن الاردن كانت ممراً لعبور الأسلحة إلى العراق خلال الثمانينات. انظر أتش ام اس أو، (١٩٩٦، قسم هاء، الفصل ٢). الطريق من الأردن إلى العراق ثم تشاد/السودان لا يزال يثير التكهنات.

٨٦. وهذه تشمل البنادق عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم والذخائر الاسبانية الصنع، وخراطيش عيار ١٠٦ ملم من نوع هيت من صنع بلجيكي لمثل هذه البنادق، وكذلك أسلحة صغيرة مثل قنابل مضادة للدبابات طراز بي جي – ٧ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات ٢١٧–٢٢٤).

٨٧. سعت ليبيا للاطاحة بالرئيس التشادي حسين حبري، واقتطاع الاراضي التشادية من خلال دعم المعارضة المتمثلة بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. واستدارت هذه الأخيرة في نهاية المطاف ضد داعميها، وبتدخل عسكري من فرنسا انهزم الليبيون هزيمة نكراء. وانتهى هذا الصراع رسمياً بقرار يخص النزاع على قطاع أوزو الذي قضت محكمة العدل الدولية بأنه تابع لتشاد في سنة ١٩٩٤.

٨٨. على سبيل المثال، أفاد مسؤولون في حكومة جنوب السودان في لانكين شمال ولاية جونقلي، رؤية طائرة شحن تمر ثلاث مرات بعلو منخفض، متجهة من الشمال إلى الجنوب، حوالي الساعة ٣:٣٠ حتي ٤:٠٠، في وقت ما خلال الأسبوع الأول من أبريل ٢٠٠٩. ولا يمكن تأكيد صحة التقرير من مراقبين آخرين أو من مراقبي بعثة الأمم المتحدة. مقابلة مع مصدر في بعثة الأمم المتحدة، جوبا، أبريل ٢٠٠٩. انظر أيضا بيرنغي، (٢٠٠٩).

٨٩. مقابلة مع مصدر في حركة العدل والمساواة، مايو ٢٠٠٩.

٩٠. انظر أيضا الهويات الشخصية لحرس استخبارات الحدود التي يحملها أعضاء جماعة «الجنجويد» برئاسة محمد حمدان، صورت في فبراير ٢٠٠٨ (آنريبوتد وورلد، ٢٠٠٨).

٩١. امثلة على الجماعات التي تحوز كميات واسعة من الأسلحة الخفيفة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، انظر كوريو (٢٠٠٧).

٩٢. بناء على الصورة التي التقطتها سونيا رولللي لوكالة فرانس برس، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

٩٣. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة،جوبا، ١٣ مايو ٢٠٠٩.

٩٤. شوميروس(٢٠٠٧، ص ٢٧)؛ هيئة الاذاعة البريطانية (٢٠٠٩)؛ مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩؛ مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة، جوبا، ٩ أبريل ٢٠٠٩.

٩٥. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة، جوبا، ٩ أبريل ٢٠٠٩.
٩٦. مقابلة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة، جوبا، ٩ أبريل ٢٠٠٩؛ مرايا اف ام (٢٠٠٩b)، بي بي سي (٢٠٠٩).
٩٧. مقابلة مع مصدر عسكري، جوبا، ٧ أبريل ٢٠٠٩؛ مقابلة مع ممثل المنظمات غير الحكومية كان في وقت سابق في ملكال، نيروبي، ٦ مايو ٢٠٠٩.
٩٨. مقابلة مع مصدر عسكري، جوبا، ٧ أبريل ٢٠٠٩؛ مقابلة مع الأفراد العاملين في إزالة المتفجرات، جوبا، ٨ أبريل ٢٠٠٩.
٩٩. مقابلة مع مسؤول في قسم نزع الأسلحة التابع للأمم المتحدة، ٦ أبريل ٢٠٠٩.
١٠٠. على سبيل المثال، اسماعيل كوني، وهو الزعيم السابق قوات الدفاع بيبور (مورلي)، الذي أعطي، كما تفيد التقارير، بضع مئات الآلاف من الجنيه السوداني خلال عملية نزع السلاح في بيبور في ديسمبر سنة ٢٠٠٨، بوصف ذلك جزءاً من الجهود لتشجيع الجماعات التي لا تزال موالية إلى كوني لنزع السلاح. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩. وباندماج قواته رسمياً في الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ٢٠٠٧، عين كوني مستشار الرئيس للسلام والمصالحة لرئيس حكومة جنوب السودان سالفا كير.
١٠١. انظر، على سبيل المثال، شاحنات دونغ فنغ العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية (التي أنتجت في سنة ٢٠٠٥) وأسلحة عرضتها حركة العدالة والمساواة على صحفيين من البي بي سي وفريق الامم المتحدة، تم الاستيلاء عليها، كما تفيد التقارير، من دورية للقوات المسلحة السودانية بين الجنينة وكلبس في غرب دارفور في أوائل سنة ٢٠٠٨ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات ٥٨–٦٤؛ بي بي سي، ٢٠٠٨b).
١٠٢. صور فوتوغرافية تم الحصول عليها من مصادر سرية تظهر صناديق تحمل علامة MO٨١،١–٦٦٧.
١٠٣. للحصول على التحليل الإحصائي الأكثر شمولا المعني بالتدفقات غير المشروعة للذخيرة حتى الآن، المستند جزئياً على الدمغات وبيانات الدفعة، راجع بيفان (٢٠٠٨).
١٠٤. صور من مصادر سرية، أبريل ومايو ٢٠٠٩، عاينها المؤلف.
١٠٥. مقابلة مع مصدر سري،مايو ٢٠٠٩؛ صورة عاينها المؤلف.
١٠٦. صورة متوفرة على: http://www.flickr.com/photos/andrewgcarter/٢٣٣٠٢٤٥٠٢٥/sizes/o/.
١٠٧. فوض قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ (٣١ يوليه ٢٠٠٧) استبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في ديسمبر ٢٠٠٧ بقوة الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة المشتركة، اليوناميد، دامجة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي و من مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل التابعتين للأمم المتحدة.
١٠٨. بحسب ما تفيد التقارير أستولى جيش تحرير السودان فصيل الوحدة وحركة العدل والمساواة – قوات باندا على ناقلات الجنود المدرعة من قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في حسكنيتة في شمال دارفور في سبتمبر ٢٠٠٧، وأستولت قوات ميليشيا مدعومة من الحكومة السودانية على ناقلات من دورية للعملية المختلطة قرب غوسا جمات في شمال دارفور في يوليه ٢٠٠٨ (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٨b، الفقرات. ٣١١– ٣٣٦).
١٠٩. مقابلة مع مصدر في حركة العدل والمساواة، مايو ٢٠٠٩؛ مقابلة مع مصدر في الأمم المتحدة،

لندن، مايو ٢٠٠٩.جزء واحد من شحنة الذخيرة الصينية ذو فائدة للجماعات المسلحة، لأنها تحتوي جزئيا على ذخيرة عيار ١٢,٧ ملم، وهذا مناسب لرشاشات ثقيلة تستخدم على نطاق واسع من قبل الجماعات المسلحة، ولكن أيضا ذخيرة عيار ٥,٨ ملم ، وهذا عيار تنفرد به البنادق الهجومية الصينية كيو بي زد – ٩٥، التي لم يسبق أن لوحظت في دارفور.

١١٠. مقابلة مع مصدر سري، مايو ٢٠٠٩. الأسئلة سلمت إلى العملية المختلطة بخصوص الخسائر في المعدات العملية والاحتياطات المتخذة لمنع وقوع مثل هذه الخسائر ولم يرد عليها حتى وقت طباعة التقرير.

١١١. على سبيل المثال، شجع حاكم ولاية غرب الاستوائية رسميا ميلشيا محلية للدفاع عن النفس «سهم الفتيان»، وهي مسلحة أساسا بالحراب والأقواس لحماية المجتمعات المحلية من هجمات جيش الرب للمقاومة (السودان تريبيون، ٢٠٠٩). كما أن ثمة تقارير عن التنسيق مع أفعال الجيش الشعبي ضد عناصر جيش الرب للمقاومة (مرايا اف ام، ٢٠٠٩a).

١١٢. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩. وقال المسؤول ان حادثاً وقع مؤخراً بالقرب من كابويتا في شرق الاستوائية في فبراير ٢٠٠٩ تم خلاله العثور على رجل مع كمية كبيرة من ذخائر الأسلحة الصغيرة قيل انها منحت له من قبل أحد أقاربه في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١١٣. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩.

١١٤. أعداد الأسلحة النارية التي ضبطتها السلطات الجمركية السودانية الجنوبية غير متوفرة بشكل منهجي. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩.

١١٥. مقابلة مع مسؤول في حكومة جنوب السودان، جوبا، ١٤ مايو ٢٠٠٩.

١١٦. مقابلة مع مصدر سري، مايو ٢٠٠٩.

١١٧. طريق الامدادات من رحلات الصيد السفاري ربما مغلق. أحد المديرين الرئيسيين لرحلات صيد السفاري في جبال النوبة ذكر بأنه بدأ يثني العملاء في الآونة الأخيرة عن جلب الأسلحة النارية والذخيرة الخاصة بها، وذلك بسبب تزايد إحجام شركات الطيران الدولية عن حملها إلى السودان. من الناحية النظرية، يجب أن توقع شركات السفاري العاملة في السودان على ضمانات الاستيراد في ميناء /مطار، أي أن الأسلحة النارية والذخيرة المستوردة لرحلات الصيد سوف يتم تصديرها بعد ذلك. والأثر الرادع لهذه التعهدات هو غير واضح. رسالة بريد الكتروني من مسؤول في رحلات الصيد السفاري، ٢ يونيه ٢٠٠٩.

١١٨. لقاء مع مصدر تجاري، مايو ٢٠٠٩.

١١٩. رسالة من وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية قبرص للمؤلف، ٢٢ يونيه ٢٠٠٩.

١٢٠. ولاية بعثة الأمم المتحدة مثبتة في الفقرة التشغيلية ٤ من قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٩٠ (٢٠٠٥). البند الأول هو «رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات» (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥a). ويشمل ذلك واجب رصد «إعادة الإمداد بالذخائر والمعدات القتالية أو العسكرية « غير المرخصة بين قوات الحكومة السودانية أو قوات الجيش الشعبي داخل منطقة وقف إطلاق النار (حكومة السودان والحركة الشعبية مرفق ا، الفقرة ٥,٣,٥). وتتمع العملية المختلطة بدور حظر أكثر وضوحا: إذ أوكل لها قرار مجلس

الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) رسميا مهام «رصد ما إذا كان أي سلاح أو مواد ذات صلة به موجودة في دارفور ينتهك الاتفاقات والتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٧ و٨ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)» (مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٧c، الفقرة ٩). لكن هذا الوجب لم يدرج في صفحة «الولاية» لموقع العملية المختلطة الإلكتروني (العملية المختلطة، بدون تاريخ).

١٢١. مقابلة مع أفراد بعثة الأمم المتحدة، جوبا، ١٣ مايو ٢٠٠٩

١٢٢. مقابلة مع أفراد بعثة الأمم المتحدة، جوبا، ١٣ مايو ٢٠٠٩.

١٢٣. معلومات واردة من أفراد بعثة الأمم المتحدة، يونيه ٢٠٠٩.

١٢٤. مقابلات مع أفراد بعثة الأمم المتحدة العسكرية، جوبا، ١٠ أبريل ٢٠٠٩ و١٣ مايو ٢٠٠٩.

١٢٥. الفئات المسجلة على تقرير الدورية هي: «التاريخ»، «إشارة النداء»، « المهمة»،› تركيب [فريق الرصد المشترك)»،» الطريق»،»طريق الاستطلاع»، «حركة الأفراد»، ر[صد]› وت [حقق]»،»أنشطة أخرى وملاحظات»، و»التوصيات». معظم المعلومات الوصفية تسجل عادة في «أنشطة أخرى وملاحظات».

١٢٦. مقابلة مع أفراد البعثة العسكرية، جوبا، ١٣ مايو ٢٠٠٩؛ مراسلات مع فرد سابق في بعثة الأمم المتحدة، يونيه ٢٠٠٩.

١٢٧. مقابلة مع مسؤول سابق في حكومة جنوب السودان، أبريل ٢٠٠٩.

١٢٨. مقابلة مع أفراد بعثة الأمم المتحدة العسكرية، جوبا، مايو ٢٠٠٩.

١٢٩. نشرت نتائج التعداد في نهاية المطاف في ١٩ مايو ٢٠٠٩ لكن حكومة جنوب السودان رفضتها لأن عدد سكان جنوب السودان أقل من ثلث المجموع الكلي لعدد نسمة السودان، وهي نسبة توقعتها حكومة جنوب السودان ولها تأثير كبير في الانتخابات.

١٣٠. مقابلة مع مصدر ملاحي أوروبي، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨.

١٣١. صرح وزير خارجية حكومة الوحدة الوطنية لام أكول أن ٨٠ في المائة من ٥٩٦ مليون دولار من عائدات النفط غير المتوقعة أنفقت على شراء أسلحة بحلول سنة ٢٠٠٤. انظر غودمان (٢٠٠٤).

١٣٢. مقابلة مع مسؤول دبلوماسي، جوبا، ٦ أبريل ٢٠٠٩.

١٣٣. على الرغم من نص ترخيص التصدير الأوكراني الصادر بحق جزء من هذه الشحنة بأن دبابة تي – ١٧٢ ام تكلف ١٩٥ ألف دولار أمريكي، وقدر خبير في الشؤون الدفاعية على دراية بأسواق الأسلحة في أوروبا الشرقية، بعد أن أطلع على صور بعض الدبابات الموردة، القيمة السوقية المرجحة بحوالي ١ مليون دولار أمريكي. ومجموع الدبابات التي حيزت هي ١١٠ دبابة من طراز تي ٧٢. وإذا أخذنا في الحسبان التكلفة الإضافية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومدفع مضاد للطائرات، وشاحنات لقذف قاذفات الصواريخ التي تم إمدادها، فإن الكلفة الكلية لهذه الحزمة ربما تتجاوز الدولار ١٨,٦ مليونوهذا المبلغ قالت بأنها صرفته على رأس المال الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال سنة ٢٠٠٨. انظر دراسة حالة ٣.

ثبت المراجع

140th Repair Plant. 2007. 140th Repair Plant, Borisov, Belarus. Brochure distributed at IDEX 2007 defence exhibition, United Arab Emirates, 22 February. Obtained by Omega Research Foundation.

—. 2008. *Report to the UN Register of Conventional Arms*. May.

AFP (Agence France-Presse). 2009. 'Sudan Accuses Chad of Mounting Air Strikes on Its Territory.' 15 May.

Africa Confidential. 2000. 'No Room at the Security Council.' *Africa Confidential*, Vol. 41, No. 20. 13 October.

AI (Amnesty International). 2004. *Sudan: Arming the Perpetrators of Grave Abuses in Darfur.* London: AI. 16 November.

—. 2005. *Democratic Republic of Congo: Arming the East.* AFR 62/006/2005. July.

—. 2006. *People's Republic of China: Sustaining Conflict and Human Rights Abuses.* London: AI. June.

—. 2007. *Sudan: Arms Continuing to Fuel Serious Human Rights Violations in Darfur*. London: AI. May.

—. 2008. *Blood at the Crossroads: Making the Case for a Global Arms Trade Treaty* . London: AI. September.

— and Transarms. 2006a. *Dead on Time: Arms Transportation, Brokering and the Threat to Human Rights* . London: AI. May.

AP (Associated Press). 2008. 'US Circles Hijacked Ship with Sudan-bound Weapons.' 29 September.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2008a. 'China Defends Arms Sales to Sudan.' 22 February. <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/asia-pacific/7258059.stm>

—. 2008b. *Panorama: China's Secret War*. TV documentary broadcast on BBC 1 (UK). 14 July.

—. 2009. 'Khartoum "Arming Sudan Militias."' 4 August. <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/8183368.htm>

Bevan, James. 2007. 'Where Have All the Antonovs Gone?' *Public Interest Report*, Winter 2007. Washington, DC: Federation of American Scientists. <http://www.fas.org/asmp/library/articles/PIR_Winter_ 2007_Where_Have.pdf>

—. 2008. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District.* Occasional Paper 22. Geneva: Small Arms Survey. June.

Birungi, Marvis. 2009. 'Hundreds Die in Murle Attack on Akobo but Death Toll Is Expected to Rise—Commissioner.' *New Sudan Vision.* 22 April.

CEU (Council of the European Union). 1994. Council Decision 94/165/CFSP of 15 March 1994 on the Common Position Defined on the Basis of Article J.2 of the Treaty on European Union Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 94/165/CFSP. 15 March.

—. 2004a. Council Common Position 2004/31/CFSP of 9 January 2004 Concerning the Imposition of an Embargo on Arms, Munitions and Military Equipment on Sudan. 2004/31/CFSP. 9 January.

—. 2004b. Council Regulation (EC) No. 131/2004 of 26 January 2004 Concerning Certain Restrictive Measures in Respect of Sudan. 26 January. Updated by Council Regulation (EC) No. 838/2005.

—. 2005. Council Common Position 2005/411/CFSP of 30 May 2005 Concerning Restrictive Measures against Sudan and Repealing Common Position 2004/31/CFSP. 30 May.

Chamberlain, Gethin. 2004. 'British Arms Dealer Defends Attempts to Supply Sudan.' *The Scotsman*. 18 November. <http://www.scotsman.com/world/British-arms-dealer-defends-attempts.2581092.jp>

China People's Daily. 2009. 'China Starts Deploying Peacekeepers to Sudan.' 17 February. <http://english.peopledaily.com.cn/90001/90776/90883/6594894.html>

Christian Aid. 2001. *The Scorched Earth: Oil and War in Sudan*. New York: Christian Aid.

Correau, Laurent. 2007. 'La révolution à l'ombre des 4x4.' Radio France Internationale. 13 March. <http://www.rfi.fr/actufr/articles/087/article_50266.asp>

Cullen, Tony and Christopher Foss, eds. 2001. *Jane's Land Based Air Defence* 2001–02. London: Jane's Information Group.

DIO (Defence Industries Organisation, Iran). 1998. Promotional brochure obtained by Omega Foundation.

DSECU (State Service of Export Control of Ukraine). 2007. One-Time Export Permit No. 26290101. 3 August.

—. 2008. *Information on the Volume of International Arms Transfers Realised by Ukraine in* 2007. <http://www.dsecu.gov.ua/control/uk/publish/article?art_id=40683&cat_id=34940>

DynCorp. n.d. Job advertisement ID 2218 for SPLA Mechanics and Driver Training. Accessed 29 May 2009. <http://www.dyncorprecruiting.com/ext/detail.asp?dyn2218>

Dzhonkova, Tanya and Darina Sholeva. 2002. 'Bulgarian Defence Contractor Loses Licence because of Deals with Sudan.' *Dnevnik*. 20 May.

Economist. 2008. 'Beyond the Genocide Olympics.' 24 April.

Enough Project. 2009. *Peace on the Rocks: Sudan's Comprehensive Peace Agreement*. New York: Center for American Progress. February. <http://www.enoughproject.org/files/publications/sudan_peace_agreement_revised_0.pdf>

Farah, Douglas and Stephen Braun. 2006. 'The Merchant of Death', *Foreign Policy*, November/December.

Gander, Terry, Michael Gething, and Philip Sen. 2001. 'Show Report.' *Jane's International Defence Review*. 16 April.

Gelfand, Lauren and Allison Puccioni. 2009. 'IMINT Tracks T-72 Tanks towards South Sudan.' *Jane's Defence Weekly*. London: Jane's Information Group. 3 July.

Goodman, Peter. 2004. 'China Invests Heavily in Sudan's Oil Industry.' *Washington Post*. 23 December.

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and Sudan People's Liberation Movement/Army). 2004. Agreement on Permanent Ceasefire and Security Arrangements Implementation Modalities between the Government of the Sudan (GoS) and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army (SPLM/SPLA) during the Pre-interim and Interim Periods ('Comprehensive Peace Agreement'). Naivasha, Kenya. 31 December.

GoSS (Government of Southern Sudan). 2009. Approved Budget 2009. Khartoum: Ministry of Finance and Economic Planning. 23 January.

Gyürösi, Miroslav. 2002. 'BMP-1/Cobra Upgrade in Belarus Service.' *Jane's International Defence Review*. 1 September.

HMSO (Her Majesty's Stationery Office). 1996. *Report of the Inquiry into the Export of Defence Equipment and Dual-Use Goods to Iraq and Related Prosecutions Laid before The House on* 15 *February* 1996.

HRF (Human Rights First). 2007. *Stop Arms to Sudan*. <http://www.stoparmstosudan.org>
—. 2008. *Arms Sales to Sudan*, 2004–2006. October. <http://www.humanrightsfirst.org/pdf/CAH-081001-arms-table.pdf>
—. n.d. *Factsheet: China's Arms Sales to Sudan.* <http://www.humanrightsfirst.info/pdf/080311-cah-arms-sales-fact-sheet.pdf>
HRW (Human Rights Watch). 1998. *Sudan: Global Trade, Local Impact: Arms Transfers to All Sides in the Civil War in Sudan.* New York: HRW. August.
—. 2003. *Weapons Sanctions, Military Supplies, and Human Suffering: Illegal Arms Flows to Liberia and the June–July* 2003 *Shelling of Monrovia.* New York: HRW. November.
IDEB (International Defence Exhibition Bratislava). 2008. *IDEB Show Report*. Accessed 13 September 2008. <http://www.ideb.sk/pdf/IDEB-exclusive_2008.pdf>
India. 2007. Indian Customs Daily List for Exports from Mumbai. 10 May. Accessed October 2008. <http://www.eximkey.com>
IRIN. 2009. 'SUDAN: Mounting Ethnic Tensions in the South—Analysis.' 24 June. <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/868fe6f450a1d435333d53e3d384995d.htm>
Jane's Defence Industry. 2007. 'China and Sudan Pledge Closer Military Ties.' 3 April.
Jones, Richard and Leland Ness, eds. 2008. *Jane's Infantry Weapons* 2008–2009. London: Jane's Information Group.
Karp, Aaron. 2007. *The Estimated Firearms Inventories of Sudan*. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.
Knight, John. 2006. 'Detailed Buying Lead Description.' Commercial Affaire by Internet tender site. 16 May. <http://eng.com51.com/impdetail.php?imp=imp216923>
Kuzio, Taras. 1999. 'Kiev Looks to Control Runaway Arms Trade.' *Jane's Intelligence Review.* London: Jane's Information Group. 1 October.
Leppard, David and Robert Winnett. 2004. 'Briton Supplies Arms to Sudan.' *Sunday Times.* 5 September. <http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/article478644.ece>
Luczak, Wojciech. 2001. 'Belarus Enters the Game.' *Raport* (Warsaw). 20 August.
Lumpe, Lora, Sarah Meek, and R.T. Naylor. 2000. 'Introduction to Gun-Running.' In Lora Lumpe, ed. *Running Guns: The Global Black Market in Small Arms.* London: PRIO/Zed.
Marks, Joshua. 2007. *Border in Name Only: Arms Trafficking and Armed Groups at the DRC–Sudan Border.* HSBA Working Paper 4. Geneva: Small Arms Survey. May.
Marsh, Nicholas. 2005. *Accounting Guns: The Methodology Used in Developing Data Tables for the Small Arms Survey.* Oslo: Norwegian Initiative on Small Arms Transfers. 14 November.
Metapol Group. 2002. Brochure distributed at the MSPO defence exhibition, Poland. Obtained by Omega Research Foundation.
MIC (Military Industry Corporation). n.d.a. Website. <http://www.mic.sd>
—. n.d.b. Promotional materials.
Miraya FM. 2009a. 'New Tactics against LRA in Western Equatoria.' 21 February.
—. 2009b. 'Holmes Confirms LRA Attacks in South Sudan.' 11 May.
MNAI–AVN (Military News Agency Interfax–AVN). 2001. 'Belorussian Specialists Produce New IFVs, APCs together with Russia, Slovakia.' 3 May.
MV *Beluga Endurance.* 2007. Mate's Receipts. Issued in Oktyabrsk, Ukraine. 18 December. Obtained by author and Amnesty International UK.
MV *Faina.* 2008. Cargo Manifest of Merchant Vessel *Faina*. 1 September. Obtained by author.

Nairobi Chronicle. 2009. 'Army Major Defends T-72 Tanks Purchase.' 20 February. <http://nairobichronicle.wordpress.com/2009/02/20/army-major-defends-t-72-tanks-purchase/>

Nolutshungu, Sam. 1995. *Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad.* Charlottesville: University of Virginia Press.

O'Brien, Adam. 2009. *Shots in the Dark: The* 2008 *South Sudan Civilian Disarmament Campaign.* HSBA Working Paper No. 16. Geneva: Small Arms Survey. January.

O'Farrell, Michael, 2004. 'Irish Firm Denies Brokering Arms Deal to Sudan.' *Irish Examiner.* 16 November. <http://archives.tcm.ie/irishexaminer/2004/11/16/story619250845.asp>

Omega Research Foundation. 2008. *Indian Arms Exports and Their Human Rights Impact: Case Studies.* Unpublished paper. September.

Pepper, Daniel. 2008. 'How to Buy a Gun in Darfur.' *Mother Jones*. 22 February.

PP&T (Planet Promotion and Tour). n.d. 'Activities: Ethio–South Sudan Trade Fair and Cultural Week.' <http://planetpromotionandtour.com/Activites.html>

Regina vs. *John Knight*. 2007. Transcript from Crown Court at Blackfriars. Case no. T 20070504. 23 November.

Reuters. 2007. 'Sudan Has Drones, Is Pursuing Missiles—State Media.' 5 September.

—. 2008. 'Sudan Summons Kenyan, Ethiopian Envoys over Arms.' 13 October.

Salmon, Jago. 2007. *A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces.* HSBA Working Paper 10. Geneva: Small Arms Survey. December.

Schomerus, Mareike, 2007. *The Lord's Resistance Army in Sudan: An Overview.* HSBA Working Paper No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.

Schroeder, Matt and Guy Lamb. 2006. 'The Illicit Arms Trade in Africa: A Global Enterprise.' *African Analyst*, Iss. 1. Cape Town. September.
<http://www.fas.org/asmp/library/articles/SchroederLamb.pdf>

SIPRI and SPITS (Swedish International Peace Research Institute and the Special Program on Targeted Sanctions). 2007. *United Nations Arms Embargoes: Their Impact on Arms Flows and Target Behaviour.* Stockholm: SIPRI.

Small Arms Survey. 2007a. *The Militarization of Sudan: A Preliminary Review of Arms Flows and Holdings.* HSBA Issue Brief No. 6. Geneva: Small Arms Survey. April.

—. 2007b. *Arms, Oil, and Darfur: The Evolution of Relations between China and Sudan.* HSBA Issue Brief No. 7. Geneva: Small Arms Survey. July.

—. 2008. *Allies and Defectors: An Update on Armed Group Integration and Proxy Force Activity.* HSBA Issue Brief No. 11. Geneva: Small Arms Survey. May.

— and Saferworld. 2009. *Conflicting Priorities: GoSS Security Challenges and Recent Responses*. HSBA Issue Brief No. 14. Geneva: Small Arms Survey. May.

SPLM Today. 2009. 'In Pictures: May 16th Celebrations in Juba.' <http://www.splmtoday.com/index.php?option=com_content&view=article&id=220:in-pictures-may-16th-celebrations-in-juba&catid=19:in-pictures&Itemid=56>

Stickland, Richard and Christopher Foss. 2008. *Jane's Armour and Artillery Upgrades* 2008–2009. London: Jane's Information Group.

Sudan Tribune. 2008. 'Darfur Protesters at UAE Embassy in UK Demand Release of Their Peers.' 21 January.

—. 2009. 'LRA Strike Again While Southern Parliament Speaker Visits Yambio.' 6 May.

Szulc, Tomasz. 2004. 'Slovak Defence Industry Faces Very Serious Challenges.' *NATO's Nations and Partners for Peace* 175, Vol. 47, Iss. 3. Bonn: Mönch Publishing Group. January.

Tubiana, Jérôme. 2008. *The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality*. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.

UN (United Nations). 1997. *Report of the Panel of Governmental Experts on Small Arms.* A/52/298. 27 August.

—. 2007. *Report of the Group of Governmental Experts Established Pursuant to General Assembly Resolution* 60/81 *to Consider Further Steps to Enhance International Cooperation in Preventing, Combating and Eradicating Illicit Brokering in Small Arms and Light Weapons.* A/62/623. 30 August. <http://disarmament.un.org/CAB/brokering/GGE%20brokering/GGEbrokering.htm>

UNAMID (African Union–United Nations Hybrid operation in Darfur). n.d. 'Darfur–UNAMID: Mandate.' <http://www.un.org/Depts/dpko/missions/unamid/mandate.html>

UNDPKO (United Nations Department of Peacekeeping Operations). 2006. *UN Missions Summary of Military and Police.* 30 September. <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/2006/sept06_4.pdf>

—. 2009. *UN Missions Summary of Military and Police.* 31 April. <http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors/2009/apr09_4.pdf>

UNIFEED. 2009. 'Sudan/Malakal Fighting.' 25 February. <http://www.unmultimedia.org/tv/unifeed/d/9465.html>

UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2009. Joint Monitoring Team Patrol Report. 30 April. Internal document seen by author.

—. n.d. *Joint Monitoring Coordination Office Report*. Internal document seen by author.

Unreported World. 2008. *Meet the Janjawid.* Documentary broadcast on Channel 4 Television (UK). March.

UNSC (United Nations Security Council). 2004. Resolution 1556. S/RES/1556. 30 July. <http://daccess-ods.un.org/TMP/2129801.html>

—. 2005a. Resolution 1590 (2005). S/RES/1590. 24 March.

—. 2005b. Resolution 1591 (2005). S/RES/1591. 29 March.

—. 2005c. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph* 3 *of Resolution* 1591 *(*2005*) Concerning the Sudan.* S/2006/65. December. <http://www.unhcr.org/refworld/docid/46cbf2cf0.html>

—. 2006. *Second Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph* 3 *of Resolution* 1591 *(*2005*) Concerning the Sudan.* S/2006/260. March.

—. 2007a. *Confidential Interim Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution* 1591 *(*2005*) Concerning the Sudan.* 17 April.

—. 2007b. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution* 1591 *(*2005*) Concerning the Sudan Prepared in Accordance with Paragraph* 2 *of Resolution* 1713 *(*2006*).* S/2007/584. September. <http://daccess-ods.un.org/TMP/9125926.html>

—. 2007c. Resolution 1769 (2007). S/RES/1769. 31 July.

—. 2008a. *Report of the Secretary-General on Sudan.* S/2008/485. 23 July.

—. 2008b. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution* 1591 *(*2005*) Concerning the Sudan.* S/2008/647. October. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Sudan%20S2008%20647.pdf>

—. 2008c. *Report of the Secretary-General on Sudan.* S/2008/668. 20 October.

US (United States). 2008. *Federal Register*, Vol. 73, No. 206. 23 October.

Wabala, Dominic. 2008. 'Who Really Owns the Hijacked Battle Tanks?' *Daily Nation*. 1 October. <http://www.nation.co.ke/News/-/1056/476468/-/item/1/-/m5ywgw/-/index.html>

World Bank. 2007. *Sudan Public Expenditure Review: Synthesis Report.* December.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢شباط/فبراير ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ايار/مايو ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤ ايار/مايو ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨ بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور بقلم جولي فلينت

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement,* by Eric Berman, December 2000.
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes,* by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001.
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia,* by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001.
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002.
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America,* by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002.
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002.
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002.
8. *Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003.*
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003.
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation,* by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003./
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka,* by Chris Smith, October 2003.
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation,* by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004).
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeastn Europe,* by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1.
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration,* by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0.

15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities,* edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4.
16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe,* by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2.
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges,* by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9.
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand,* by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5.
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004,* by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7.
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective,* by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3.
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6.
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District,* by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9.
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions,* by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. *Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons,* by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001.
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo,* by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002.
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United

Nations Development Programme, June 2003.

4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned* by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3.
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highland*s, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8.
6. *La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits,* by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3.
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi:* après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6.
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo,* by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with UNDP–Republic of Congo, December 2007, ISBN.
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims,* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0.
10. **Firearm-related Violence in Mozambique,** a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4.

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6.

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9.

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5.

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah,co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0.

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G.Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9.

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G.Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9.

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5.

Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, 2009, ISBN 978-2-940415-12-0.

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8.

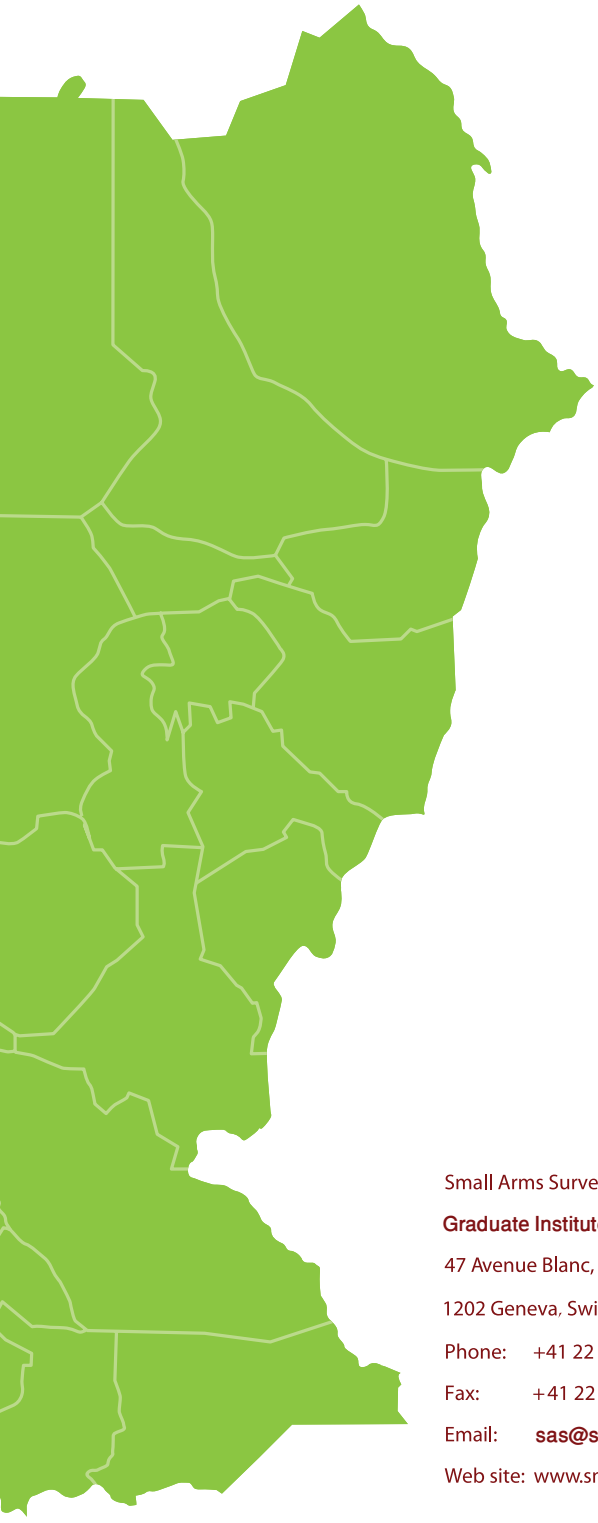

سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc,

1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: **sas@smallarmssurvey.org**

Web site: www.smallarmssurvey.org